ناعوم تشومسكى

إهدار الحقيقة

إساءة التعليم والإعلام وأوهام الليبرالية والسوق الحرة

حرره وقدمه : دونالدو ماسيدو

ترجمة: د. نعيمة على

مكتبة الشروق الدولية

إهدار الحقيقة

إساءة التعليم والإعلام

وأوهام الليبرالية والسوق الحرة

الطبعة الأولى

١٤٢٦هـ - يناير ٢٠٠٦م

مكتبة الشروق الدولية

٩ شارع السعادة - أبراج عثمان - روكسي - القاهرة

تليفون وفاكس: ٤٥٠١٢٢٨ - ٤٥٠١٢٢٩ - ٢٥٦٥٩٣٩

Email: < shoroukintl @ hotmail. com >

< shoroukintl @ yahoo.com >

ناعوم تشومسكى

إهدار الحقيقة

إساءة التعليم والإعلام وأوهام الليبرالية والسوق الحرة

حرره وقدمه: دونالدو ماسيدو

ترجمة: د. نعيمة على

مكتبة الشروق الدولية

الفهرس

مقدمة

(بقلم : دونالدو ماسيدو)

«السبب وراء فشل الديمقراطية هو خوف الكثير منها؛ لاعتقادهم أن الثراء والسعادة يقبعان فى حيز محدود جدًا، لدرجة أنه يستحيل وجود عالم زاخر بشعب ذكى وموفور الصحة وحر، إن لم يكن ذلك شيئا غير مرغوب فيه . . . ومن الممكن إنقاذ مثل هذا العالم بكل متناقضاته، بل ويمكن إحياؤه، لكن لن ينتج ذلك من رأس المال والفوائد، والأملاك والذهب»

دبليو. إى. بى. دو بويس[1] .

تواجه المدارس فى المجتمعات التى نطلق عليها اسم مجتمعات مفتوحة وحرة بؤر توتر، تنطوى على تناقضات هائلة. ففى حين تقع على عاتقها مسئولية تعليم فضائل الديمقراطية ، نجد أنها على الصعيد الآخر تتواطأ مع النفاق المتأصل فى النظم الديمقراطية المعاصرة. فمثلما ذكر ناعوم تشومسكى **«يشير مصطلح ديمقراطية إلى منظومة حكومية تسيطر فيها صفوة المجتمع المؤسسة من مجتمع الأعمال على الدولة بسبب سيطرتها على مجتمع القطاع الخاص، فى حين يحملق سكان الدولة فيما يحدث فى صمت . وبهذا الفهم، تعد الديمقراطية – كما هو الحال فى الولايات المتحدة– منظومة تصنع فيها الصفوة القرارات التى يصدق عليها العامة، ومن ثم يُعَدّ اشتراك العامة فى صياغة السياسة العامة تهديداً خطيراً»**[2] .

وعلى هذا ظهرت الحركات الشعبية فى حقبة الستينيات والسبعينيات التى كان همها معرفة السبب وراء التورط الإجرامى للولايات المتحدة فى حرب ڤيتنام، وكذلك المطالبة بضمانات الحقوق المدنية وحماية البيئة، وكانت بمثابة تهديد حقيقى للطبقة الحاكمة المهيمنة. وفى الولايات المتحدة، استجاب القطاع المهيمن

فى المجتمع لذلك من بتكوين «لجنة ثلاثية» تهدف إلى إيجاد سبل لاحتواء المشاركة الديمقراطية لعامة الشعب فى العالم الغربى فى مساءلة التصرفات اللاأخلاقية لحكوماتهم، وبذلك كشفت اللجنة الثلاثية جميع الادعاءات الخاصة بحسبان المدارس بقاعًا ديمقراطية يقع على عاتقها مهمة تعليم القيم الديمقراطية. حلت اللجنة الثلاثية التى ينتمى أعضاؤها ـ ومنهم الرئيس الأمريكى السابق چيمى كارتر - إلى الصفوة الليبرالية الدولية والرئيسية، مشكلة التوترات المتناقضة للمدارس «الديمقراطية» بإعلان أنها مؤسسات مسئولة عن تعليم الصغار[٣]، مما دفع تشومسكى إلى أن يعلن مجادلاً أن اللجنة الثلاثية اعتبرت المدارس مؤسسات للتعليم و«**لفرض الطاعة، ولاعتراض إمكانية التفكير المستقل، وأنها تلعب دوراً مؤسساً فى منظومة من السيطرة والقسر**»[٤].

جاء عقب سعى اللجنة الثلاثية لإيجاد سبيل للحفاظ على الهيمنة الثقافية للرأسمالية الغربية، ظهور عدد مبالغ فيه من المفوضين الثقافيين (تمولهم لحد كبير المؤسسات المحافظة وبؤر المفكرين).

وكانت مهمتهم احتواء ما عَدُّوه «إفراطا فى الديمقراطية»، وإلقاء اللوم على «هؤلاء الذين قد يرغبون فى أو يسعون إلى جعل المؤسسات ديمقراطية، وقد يحدث على يد هؤلاء تغيير فى علاقات القوة»، من أجل «الكارثة الاجتماعية» فى حقبة الستينيات[٥]، وعلى هذا أصبح من اللازم الهجوم مباشرة على التجريب فى الديمقراطية الذى يساءل التصرفات اللاأخلاقية (وفى بعض الأحيان الإجرامية) للحكومات، وألقت اللوم مباشرة على «البرامج الاجتماعية الكبرى، ليس فقط بسبب خسائرها المالية ولكن أيضًا بسبب تراجع درجات الاختبارات فى المدارس الثانوية ومشكلات المخدرات، وظهور أجيال من الأطفال والشباب لا آباء لهم، وتوارى الإيمان وانقشاع الأحلام باستثناء إغراءات الشارع»[٦].

وبما أن الطبقة الحاكمة لا تقدم اعتذارات عن دور المدارس اللاديمقراطى، فمن المتوقع أن تقوم طبقة إدارية ثقافية متوسطة مؤلفة من مدرسين ومحترفين

وخبراء بترويج -بعد مكافأتهم ماديًا- الأسطورة القائلة بأن المدارس بقاع ديمقراطية يتم فيها تعليم القيم الديمقراطية. ويساند المدرسون ـ الذين يعدون مديرين وسطاء للثقافة ـ «الحقائق اللاهوتية»، أو «الحقائق المفروغ منها» لإضفاء صفة الشرعية للدور المؤسسي الذى تؤديه المدارس « فى منظومة من السيطرة والقسر» .

ولن يكون ذلك أكثر وضوحًا إلا فى المثال الذى استخدمته فى أعمال سابقة، والذى يحكى حكاية « دافيد سپريتزلر» البالغ من العمر اثنى عشر عامًا، وهو طالب فى مدرسة بوسطن لاتين (Boston Latin School)، فلقد تعرض هذا الطالب لقرار تأديبى؛ لأنه رفض تلاوة ميثاق الولاء؛ لأن ذلك الطالب اعتبره «حضًا نفاقيًا للوطنية»، والسبب عدم توافر «الحرية والعدالة للجميع»، طبقًا لسپريتزلر، يُعَدّ الميثاق محاولة لتوحيد صفوف «المظلوم والظالم . فهناك من يقودون سيارات جميلة ويعيشون فى بيوت أنيقة، ولا يتعين عليهم أن يقلقوا فيما يختص بالنواحى المالية، وعلى الصعيد الآخر هناك الفقراء الذين يقطنون الأحياء الفقيرة، ويرتادون المدارس السيئة. فالميثاق بطريقة ما يجعل المسألة تبدو كما لو كان الكل متساويا، فى حين أن ذلك لا يحدث؛ فالعدالة ليست لكل شخص»(٧) .

ولقد تم إعفاء سپريتزلر من قرار التأديب بعد أن أرسل اتحاد الحريات المدنية الأمريكى خطابا بالأصالة عن هذا الطالب يذكر فيه قضية وقعت عام ١٩٤٣م – قضية مجلس التعليم بولاية ڤيرچينيا الغربية ضد باريت– التى أيدت فيها المحكمة الدستورية العليا الأمريكية حق الطالب فى ألا يردد ميثاق الولاء، وأن يظل جالسًا حين ترديده .

وكما هو مذكور بالفصل الأول من الكتاب تحت عنوان «فيما وراء ترويض التعليم: حوار»، سألت تشومسكى: لماذا استطاع طفل بالغ من العمر اثنى عشر عامًا أن يرى الرياء الجلى الذى ينطوى عليه ميثاق الولاء، فى حين لم يستطع المعلمون والإداريون الذين يفوقونه بمراحل فى التعليم رؤية ذلك؟ فكان رد

تشومسكى : «ما حدث لداڤيد سپريتزلر شىء متوقع من مدارس تُعَدّ مؤسسات للتعليم، وفرض الطاعة. وبعيداً عن خلق مفكرين مستقلين، أدت المدارس، دومًا على مر التاريخ، دوراً مؤسسيا فى منظومة السيطرة والقسر، وحين يتم تعليمك، يتم تأهيلك بطريقة تساند الهيكل الحاكم، والذى بدروه يكافئك بسخاء». وفى هذا الإطار، كما يوضح «إدوارد سعيد» على نحو صائب: المعلمون مثل «المحترفين والخبراء والاستشاريين الآخرين الذين يمنحون السلطة مجهودهم، فى حين يحصدون مكاسب عظيمة»(٨).

وبما أنهم موظفون حكوميون، فمن المتوقع أن يشتركوا فى قالب إنتاج أخلاقى واجتماعى وسياسى واقتصادى، مصمم لسبك الطلاب حسب رؤية المجتمع المهيمن.

وبعيداً عن التعليم الديمقراطى الذى ندعى وجوده، فالمتوافر فى مجتمعنا بدلاً منه قالب تعليمى استعمارى متطور، مصمم خصيصًا لتدريب المعلمين بطريقة يتم غالبًا فيها خفض قيمة البعد العقلى للتدريس. والهدف الرئيسى من التعليم الاستعمارى هو زيادة تقليل مهارات المدرسين والطلبة، حتى يسيروا دون تفكير فى غمار متاهة من الإجراءات والأنماط، ومن ثم نجم عن ذلك أن أصبح ما لدينا عوضًا عن هذا فى الولايات المتحدة ،ليس منظومة لتشجيع الفكر المستقل، والتفكير النقدى، بل على النقيض أضحت مدارسنا التى نطلق عليها اسم ديمقراطية ترتكز على مهارات آلية -مدخل تراكمى غالبًا ما يمنع تطور نوع التفكير الذى يُمكّن الفرد من «قراءة العالم» بشكل نقدى، وأن يفهم الأسباب ونقط الارتباط الكامنة خلف الحقائق.

ولحد كبير يتسم هذا المدخل الآلى للتعليم بغياب العقل، وتدريبات لا معنى لها «تعد الطالب لاختبارات الاختيارات المتعددة». وكذلك يتسم بمدرسين «مولعين بالكتابة يحاكون الحماقة المحيطة بهم»(٩)، وبما أن وزارة التعليم تؤكد مراراً وتكراراً سيطرتها على المناهج من خلال وضع اختبارات موحدة، فهذا النوع من التعليم الذى غاب عنه العقل، ويرتكز على المهارات، يجنى رواجًا

متزايدًا ؛ لأن الاختبارات توجه العملية التعليمية، بينما ينحون جانبًا «التعليم الذي يخاطب علاقة النفس بالحياة العامة والمسئولية الاجتماعية بالمتطلبات الكبرى للمواطنين»(١٠) .

وعلى هذا يؤكد المعلمون على التعليم الميكانيكى، وعلى حفظ الحقائق بينما يضحون بالتحليل النقدى للنظام الاجتماعى والسياسى، الذى يُولد وفى المقام الأول الرغبة فى التعليم. وقلما يطلب المعلمون من طلابهم تحليل الهياكل الاجتماعية والسياسية التى توضح الحقائق المحيطة بهم، ونادراً ما يُسمح للطلاب باكتشاف ذلك و«إيجاد الحقائق بأنفسهم»، فمن المتوقع بدلاً من ذلك أن يتعلم الطلاب (وهذا لا يحدث على الإطلاق)، «من خلال نقل المعرفة فقط، التى يتم استهلاكها من خلال حفظها عن ظهر قلب، وأخيراً يتم تقيؤها » فى الاختبارات الموحدة التى تضعها الدولة. وبعيداً عن الانخراط فى «تطوير الفكر النقدى المستقل»، يتم تخدير عقول الطلاب، وذلك حسبما يصف الشاعر «جون أشيرى» بدقة فى قصيدة : «ما هو الشعر؟» بقوله : «فى المدرسة/ يتم طرد جميع الأفكار/ وما تبقى كان أشبه بحقل»(١١)، وبما أن مجتمعنا يسمح للثقافات المشتركة بتخفيض أولويات التعليم إلى المتطلبات البرجماتية للسوق، حيث يتم تدريب الطلاب حتى يصبحوا «موظفين مطيعين، ومستهلكين متفرجين، ومواطنين سلبيين، فكان من اللازم خلق هياكل تخدر القدرات النقدية للطلاب من أجل ترويض النظام الاجتماعى ؛ من أجل حفظ الذات»(١٢) ، ومن ثم كان من المحتم بناء هياكل تعليمية تنطوى على ممارسات من خلالها يجاهد الفرد فى ترويض الوعى، وتحويله إلى إناء خاو(١٣). ويتم تقليص التعليم فى الحركة الثقافية للهيمنة إلى موقف يقوم فيه القائم على التعليم ؛ لكونه «فرداً يعرف» نقل المعرفة المتواجدة للدارس ؛ لكونه «فرداً لا يعرف»(١٤) .

وبالإضافة إلى هذا، بما أن الثقافة الموحدة تمارس سيطرة أكبر على المدارس ليقتصر دور المعلمين على فرض «الحقائق الرسمية»، التى تم تحديدها مسبقًا من خلال «مجموعة صغيرة من البشر يقومون بتحليل وتنفيذ، واتخاذ القرارات، وإدارة الأمور فى المنظومة السياسية، والاقتصادية، والفكرية». ولتنفيذ هذه

المهمة التعليمية (التى وللأسف تعد ضربًا من ضروب الغباء) من المحتم أن يتعامل المعلمون مع الطلاب، وكأنهم أوعية خاوية يجب ملؤها بألوان من المعرفة، تم تحديدها مسبقًا، والتى غالبًا لا تمت بصلة للحقائق الاجتماعية المحيطة بالطالب، أو لقضايا المساواة والمسئولية والديمقراطية. ويمنع هذا النوع من التعليم القائم على مبدأ الترويض ـ ويشابه عملية لتأصيل البلاهة ـ أية أسس تربوية فى الطالب، وذلك مثلما يذكر تشومسكى ببصيرته النافذة فى هذا المؤلف: «حتى لا يصبحوا فقط متفرجين، ولكن جزءاً من مجتمع له اهتمام عام، يتمنى فيه الفرد أن يصبح عضواً مشاركًا بشكل بناء». ولكن بدلاً من ذلك يكافأ الطلاب على درجة تورطهم فى عملية تأصيل البلاهة وعلى تحولهم إلى ما يسمى «الطالب الجيد، الذى يردد دون فهم، وينبذ التفكير النقدى ويتكيف مع القوالب الموضوعة، ولا ينبغى عليه فعل أى شىء سوى تلقى محتويات مشربة بالأيديولوچيات اللازمة التى تخدم مصالح النظام المقدس»(١٥).

ومن منظور التعليم بغرض التطوير، يُعَدّ الطالب الجيد هو ذلك من يردد بطاعة وورع الشعارات المتحجرة الموجودة فى ميثاق الولاء، والطالب الجيد هو ذاك الطالب الذى يقبل بإرادته ودون تفكير الأكاذيب الكبرى كما تم وصف ذلك فى أغنية توم پاكستون (Tom Paxton) «ماذا تعلمت فى المدرسة اليوم ؟».

وكلمات الأغنية كالتالى :

ماذا تعلمت فى المدرسة اليوم يا ولدى العزيز ؟

ماذا تعلمت فى المدرسة اليوم يا ولدى العزيز ؟

لقد تعلمت أن واشنطون (الحكومة) لا تكذب أبدًا

وتعلمت أن الجنود قلما يموتون

وتعلمت أن كل فرد حر

هذا ما تعلمته فى المدرسة اليوم

هذا ما تعلمته فى المدرسة.

تعلمت أن رجال الشرطة أصدقائى

وتعلمت أن العدالة معين لا ينضب

وتعلمت أن السفاحين يموتون لما اقترفوه من جرائم حتى ولو كنا نخطئ أحيانًا

تعلمت أنه يجب أن تكون حكومتنا قوية، وأنها دائمًا على جانب الصواب، ولا تزل قدمها أبدًا فى الخطأ

وأن قادتنا خيرة الرجال

وأننا نعيد انتخابهم مرارًا وتكرارًا

وتعلمت أن الحرب ليست بالشىء المقيت جدًا

وعرفت تاريخ العظام فى دولتنا

وأننا حاربنا فى ألمانيا وفرنسا

وأنه ربما تتاح لى تلك الفرصة فى يوم من الأيام

هذا ما تعلمته فى المدرسة اليوم

- هذا ما تعلمته فى المدرسة (١٦) .

ولحسن الحظ لا يتقبل كل الطلاب بكامل إرادتهم، وبدون نقد، نظام تعليمى قائم على أكاذيب كبرى، بل إن بعض منهم -كما صاغ ذلك جيمس دبليو ليووين -على دراية كاملة بالأكاذيب التى يلقنها إياهم المعلمون .

فعلى سبيل المثال يحاول معلمو مادة التاريخ أن يحظوا بمشاركة الطلاب باستخدام كتب «تصور الماضى كتمثيلية أخلاقية لذوى العقول البسيطة . (كن مواطنًا صالحًا . . . فلديك تراث جدير بالفخر، كن كل ما تستطيع أن تكونه وبعد ذلك تطلع إلى ما استطاعت الولايات المتحدة إنجازه)»(١٧) .

وحسبما يقول «ليووين»، فهذا الشكل من التفاؤل الزائف «من الممكن أن يصبح عبئًا على الطلبة الملونين أو الأطفال الذين ينتمون لأسر من الطبقة العاملة أو الفتيات اللائى يلاحظن ندرة للشخصيات النسائية فى التاريخ، أو أفراد أية

جماعة لم يكن بمقدورها تحقيق نجاح اجتماعي واقتصادى. وعلى هذا ليس من الغريب أن يشعر الأطفال الملونون بالعزلة»[١٨]. وفى عزلتهم تلك يرفضون أن يتقبلوا المعرفة التى تتيحها لهم منظومة فكرية مذهبية تقوم بتزييف وتشويه الحقائق، على أمل أن الطلاب سوف يتكيفون مع الحياة داخل أكذوبة، ولهذا السبب يقاوم قطاع كبير جداً من الطلاب المخضعين للتعليم المذهبى عن طريق التسرب من التعليم، وربما لهذا السبب يردد كثير من هؤلاء الطلبة أغنية «پينك فلويد» (Pink Floyd) «طوبة أخرى فى الحائط» التى تقول كلماتها:

«لا نرغب فى التعليم/ ولا نرغب فى السيطرة على الفكر. . . »[١٩].

وكما ناقشت الموضوع حتى الآن يجب أن تقوم المدارس على أساس من ترويج الأساطير، وذلك من أجل المحافظة على الهيمنة الثقافية والاقتصادية الحالية، فيما يسمى بالمجتمعات الديمقراطية المفتوحة. وتبعًا لباربرا فلورز: «يستمر وجود الأساطير؛ لأنه لا يوجد من يشكك فيها، ويلاحظ أنها مقنعة لأنها تعطى منظورا مبسطا لواقع معقد، وكذلك غير واقعية؛ لأنها تخفى الحقيقة»[٢٠].

وهكذا يمثل تدريس الحقيقة بالقوة -كما اقترح تشومسكى- تهديدا حقيقيا للمنظومة المذهبية، فليس لدى المعلمين الذى تدفع لهم الدولة ليحافظوا على المنظومة الفكرية المذهبية؛ إلا اهتمام أو حافز ضئيل لتعليم طلابهم أن الولايات المتحدة قد انتهكت وبشكل منظم ميثاق الولاء، وذلك بدءاً من إقرار مشروعية الرق وإنكار حقوق المرأة، وشبه الإبادة الجماعية لسكان أمريكا الأصليين، وصولاً إلى الممارسات العنصرية الحالية ضد من لا يتم معاملتهم بالإجلال والاحترام الذى ينادى بهما ميثاق الولاء؛ بسبب الجنس أو العرق أو النوع.

ولهؤلاء المعلمين أيضًا دافع ضئيل لتدريس كتاب هوارد زين (Howard Zinn) «تاريخ شعب الولايات المتحدة» الذى قد يتعلم فيه الطلاب أنه فى يوم من الأيام أصدرت الهيئة التشريعية بولاية ماساتشوستس قانونًا يمنح مكافآت مالية لمن يقتل الهنود:

«أربعون جنيهًا . . . لكل رأس هندى ذكر يتم إحضاره، وعشرون لكل رأس هندية أنثى، أو هندى ذكر لم يبلغ الثانية عشرة، يتم قتله»(٢١) . ويهتم أيضًا هؤلاء المعلمون - قليلاً - بتدريس الطلاب أنه حتى الرئيس «أبراهام لينكولن» المناهض للرق، لم يساند حقًا قضايا بيان الاستقلال التى نادت بالمساواة، والحياة، والحرية، والحفاظ على السعادة عندما أعلن : «لست ولم أكن أبدًا أساند تحقيق المساواة الاجتماعية والسياسية بين الأجناس البيضاء، والسوداء، بأى شكل من الأشكال. . . فأنا أؤيد - مثل أى رجل - أن يُختار للجنس الأبيض المكانة السامية»(٢٢) .

وقد يقول البعض إن الواقعتين سالفتى الذكر تم العثور عليهما فى السجلات العتيقة لباكورة تاريخنا، لكن لا أعتقد أننا تعلمنا كثيراً من ذكرياتنا الخطيرة، التى تنظر بعين الاعتبار للنزعة الفطرية لاقتراف الجرائم الهمجية ضد الجماعات والأمم الأخرى تحت مسمى الديمقراطية، فلم يكن محض صدفة، أو حادثة بريئة عارضة، عندما اضطلعت الولايات المتحدة بتدمير قرى بأكملها فى ڤيتنام، نجم عنها قتل النساء والأطفال والشيوخ باسم «عملية تهدئة»، ولم تكن مصادفة عندما أطلق على غزو «پنما» اسم : «عملية قضية عادلة»، فلقد تم قتل آلاف الضحايا الأبرياء فى هذا الغزو السالف الذكر بغرض القبض على زعيم الدولة المدعو «مانويل نورييجا»، وهو بلطجى صنعته وساندته حكومة الولايات المتحدة، لكونه يعمل لدى المخابرات المركزية الأمريكية جاسوسًا مدفوع الأجر، ومن ثم كانت الحكومة تعتبره «صديقًا»، إلى أن شَرعَ فى العمل بشكل مستقل نوعًا بالنسبة لذوقنا «الديمقراطى». ويعد القبض على زعيم دولة من خلال الغزو انتهاكًا للقوانين الدولية عينها التى زعمنا أننا نحميها خلال حرب الخليج.

ففى حالة ما إذا محونا من ذاكرتنا تاريخنا الحديث، لن يتم تعريف دفاع الولايات المتحدة عن الأخلاق السامية والقوانين الدولية، التى أفضت إلى حرب الخليج إلا من خلال أطر أخلاقية. لسوف أوضح الأمر : كان غزو صدام حسين (للكويت) أمرا همجيا وقاسيا، ولا يمكن أن نصفح عنه، إلا أنه بالتأكيد

لا يقل همجية عن غزو الولايات المتحدة لجرانادا، ولپنما، أو للغزو التركى لشمالى قبرص - ناهيك عن ذكر معاضدة الولايات المتحدة لليمين الشمولى، ولفرق الموت فى «تشيلى، والسلڤادور، وجواتيمالا»، والعديد والعديد.

وفى هذا المناخ الذى تقترف فيه الولايات المتحدة، ودول أخرى تساندها الولايات المتحدة انتهاكات للقوانين الدولية، وعدوانا على دول أخرى، كيف يتسنى لنا تفسير راحة البال التى أقنع بها الرئيس كلينتون وزعماء غربيون آخرون، جموع مواطنين على درجة عالية من التعليم و«الحرية»، أن قصف الناتو (NATO) (حلف شمال الأطلنطى) لكوسوڤا كان «تدخلا إنسانيا»، هدفه وقف التطهير العرقى للألبانيين، الذى فى الواقع أفضى إلى نتيجة عكسية حيث إن قصف كوسوڤا على يد قوات الناتو: «أدى وبشكل مباشر إلى زيادة هائلة فى التطهير العرقىْ والمذابح فى كوسوڤا، وأفضى إلى زيادة مريعة فى نسبة القتل والاغتصاب، وتعذيب الألبان ـ وذلك ليس بالمفاجأة الكبرى».

وتمنع عدم القدرة على الربط بين الأحداث التاريخية المختلفة، التى الغرض منها فهم الحقيقة بجلاء -كل من تم ترويضه أيديولوجيًا من خلال التعلم، أن يفهم أنه إذا قمنا بتطبيق هذا الجدل بعينه الذى برر «التدخل الإنسانى فى كوسوڤا» يتوجب على الناتو قصف دول أخرى مثل: «كولومبيا» على سبيل المثال، وكذلك قصف أحد أعضائه وهى تركيا، وكما يفسر تشومسكى بوضوح الوضع فى كولومبيا «تبعًا لتقديرات وزارة الخارجية الأمريكية، أضحى معدل جرائم القتل السياسية التى تقترفها الحكومة والبرلمان يضاهى المعدل الذى تم تسجيله، قبل قصف الناتو، وأنه يوجد أكثر من مليون لاجئ».

وبدلاً من قصف كولومبيا لوقف المذابح التى يتم اقترافها ضد مواطنيها، اقترحت حكومة كلينتون إرسال ١,٦ بليون دولار أمريكى لتعزيز القوات المسلحة، المفترض أنها تشن حربًا على المخدرات. وطبقًا لما أدلى به تشومسكى: «كانت إدارة كلينتون سخية على وجه الخصوص عند امتداحها لرئيس كولومبيا سيزار جافيريا»، الذى كان توليه للسلطة مسئولاً عن «مستويات مريعة للعنف».

وبالنظر لتركيا فالموقف ليس أقل غرابة، وذلك فيما يختص بفرار أكثر من مليون كردى من الريف للعاصمة الكردية الرسمية «ديار بكر»؛ هربًا من استخدام تركيا للنفاثات الأمريكية فى قصف القرى، ولقد تم تدوين مؤازرة الولايات المتحدة لإندونيسيا، واشتراكها فى المجزرة التى حدثت فى تيمور الشرقية، تدوينا جيدا، يبيح تطبيق نفس المبادئ الدولية التى تنادى «بالتدخل الإنسانى»، وإن لم يكن ذلك من أجل إنكار الصلة، وفقدان الذاكرة الاجتماعية، لكننا قد أشرنا وبسهولة إلى دور «دانيال پاتريك موينيهان» كسفير للأمم المتحدة.

ويناقش موينيهان فى مذكراته التى صدرت تحت عنوان «منطقة خطرة» غزو إندونيسيا لتيمور الشرقية، ويلقى الضوء على دوره كسفير أمريكى فى الأمم المتحدة: «أملت الولايات المتحدة أن تؤول الأمور إلى ما آلت إليه وعملوا على نجاح ذلك، ورغبت وزارة الخارجية أن تبدو الأمم المتحدة عاجزة تمامًا فى أى إجراء تضطلع به، ولقد تم إسناد هذه المهمة لى ونفذتها بنجاح باهر»[٢٣]، وأضاف دانيال موينيهان قائلاً: إنه تم الفتك بنحو «٦٠ ألف مواطن فى غضون شهرين (تقريبا نفس نسبة ضحايا الاتحاد السوفييتى خلال الحرب العالمية الثانية)»[٢٤].

وبغض النظر عن ربط تلك الأحداث التاريخية، فلقد استطاعت الولايات المتحدة أن تدعى دومًا من منطلق أخلاقى دفاعها عن القوانين الدولية، وقدسية الحدود الدولية، فى حين أنها تواصل انتهاك هذه القوانين الدولية والحدود عينها، وعن عمد، وتعبر عدم القدرة على الرؤية من خلال المتناقضات الجلية جزءًا لا يتجزأ من التلاعب الأيديولوچى الذى غالبًا ما يحدث تفكيكًا لأجزاء المعرفة، وذلك بإقصاء المراقبين عن الفهم النقدى والمترابط بطريقة منطقية للعالم. ويعمل تفكيك المعرفة هذا على تخدير الوعى الذى بدونه لا يستطيع الفرد أبدًا تنمية الوضوح السياسى. كما يقترح فراى بيتو بعبارة بليغة أن وضوح الحقيقة يتطلب سمو الفرد عن «ملاحظة الحياة كعملية بيولوچية محضة حتى يصل إلى ملاحظة الحياة كعملية تعنى بالسيرة، وعملية جمعية»[٢٥].

واعتبر بيتو هذا المفهوم «معلومات خط إنتاج الملابس»، بكلمات أخرى قد تتدفق المعلومات كما تتدفق الملابس فى خط إنتاجها دون القدرة على ربط كل منها بالآخر، وعلى هذا لم يكن مفاجئًا مؤازرة قوى الغرب بنشاط وخفة «التدخل الإنسانى للناتو»، فى كوسوڤا؛ من أجل وقف التطهير العرقى للألبان، بينما تتغاضى عن المجازر برواندا وكولومبيا وتركيا، وأضف إلى ذلك العديد والعديد، وقد يتطلب الوضوح السياسى أن يكون الفرد قادرا على تصنيف الأجزاء المختلفة ـ والتى غالبًا ما تكون فى شكل أشتات - الموجودة فى تدفق المعلومات[٢٦]. ويتطلب استيعاب الحقيقة الواضحة مستوى عاليا من الوضوح السياسى «وهو شىء تحاول الأيديولوچية المهيمنة طمسه فى المدارس» ولكن يمكن تحقيقه من خلال غربلة تدفق المعلومات وربط كل قطعة بقطعة أخرى، وذلك حتى يحظوا بفهم عالمى للحقائق ولمبرر وجودهم.

ويتسنى لنا الآن رؤية الأسباب الكامنة وراء عدم استطاعة من تلقوا تعليمهم من خلال نموذج نقل معلومات غرضه الترويض (وفى بعض الأحيان يكون نموذج فرض) الربط فيما بين أجزاء هذه المعرفة، لفصل ـ على سبيل المثال ـ المنظور الأسطورى «للتدخل الإنسانى» للناتو فى كوسوڤا بعيداً عن حقيقة الأمر. وينتمى جزء من هذا السبب إلى حقيقة أن المعلمين ـ العلماء السياسيين مثل هؤلاء الذين يُسَمّون خبراء، قبلوا وهم معصوبو الأعين الأيديولوچيا المهيمنة ـ ما هم إلا فنيون نادراً ما يتوصلوا إلى قدرة نقدية لتطوير فهم مترابط منطقى للعالم. ويرجع ذلك إلى التعليم الذى يهدف إلى الترويض الذى يتلقونه فى خط تجميع الأفكار، ويساعدهم فى ذلك غموض تلك المعرفة المنقولة، **وباختصار يتيح لنا هذا النوع من التفكير الترويضى إمكانية التجمع خلف الزعماء السياسيين الذين يدعون، بطريق أشبه بالطقوس، حماية حقوق الإنسان فى جميع أنحاء العالم، دون معرفة أن هؤلاء الزعماء أعينهم مشتركون فى إنكار حقوق للبشر الذين يحيون تحت الديكتاتوريات التى نساندها على نحو علنى أو خفى.** وتصير الطبيعة الانتقائية لمؤازرتنا الشديدة للبشر واضحة بشكل فاضح فى قضايا مثل قضية كولومبيا، وجواتيمالا، وإندونيسيا، وهاييتى، وتركيا، إلى جانب قضايا كثير من الأمم.

وتعد الركيزة الأساسية لنظام التعليم المبنى على الأكاذيب التى تروجها الأيديولوچية المهيمنة لمنع تطوير «الفهم النقدى للحقيقة»، هى خلق «الأوهام اللازمة والإفراط فى التبسيط الفعَّال عاطفيًا . . . من أجل الحفاظ على القطيع المرتبك ـ الساذج المغفل ـ بعيداً عن إزعاجه بتعقيد المشكلات الحقيقية، التى لم يكن بمقدورهم حلها على أى حال من الأحوال».

وهذا هو السبب وراء محاولة المدارس والجامعات اعتراض تطوير المزيد من التعليم النقدى عبر الخطوط التى اقترحها تشومسكى، وپاولو فريرى، وهنرى جيرو؛ «لأننا بمعرفة الموضوعات (أحيانًا بالمعرفة الموجودة بالفعل، وأحيانًا أخرى بالأهداف التى تتحقق)، لا يمكن تقليص علاقتنا بمعرفية الأهداف إلى الأهداف نفسها. نحن فى حاجة للتوصل لمستوى فهم العلاقات المعقدة بين الأهداف»[٢٧].

وفى حقبة تسيطر علينا فيها بشكل متزايد «صناعة الموافقة» من خلال مهارة تكنولوچية تستخدمها وسائل الإعلام، مثل الخدع الصوتية سريعة الزوال، والتلاعب باللغة على نحو مجازى، والأفكار التى تم تحضيرها مسبقًا والخالية من المعنى ، يصبح من الضرورى الالتزام بمقترح تشومسكى لتطوير المنظور النقدى للتعليم الذى سوف يخدم «العامة من خلال تزويدهم بأساليب الدفاع عن النفس». ويعد تطوير الفهم النقدى بين معنى الكلمات، والفهم الأكثر ترابطًا لمعنى العالم، مطلبا أساسيا لرؤية الحقيقة الواضحة، وذلك بسبب ميل البشر إلى خلق «قصص» مرضية للنفس وغالبًا ما تكون خادعة للنفس، وهى قصص أحيانًا تكون مفيدة لهم ولجماعاتهم[٢٨]، وبوجه خاص عندما يكافئ النظام الاجتماعى المهيمن القصص الخادعة. وكما يقترح فريرى، يمكن فقط «من خلال الممارسة السياسية الشروع فى تخطى الإدراك الأقل ترابطًا للعالم، وتبرز الأهداف الفكرية الأكثر دقة فهما أكثر ترابطًا للعالم»[٢٩].

يجب أن ننمى الفهم النقدى للكيانات النفسية مثل «الذاكرة والمعتقدات والقيم والمعانى. . . إلى ما شابه ذلك . . . الموجودة بالفعل فى العالم الاجتماعى

للحركة والتفاعل»[٣٠]، وذلك من أجل بلوغ ما هو وراء مستوى الكلمة لقراءة الواقع مثل «التدخل الإنسانى»، يتحتم علينا أولاً قراءة العالم -الممارسات الثقافية والاجتماعية والسياسية التى تكونه- قبل أن نفهم مستوى الكلمة لوصف الحقيقة.

وكما يقترح فريرى، ينبغى أن تسبق قراءة العالم قراءة الكلمة، بمعنى أنه يجب أن نلجأ للممارسات الثقافية والسياسية التى تتوسط مدخلنا إلى مجال الدلالة العالمى، وتفاعله مع المقومات الدلالية للكلمة، وذلك حتى نتعرف على المعنى الحقيقى والإجمالى لكيان ما. وبما أن المعنى فى أحسن أحواله لا يمكن الإمساك به، يجب أن نعتمد على النماذج الثقافية التى تضم فى جنباتها المقومات الثقافية اللازمة المسئولة عن «حكاياتنا» وغالبًا عن «حكاياتنا المدمرة للذات»[٣١].

وإذا ألقيت نظرة على مسألة «التدخل الإنسانى» فى كوسوفا، ينجلى لنا أن الممارسات الثقافية والسياسية لا تشكل فقط، ولكن تحدد التلاعب المجازى للغة، الذى أصبح سهلاً من خلال الصور والرسائل التى يتم التحكم فيها إلكترونيًا عبر «الاستخدام الاستراتيچى للحديث المزدوج، الذى يخفى المستوى الحقيقى للإرهاب والمذابح المتأصل فى «التدخلات الإنسانية» عن أعين مشاهدى التليفزيون»[٣٢]، وطبقًا لويليام لوتز فالحديث المزدوج «هو لغة تتجنب، أو تحول المسئولية، فهى لغة تتعارض ومعناها الحقيقى أو المزعوم، وتعتبر أنها لغة تخفى، أو تمنع الفكر بدلاً من تنميته، فالحديث المزدوج يحد منه»[٣٣].

ولا يحض تشومسكى فى هذه المقالات الكاشفة من يرنون إلى العيش بشكل ديمقراطى أن يتخذوا موقفًا نقديًا أكثر إزاء العالم ـ فقط ـ لكنه يزودنا أيضًا بأدوات نافذة البصيرة لكشف النظام أو/ اللانظام الاجتماعى، وذلك حتى نكشف النقاب عن ممارسات النفاق، أو اللاإنسانية، لما نسميه بديمقراطياتنا- و«قد يعنى هذا تدريس حقيقة العالم والمجتمع». ولا يحث تشومسكى القراء فقط على اتخاذ لغة نقدية لازمة لإزاحة الستار عن وقائع تم تشويهها والتلاعب بها استراتيچيًا، لكنه أيضًا -بالإضافة إلى ما كتبه جيرو، وفريرى- يعتنق فكرة

التعليم الذى يحدوه الأمل «أن يدعو القائمون على العملية التعليمية الطلاب إلى أن يكتشفوا بأنفسهم حقيقة الديمقراطية، وكيف تعمل». ووفقًا لذلك ينتقل الطلاب من مواقعهم كأهداف، إلى عوامل فى التاريخ، منغمسة فى بحث دءوب عن الحقيقة.

وكما يشدد بحماسة، يجب على المعلمين أن يقطعوا علاقتهم بالتدريب الفنى الذى تلقنه لهم الحكومة، والذى من شأنه استئصال عقلانيتهم، حتى «يكون هدفهم العمل إكساب النظام الاجتماعى ـ الذى يجنون منه الفائدة ـ شرعية واستمرارية».

يجب على المعلمين أن يرفضوا وضع «المفوضون، أو السماسرة» كفريسة، ويتوجب عليهم أن يصبحوا المفكرين الحقيقيين «الملزمين بخدمة وقول حقيقة الأشياء المهمة والأشياء التى تهم».

وكما ذكر تشومسكى بدقة فى حوارى معه: «لم يفقد هذه النقطة مفكرونا الغربيون الذين ليس لديهم مشكلة فى تطبيق المبادئ الأخلاقية الأساسية، فى الحالات التى تتضمن الأعداء الرسميين».

وعلى هذا يحث تشومسكى كل من يرغب فى العيش بصورة ديمقراطية أن ينضم إلى جماعة المفكرين الحقيقيين الذين يصفهم إدوارد سعيد بأنهم:

> **«قد خاطروا من أجل أن يخطوا فيما وراء الثوابت السهلة التى زودتنا بها خلفيتنا الاجتماعية ولغتنا وقوميتنا، والتى غالبًا ما تحجب عنا حقيقة الآخرين، وتعنى أيضًا البحث عن، ومحاولة تعزيز قياس واحد للسلوك الإنسانى، فيما يخص الأمور المهمة كالسياسة الخارجية والاجتماعية. ومن ثم إذا قمنا بشجب عدوان غير مبرر من قبل عدو ما، يجب علينا أيضًا أن نكون قادرين على القيام بالفعل ذاته عندما تغزو حكومتنا جماعة أضعف»**[٣٤].

ويلزم على المعلمين؛ لكونهم مفكرين حقيقيين، أن يخصصوا لغة للنقد تساعدنا على شجب الرياء والظلم الاجتماعى والبؤس الإنسانى. ويلزم عليهم

أيضًا أن يفهموا أن «تشتمل المدارس على كل من الأيديولوچيا المهيمنة، وإمكانية المقاومة والنضال، ويجب أن يدافع عنهم جماعات مختلفة؛ كأساس لإعداد الطلبة من أجل أن يأخذوا على عاتقهم مسئولية بسط آفاق الديمقراطية، وجمهور المواطنين القادرين على النقد»[٣٥].

ويحض تشومسكى فى إطار كل من النقد والإمكانية، جمهور قراء كتاب «تشومسكى و. . . إساءة التعليم والإعلام»، أن يأخذوا بجدية مسألة تبوء مكانة أحد العوامل فى التاريخ، حتى يصير العالم أقل عنصرية، وأكثر ديمقراطية، وأقل لاإنسانية، وأكثر عدالة.

ويتوافق صدى أفكار تشومسكى التى توضح حقيقة الأمور، والتى تنادى بأن تجعل العالم يسير وفقًا لمعايير إنسانية، وآراء معلم عظيم آخر، وهو «پاولو فريرى»، الذى دأب على تذكير كل من يرنو إلى جعل العالم يسير وفقًا لمعايير إنسانية أن «التفكير فى التاريخ كإمكانية، هو التعرف على التعليم كإمكانية، وذلك بأن تعلم بأنه إذا لم يكن بمقدور التعليم فعل كل شىء فإنه يتسنى له فعل بعض الأشياء. . . وأحد التحديات التى تواجهنا كمعلمين، هو اكتشاف الأشياء الممكنة تاريخيًا، بمعنى أنها قادرة على المساهمة فى تغيير العالم، سوف تقوم بإحياء عالم أكثر مساواة وأقل حدة، وأكثر إنسانية»[٣٦].

***

الفصل الأول

فيما وراء ترويض التعليم

حوار(*)

(*) تم إجراء هذا الحوار فى يونيو ١٩٩٩م.

(١)

دونالدو ماسيدو : أثار اهتمامى منذ عدة سنوات ماضية قضية تأديب تم رفعها على طالب فى الثانية عشرة من عمره، يدرس بمدرسة بوسطن لاتين (Boston Latin) وكان هذا الطالب يدعى «داڤيد سپريتزلر»، وأقيمت هذه الدعوى القضائية ضده؛ لأنه رفض ترديد ميثاق الولاء؛ لاعتباره حضًا نفاقيًا للوطنية، وأنه خاو من مبدأ، «الحرية والعدالة للجميع». والسؤال الذى أرغب فى أن أوجهه لك هو : لماذا استطاع صبى فى الثانية عشرة من عمره أن يرى النفاق فى ميثاق الولاء، فى حين أن معلميه والقائمين على العملية التعليمية لم يتسن لهم ذلك ؟ وما لا أفهمه ويحيرنى هو أن المعلمين الذين يجب أن يعتبروا أنفسهم مفكرين - وذلك حسبما تقتضى طبيعة عملهم - لم يستطيعوا، أو رفضوا بكامل إرادتهم، أن يروا ما كان شديد الجلاء لصبى حديث جدًا فى السن .

ناعوم تشومسكى : ذلك ليس بالأمر المستعصى فهمه، فالحالة التى ذكرتها توًا ما هى إلا دلالة على عمق عملية الترويض التى تحدث فى مدارسنا، والتى تجعل من الشخص المتعلم فردًا ليس بمقدوره فهم الأفكار الأولية التى استطاع أن يستوعبها صبى فى الثانية عشرة من عمره.

ماسيدو : وما يحيرنى أيضًا رغبة معلم على درجة شديدة من الثقافة، وناظر مدرسة، فى التضحية بما ينص عليه ميثاق الولاء، فى سبيل فرض الطاعة، بإجبار طالب على ترديده.

تشومسكى : لا أرى المسألة محيرة على الإطلاق، ففى الواقع ما حدث للطالب داڤيد سپريتزلر شىء متوقع الحدوث فى المدارس التى ما هى إلا مؤسسات للترويض، ولفرض الطاعة.

وبعيداً عن مبدإ خلق جيل من المفكرين المستقلين، فلقد أدت المدارس دومًا على مر عصور التاريخ دوراً مؤسسيًا فى منظومة من السيطرة والقسر. وحينما يصبح الفرد على درجة عالية من التعليم، يتم ترويضه اجتماعيًا بطريقة تؤازر هيكل السلطة، والذى بدوره يكافئه بسخاء.

لنأخذ جامعة «هارڤارد» على سبيل المثال: ففى هذه الجامعة الكبرى لا تتعلم الرياضيات فقط، ولكن وعلاوة على ذلك تتعلم ما هو المتوقع منك أن تتعلمه ـ بما أنك سوف تصبح أحد خريجى جامعة هارڤارد ـ مثل ما يختص بالسلوك والأسئلة التى لن تسألها على الإطلاق.

ففى هذه الجامعة تتعلم صخب حفلات الكوكتيل، وكيفية التأنق بصورة صحيحة، وكيفية التحدث بلهجة كل خريجى هذه الجامعة.

ماسيدو: بل وتتعلم أيضًا كيفية الانخراط داخل بناء طبقى معين، وتعلم ما هى أهداف وطموحات ومثار اهتمام الطبقة المسيطرة.

تشومسكى: بالطبع، وفى هذه الحالة هناك فرق شاسع بين من تلقى تعليمه فى جامعة «هارڤارد» وآخر تلقى تعليمه فى معهد «ماساتشوستس» للتكنولوچيا.

وبالرغم من أن معهد «ماساتشوستس» للتكنولوچيا مؤسسة يمينية بشكل أكبر، إلا أنها أكثر انفتاحًا من جامعة «هارڤارد»، وهناك مقولة حول كمبريدچ، توضح هذا الفرق: تدرب جامعة هارڤارد من يقومون بحكم العالم، فى حين أن معهد «ماساتشوستس» للتكنولوچيا يدرب من يقومون بجعله يعمل.

ومن ثم؛ وكنتيجة لهذا، يعير القائمون على الأمور اهتمامًا أقل للسيطرة الأيديولوچية فى معهد «ماساتشوستس» للتكنولوچيا، مما أتاح فرصة أكبر لتنمية التفكير المستقل. والشاهد على ما أقوله المنصب الذى أشغله فى هذا المعهد.

فلم أشعر يومًا بأى تدخل فى عملى السياسى أو عملى كناشط، إلا أن ما أقوله لا أقصد به أن معهد «ماساتشوستس» للتكنولوچيا بؤرة للنشطاء السياسيين؛ لأنه لا يزال يدور فى فلك دوره المؤسسى الذى يتحاشى جزءاً معتبراً

من حقيقة العالم أو المجتمع. بطريقة أخرى لم يكن أبداً ليقدر له البقاء لفترة طويلة فى حالة ما إذا كان يقوم بتعليم الحقيقة.

وبما أنهم لا يقومون بتعليم حقيقة العالم، تقوم المدارس على ركيزة قصف الطلبة على رءوسهم بأساليب الدعاية للديمقراطية.

فإذا كانت المدارس حقًا ديمقراطية، لما كان أبداً هناك داع لإحاطة الطلاب بتفاهات مبتذلة حول الديمقراطية، ولكانوا وبكل بساطة تصرفوا وعملوا بشكل ديمقراطى، وكما نعلم فإن ذلك لا يحدث. فكلما زادت الحاجة للحديث حول المُثل الديمقراطية، كانت المنظومة - فى أكثر الأحوال - أقل ديمقراطية.

وهذه المسألة معروفة جداً لدى واضعى السياسات، وفى بعض الأحيان لا يحاولون حتى إخفاءها. فلقد اعتبرت اللجنة الثلاثية المدارس «كمؤسسات» مسئولة عن «ترويض الأحداث». وأصبحت عملية الترويض لازمة؛ لأنه تم تصميم المدارس على وجه العموم لدعم اهتمامات القطاع المهيمن من المجتمع، ألا وهو من بحوزتهم الثروات ويعتلون المناصب السلطوية. ويتم تأهيل الصغار فى المراحل الأولى من التعليم اجتماعيًا حتى يستوعبوا الحاجة لمؤازرة هيكل السلطة، وعلى وجه الخصوص الشركات الضخمة - بمعنى أوضح طبقة رجال الأعمال. والدرس الذى يلقنونك إياه فى عملية التأهيل الاجتماعى التى تتم من خلال التعليم هو: إن لم تساند مصالح ذوى الثروات والنفوذ، لن تستطيع البقاء طويلاً؛ لأنه سوف يتم استئصالك من المجتمع، أو تهميشك.

ونجحت المدارس فى «ترويضها للصغار» - وأقولها باقتباس مصطلح اللجنة الثلاثية - عن طريق العمل داخل إطار من الدعاية قادر على تشويه أو إخماد الأفكار أو المعلومات غير المرغوب فيها.

ماسيدو: كيف يتأتى للمفكرين الذين يعملون داخل إطار من الدعاية أن يفلتوا بتورطهم فى الأكاذيب التى يروجونها من أجل خدمة مصالح ذوى النفوذ؟

تشومسكى: لا يفلت أى من هؤلاء بأى شىء؛ لأنهم فى الواقع يؤدون

خدمة متوقعة منهم من قبل المؤسسات التى يعملون لديها، ويؤدون، وبمحض إرادتهم ـ وربما كانوا يفعلون ذلك دون وعى ـ متطلبات منظومة الترويض، فذلك أشبه باستئجار نجار وسؤاله بعد إنجازه العمل المطلوب منه، كيف استطاع إنجازه. فلقد تصرف كما هو متوقع منه. وأما بالنسبة للمفكرين فهم يؤدون خدمة مماثلة حيث يتصرفون كما هو متوقع منهم، وذلك عندما يصفوا بشكل دقيق ـ يمكن السماح به ـ حقيقة الأمر، التى تتوافق ومصالح ذوى الثروات والنفوذ- وهم من يملكون هذه المؤسسات التى نسميها المدارس، وفى الواقع هم يملكون المجتمع بوجه عام.

ماسيدو : يتضح بجلاء أن المفكرين على مر التاريخ أدوا دوراً مشيناً؛ ليدعموا منظومة الترويض. وبما أنهم يتخذون مواقف غير مشرفة، فهل من الممكن اعتبارهم مفكرين حقيقيين كما يعنى المصطلح؟ فلقد دأبت على الإشارة إلى بعض أساتذة جامعة «هارڤارد» بأنهم «مفوضون [سماسرة]»، وأجد أنا أيضًا أن هذا المصطلح ملائم أكثر من «مفكر»، وذلك شريطة تورطهم فى هيكل السلطة وأدوارهم الفعالة فى تعضيد «قيم التمدين» التى نجم عنها فى كثير من المرات نتائج عكسية، مثل البؤس الإنسانى، وإبادة أجناس، والعبودية، واستغلال الشعوب بالجملة.

تشومسكى : سار الوضع على هذا المنوال على مر عصور التاريخ، وعندما نرجع بالذاكرة للعصر الذى ساد فيه الكتاب المقدس، نجد أن المفكرين ـ الذين تم تسميتهم لاحقًا بـ «الأنبياء المزيفون» ـ قد عملوا على تحقيق مصالح محددة تخدم ذوى النفوذ.

ونعلم أنه كان هناك بعض المفكرين ممن انشقوا عن هذا الطريق لما لهم من آراء بديلة فيما يختص بشئون العالم، وهم من تمت تسميتهم لاحقًا أيضًا بالأنبياء، وما تلك إلا ترجمة ملتبسة لكلمة مبهمة، وكان مصير هؤلاء المفكرين هو التهميش أو التعذيب أو النفى. ولم تتغير الأحوال كثيراً فى العصر الحالى، ففى مجتمعنا يتم تهميش من ينشق من المفكرين، ويتم الفتك بهم بصورة وحشية فى دول مثل

السلڤادور. وذلك بالفعل ما حدث للأسقف «روميرو» والمفكرين اليسوعيين الستة الذين تم قتلهم على يد صفوة من قوات القناصة التى دربتها وسلحتها ودعمتها ماليًا الولايات المتحدة، من أموال دافعى الضرائب. وأوضح أحد اليسوعيين من السلڤادور فى صحيفته: أنه إذا كان «ڤاكلاف هاڤل» فى دولته - وڤاكلاف هاڤل هو سجين سياسى سابق أصبح رئيسًا لدولة تشيكوسلوفاكيا [القديمة] - لم تكن السلطات لتودعه السجن، بل كانوا سوف يمزقونه إربًا، ثم يلقون به على جانب الطريق.

وقام ڤاكلاف هاڤل، الذى صار المنشق المقرب والمحبوب لدى الغرب، برد الجميل بسخاء، عندما ألقى خطابًا وجهه للكونجرس الأمريكى بعد بضعة أسابيع من مقتل اليسوعيين الستة بالسلڤادور. فبدلاً من أن يعاضد زملاءه المنشقين بالسلڤادور، أثنى، بل مجد دور الكونجرس عندما أطلق عليه اسم: «المدافع عن الحرية». والفضيحة واضحة للعيان ولا داعى للتعليق.

ولسوف يفضح أى اختبار بسيط مدى هول هذه الفضيحة، فلتتخذ هذه القضية الوهمية مثالاً: لجوء أمريكى أسود شيوعى للاتحاد السوڤييتى - سابقًا - بعد مقتل ستة من كبار المفكرين التشيك على يد قوات أمن مسلحة روسية الجنسية والتدريب، فيذهب للدوما - مجلس التشريع الروسى - ويطرى عليه بتسميته إياه «المدافع عن الحرية». وعلى هذا الأساس سوف تبنى الولايات المتحدة رد فعلها إزاء هذا الأمر على يد رجال السياسة والمفكرين بشكل سريع، ومتوقع العواقب. فلسوف يتم شجبه لتأييده نظام حكومى فتاك. ويجب أن يوجه المفكرون فى الولايات المتحدة لأنفسهم تساؤلاً عن السبب وراء رد فعلهم المؤيد لتصرفات هاڤل التى يصعب أن يصدقها عقل، والتى تتشابه جدًا وتلك القصة الخيالية.

كم عدد المفكرين الأمريكين الذى قرءوا أى شىء كتبه المفكرون فى أمريكا الوسطى، والذين تم اغتيالهم على يد قوات أمريكية بالإنابة؟ وكذلك كم عدد المفكرين الأمريكيين الذين يعلمون شيئًا عن هيلدر كمارا - الأسقف البرازيلى الذى تزعم قضية فقراء البرازيل؟ سوف تجد الأغلبية منهم، صعوبة فى مجرد

التعرف على أسماء المنشقين فى الدول التى تحكمها طبقة طاغية متوحشة، فى أمريكا اللاتينية ـ أو فى دول أخرى ـ التى نساندها وندرب قواتها مما يستدعى تعليقًا مثيرًا للاهتمام عن ثقافتنا الفكرية. ويتم غض البصر عن الحقائق التى لا تتواءم ومنظومتنا الترويضية، كما لو كانت غير موجودة، فهى ـ ببساطة ـ تُحظر.

ماسيدو: هذا «البناء الاجتماعى» الذى يمنع الرؤية، هو السمة التى يتصف بها هؤلاء المفكرون، ولقد وصفهم «پاولو فريرى» بالقائمين على العملية التعليمية الذين يدعون أن لهم مكانة علمية، والذين «قد يحاولون أن يختبئوا تحت عباءة ما يَعُدّونه حيادية الأهداف العلمية، ولا يبالون بكيفية استغلال نتائجهم، ولا يعيرون حتى أدنى اهتمام لاعتبار لمن أو لأى غرض يعملون»[١].

وتبعًا لما يصرح به فريرى، فإن هؤلاء المفكرين المستترين تحت شعار الموضوعية «قد يتعاملون مع المجتمع محل الدراسة، كما لوكانوا لا ينتمون إليه. وفى ظل النزاهة والحيادية التى يفتخرون بها، يتعاملون مع العالم كما لوكانوا يرتدون «قفازات وأقنعة»، حتى لا يلوثوه أو يلوثهم»[٢]. وأضيف أن هؤلاء المفكرين لا يرتدون «قفازات وأقنعة» فقط، لكنهم يضعون أيضًا غمامات على أعينهم تحول بينهم وبين رؤية كل ما هو جلى.

تشومسكى: لست متأكدًا أنى أشاطرك الرأى فى نقدك وهجومك ما بعد الحداثى على الموضوعية، المابعد حداثى الصبغة. فلا تعد الموضوعية شيئًا يجب علينا صرف النظر عنه، بل على النقيض يتوجب علينا أن نعمل بكد حتى نتمسك به فى رحلتنا للبحث عن الحقيقة.

ماسيدو: لا أختلف معك فى هذا، ولا يعنى نقدى للموضوعية أنى صرفت النظر عنها، لكن ما ينبغى علينا وضع علامات الاستفهام حوله، هو غطاء الموضوعية الذى يستغله المفكرون لتلافى العوامل التى تتداخل فى تحليلاتهم، والتى يعدونها غير ملاءمة، وقد تفضح تورطهم فى عملية حظر الحقيقة؛ لخدمة الأيديولوچيا المهيمنة.

تشومسكى: حقًا يجب أن نشجب بشدة ادعاء الموضوعية كوسيلة للتشويه

وقول الزيف؛ لخدمة المنظومة الترويضية. واستمر وجود هذا المنهج - وبسهولة أكبر - في العلوم الاجتماعية؛ لأن القيود التي يفرضها العالم الخارجي على الباحثين أكثر وهنًا، فتعد عملية الاستيعاب أكثر سطحية، وكذلك فإن المشكلات التي ينبغي مواجهتها أكثر إبهامًا وتعقيدًا.

ونتيجة لهذا كان من السهل جدًا أن تتجاهل، وببساطة، الأشياء التي لا ترغب في سماعها، وهناك بون شاسع بين العلوم الطبيعية، والعلوم النظرية. ففي العلوم الطبيعية لا تدع حقائق الطبيعة أي باحث ينجح بسهولة في تجاهل أشياء تتعارض والمعتقدات المحببة، ومن الصعب جدًا الاستمرار في الخطأ. يسهل اكتشاف الأخطاء في العلوم الطبيعية؛ لأنه يمكن تكرار التجارب، هناك نظام داخلي يرشد المفكر في مسعاه، وإن كان لا يوجد ضمان واضح لأن تفضي إلى الحقيقة حتى أكثر الاستعلامات جدية.

وبالعودة لنقطة الحوار الأساسية، ألا وهي أن المدارس تتحاشى حقائق مهمة. يقع على عاتق المعلمين؛ لكونهم مفكرين - أو على عاتق أي إنسان مخلص ويتناسب وضعه وهذه القضية - أن يحاولوا المجاهرة بالحقيقة، وهذه بالطبع مسألة ليست محلاً للجدل؛ لأنه يتحتم علينا كواجب أخلاقي أن نكتشف الحقيقة ونجاهر بها قدر المستطاع للأفراد المعنيين، وذلك فيما يتعلق بالأشياء المهمة لنا. ويعد الخوض في الكلام عن الحقيقة أمام أصحاب النفوذ مضيعة للوقت - وهذا بالمعنى الحرفي للكلمة - وغالبًا ما يكون المجهود المبذول ضربًا من ضروب استهلاك الذات.

ويُعَدّ من وجهة نظري مضيعة للوقت، ومسعى لا طائل منه أن تقول قولاً صادقًا سواء أمام هنري كيسينجر، أو لرئيس مجلس إدارة AT & T، أو لأي فرد ذي نفوذ في مؤسسات القسر، وهذا لأنهم غالبًا على دراية بالحقيقة.

وعندما يترك أصحاب النفوذ مناصبهم المؤسسية، والتي كانوا يؤدون فيها دورًا مؤسسيًا، ويئوبون لطبيعتهم كبشر مؤيدين للأخلاق، قد يصيرون في هذا الوقت مثل أي فرد آخر.

لكن عندما يؤدون دور من له القدرة على استخدام نفوذه؛ لتدبر الأمور بنجاح، فإنهم لا يستحقون أن نتوجه إليهم بالحديث؛ لأن ذلك يُعَدّ مضيعة للوقت، فلا طائل من قول الحقيقة لأصحاب النفوذ مثلما هو الحال مع أسوأ الطغاة والمجرمين الذين هم أيضًا بشر بالرغم من أفعالهم الشنعاء، ففى الحقيقة يُعَدّ العمل بمنصب سلطوى مهنة ـ على وجه الخصوص ـ غير جديرة بالاحترام .

وينبغى علينا البحث عن مستمعين يستحقون العناء. وفى مجال التدريس هذا الجمهور هو الطلبة، فلا يجب اعتبارهم جمهورا فقط، لكن جزءًا من جماعة الاهتمام العام [بالمصالح العامة]، يأمل فيه الفرد المشاركة بشكل بناء. فلا ينبغى علينا أن نتحدث إلى شخص ما [بمعنى التلقين]، لكن مع هذا الشخص [بمعنى الحوار]. وتعد هذه طبيعة ثابتة لأى مدرس جيد، وينبغى أن تتوافر أيضًا فى أى كاتب ومفكر، حيث يعلم المفكر الجيد أن أفضل وسيلة لمساعدة الطلاب على التعلم هى أن نتركهم يكتشفون بأنفسهم؛ لأن الطالب لا يتعلم عن طريق حفظ المعرفة عن ظهر قلب، وأخيرًا يتقيؤها. ويأتى التعليم الحقيقى عن طريق اكتشاف الحقيقة، وليس من أسلوب فرض حقيقة رسمية، فلا يفضى ذلك أبدًا إلى تطوير فكر مستقل ونقدى .

ويلزم على أى معلم أن يساعد الطلبة على اكتشاف الحقيقة، ولا يحظر المعلومات ووجهات النظر التى قد تسبب إحراجًا لذوى المال والنفوذ الذين يبتدعون ويصممون ويقرون سياسات المدارس.

فدعونا نفكر بعمق فيما يعنيه تدريس الحقيقة، ثم يتعين بعد ذلك على الناس أن يميزوا بين الأكاذيب والحقائق.

ولا أظن أن المسألة تتطلب أكثر من حس مشترك، وهو ذاك الحس المشترك الذى يمكننا من اتخاذ موقف نقدى إزاء المنظومات الدعائية للأمم التى نَعُدّها أعداء لنا. واقترحت مسبقًا أنه لن يكون بمقدور أى مفكر أمريكى أن يذكر اسم أى منشق فى النظم الطغيانية الواقعة فى حيز سلطتنا، ولنذكر فيها على سبيل المثال السلفادور. بيد أنه لن يكون لنفس هؤلاء المفكرين أى مشكلة، فى إعطاء

كشف طويل بأسماء المنشقين فى روسيا، ولن تكون هناك مشكلة على الإطلاق فى التمييز فيما بين الأكاذيب والحقيقة، وتعيين التشوهات والانحرافات المستخدمة لحماية سكان الأمة من الحقيقة فى النظم الحكومية المعادية. وتتلاشى المهارات النقدية التى يستخدمونها عند كشف النقاب عن الأكاذيب التى تروجها ما يدعونه بالأمم «المارقة» عند محاولة تطبيقها على الحكومات والطغاة الذين نعضدهم. ولقد ساندت بشدة الطبقات المتعلمة الجهاز الدعائى على مر التاريخ. عادة ما تنجح - وبصورة عظيمة - ماكينة الدعاية فى حظر أو تهميش أى انحراف فى عملية الترويض النقية، وفهم هذا الأمر جيداً هتلر وستالين، وحتى يومنا هذا تتبع وتكافئ المجتمعات المغلقة والمفتوحة على حد سواء تورط الطبقة المتعلمة.

ويلقب الخبراء الطبقة المتعلمة بـ «الطبقة المتخصصة»، ويعنى ذلك مجموعة صغيرة من الناس تقوم بالتحليل والتنفيذ، واتخاذ القرارات، وإدارة الأمور فى المنظومات السياسية والاقتصادية، والأيديولوچية. والطبقة المتخصصة على وجه العموم نسبة من الشعب يلزم حمايتها من عامة الشعب الذى نعتهم «والترليبمان» بـ «القطيع المنذهل»، وتنفذ الطبقة المتخصصة «الوظائف التنفيذية» مما يعنى أنهم يفكرون ويخططون، ويفهمون «المصالح العامة» والتى تعنى مصالح طبقة رجال الأعمال، وتبعًا لمعتقدات ليبمان الليبرالية التى أعرب عنها بوضوح، ينبغى على الغالبية العظمى من الشعب أو «القطيع المنذهل» أن يشغلوا منصب «المتفرج» فى منظومتنا الديمقراطية، وليس «المشارك فى الأفعال».

وغالبًا ما يتم السماح لأعضاء «القطيع المنذهل» أن يشاركوا فى تأييد الزعيم من خلال ما يسمى بـ «الانتخابات»، وفور ما أبدوا تأييدهم لواحد أو أكثر من أبناء الطبقة المتخصصة، وجب عليهم التراجع لتبوءِ موقع المتفرج مرة أخرى.

وعند محاولة «القطيع المنذهل» أن يصبح شيئًا أكثر من متفرج، وذلك عندما يحاول أفراد الشعب أن يشاركوا فى الحركة الديمقراطية، تظهر الطبقة المتخصصة رد فعل إزاء ما تنعته بـ «بأزمة الديمقراطية»؛ ولهذا السبب تعرب الصفوة عن كرهها الشديد لحقبة الستينيات، التى شرعت فيها مجموعات من الشعب التى

طالما تم تهميشها سياسيًا، فى تنظيم والاضطلاع بسياسات الطبقة المتخصصة، ولقد تجلى هذا الموقف على وجه الخصوص فى أثناء حرب ڤيتنام، وفى السياسة الاجتماعية داخل البلد.

ويلزم الإبقاء على بقية «القطيع المنذهل» فى شكل منتظم بعيدًا عن المشكلات، وأن يظل على الدوام، وفى أغلب الأحوال فى موقف المتفرج على الأحداث، بل ويتم تشتيت فكره عن القضايا الحقيقية المهمة. وتعتبر الطبقة المتعلمة أفراد «القطيع المنذهل» شديدى الغباء، لدرجة أنهم لن يتمكنوا من الاضطلاع بأمورهم، ولهذا فهم يحتاجون إلى طبقة متخصصة تتأكد من أنه لن تسنح لهم الفرصة للتصرف على أساس «الإساءة فى الحكم» المتفشية لديهم. وطبقًا للطبقة المتخصصة، يجب حماية السبعين فى المائة، أو أكثر، من الناس الذين يعتقدون أن حرب ڤيتنام كانت منافية للأخلاق من «إساءتهم فى الحكم» عند معارضتهم للحرب، وينبغى أن يسلموا بالرأى الرسمى القائل بأن حرب ڤيتنام كانت مجرد خطأ(*).

ومن اللازم أن تلجأ ـ بشكل متزايد ـ الطبقة المتخصصة فى أى مجتمع مفتوح للأساليب الدعائية، والتى نطلق عليها المصطلح اللطيف «العلاقات العامة» وذلك لحماية «القطيع المنذهل» من نفسه، ومن إساءته فى الحكم. وعلى الصعيد الآخر، يتم فى الدول الشمولية إبقاء «القطيع المنذهل» فى موقعه من خلال تسليط مطرقة على رءوسهم، وإذا حاولوا الخروج عن الطابور، تتحطم رءوسهم.

وأما فى المجتمعات الديمقراطية، فلا يتم الاعتماد على القوات بشكل صريح للسيطرة على الشعب، ومن ثم كان لابد من الاعتماد بشكل أكبر على الدعاية كوسيلة للسيطرة على عقول العامة، وتصير الطبقة المتعلمة شيئا لا يمكن

(*) هذا ما قاله روبرت ماكنمارا، وزير الدفاع الأمريكى وقت الحرب، بعد أكثر من عشرين سنة من انتهاء الحرب. ولم يترتب على هذا الاعتراف بالخطأ الذى راح ضحيته ما يقرب من مليون ڤيتنامى، وتدمير مئات القرى والمدن الڤيتنامية، أى نتائج أمريكية رسمية ـ المترجمة.

الاستغناء عنه فى محاولة السيطرة على عقول العامة. وبالطبع تؤدى المدارس دوراً مهمّاً فى هذه العملية.

ماسيدو : تفترض تصريحاتك - والتى أوافق عليها - أن الرقابة فى المجتمعات المفتوحة وثيقة الصلة بالنسيج الذى تعتمد عليه الدعاية ومحاولتها للسيطرة على عقول العامة. حسبما أعتقد، تختلف الرقابة فى المجتمعات المفتوحة اختلافاً كبيراً عن نوع الرقابة التى تتم ممارستها فى المجتمعات الشمولية. وما لاحظته فى الولايات المتحدة أنه ليس فقط تظهر الرقابة بصورة مختلفة، لكنها أيضًا ترتكز على نوع من الرقابة الأتوماتيكية. ما هو الدور الذى تؤديه كل من وسائل الإعلام والتعليم فى هذه العملية؟

تشومسكى : لقد بدأ ما تشير إليه بلفظ الرقابة الأتوماتيكية فى فترة مبكرة جدّاً من هذا العصر من خلال عملية تأهيل اجتماعية، وهى أيضًا ضرب من ضروب الترويض، التى تحطم الفكر المستقل لصالح الطاعة، وتُعَدّ المدارس آلية من آليات عملية التأهيل الاجتماعى تلك، وأما الهدف من ذلك، فهو إبقاء العامة بمنأى عن الأسئلة المهمة التى تدور حول قضايا مهمة توثر بصورة مباشرة فيهم وفى الآخرين.

فلا يتعلم الفرد فى المدرسة المحتوى فقط.

وكما ذكرت، فى حالة ما إذا رغبت فى أن تصبح مدرسًا للرياضيات، لا تتعلم فقط الكثير عن الرياضيات - فعلاوة على ذلك فأنت تتعلم أيضًا كيفية التصرف، والتأنق بصورة ملائمة، وأنواع الأسئلة التى قد تطرحها، وكيف تتواءم، والبيئة المحيطة بك، (وأعنى بذلك كيف يتأنى لك أن تتكيف)، إلى ما شابه ذلك.

وفى حالة إظهار أى فرد استقلالية شديدة وشروعه فى الارتياب فى أطر مهنته كثيراً سوف يتم استقصاؤه بعيداً عن منظومة الامتيازات، ومن ثم سوف يتعلم فى مرحلة مبكرة أنه حتى تعتبر ناجحًا يتوجب عليك خدمة مصالح منظومة الترويض. يجب عليك أن تلزم الهدوء، وتتخم رءوس تلاميذك بمعتقدات

ومبادئ سوف تخدم مصالح ذوى النفوذ الحقيقى، وتمثل سلسلة المؤسسات فى الدولة طبقة رجال الأعمال ومصالحهم الخاصة. بيد أن المدارس تعد على كل حالة من الأحوال الأداة الوحيدة للترويض، ويترادف عمل مؤسسات أخرى معها، وذلك لزيادة تعزيز عملية الترويض، ومثال ذلك ما يبثه التليفزيون؛ ليحشو به رءوسنا.

فيعرض علينا التليفزيون سلسلة من البرامج الواهية مصممة للترفيه، فى حين أن وظيفتها هى تشتيت ذهن العامة؛ لجعلهم غير قادرين على فهم مشكلاتهم الأساسية، أو تحديد مصادر مشكلاتهم، لكن تعمل تلك البرامج الواهية عوضًا عن ذلك على تأهيل المشاهد اجتماعيًا حتى يصبح مستهلكا سلبيا، وتصبح إحدى الطرق للتعامل مع حياة خاوية الإنجاز، مشاهدة المزيد والمزيد من تلك البرامج الواهية، حيث تستغل البرامج المتطلبات العاطفية للشعب، وتبقيهم بمنأى عن متطلبات الآخرين. ومع تزايد التخلى عن المجالات العامة، تعمل المدارس وقليل من المجالات العامة الباقية على العمل حتى تجعل من الشعب مستهلكا جيدا.

ماسيدو: يتناسب ذلك والاحتفاء الزائد بالفردية.

تشومسكى: لا أشاطرك الرأى، فأنا لا أراها ضربًا من ضروب الفردية، حيث تتطلب الفردية فى أفضل حالاتها شكلاً من أشكال مسئولية الفرد عن أفعاله، ويشجع هذا النوع من الترفيه الخالى من العقلانية الشعب على أن يتكيفوا على أن تقودهم الانفعالات والاندفاعات والغرائز، والتى تحض على استهلاك المزيد. ووفقًا لذلك يتم إلحاق وسائل الإعلام والمدارس والثقافة الشعبية بجماعة العقلانية، وهى الجماعات التى تأخذ على عاتقها عملية التخطيط واتخاذ القرار فى المجتمع، ويقع على الجانب الآخر بقية المجتمع. وحتى تصبح ناجحًا ـ حسبما يذكر رينهولد نيبور ـ يلزم على «العقلانيين» الذى انضموا إلى «الطبقة المتخصصة» أن يبتكروا «الأوهام الضرورية» و«الإفراط فى التبسيط الذى يلعب

على أوتار الشعور»، وذلك حتى لا يزعجوا «القطيع المنذهل» ـ الساذج المغفل ـ بتعقيد المشكلات الحقيقية، التى لن يكونوا على أى حال من الأحوال قادرين على حلها. ويهدف ذلك إلى عزل عامة الشعب عن القضايا الحقيقية، وبعضهم عن بعض .

ويجب إخماد أى محاولة لتنظيم أو لمد الأواصر مع جماعة ما، وتعتبر الرقابة ـ كما هو الحال فى الدول الشمولية ـ واقعا ملموسا جداً فى المجتمعات المفتوحة، بالرغم من أنها تظهر فى أشكال متعددة. وتعتبر الأسئلة التى تسىء أو تسبب الإحراج إلى المنظومة الترويضية، شيئا خارجا عن الحدود، ويتم حظر المعلومات غير الملائمة. ولا يجب عليك أن تنظر بعيداً إلى هذا الحد حتى تصل إلى هذه النتيجة، فكل ما يجب عليك هو أن تحلل بشكل أمين ما تفصح لك عنه وسائل الإعلام، وما تبقيه فى حيز الكتمان، وأن تحاول بإخلاص استيعاب المعلومات المسموح بتداولها فى المدارس والمعلومات المحظورة. ويمكن لأى شخص ذى ذكاء عادى أن يرى كيف تتلاعب وسائل الإعلام، بل وتدير مقص رقابتها فى المعلومات التى لا تتوافق وذوقها، وقد يلزم بذل جهد لاكتشاف تشوه المعلومات أو حظرها، لكن كل ما تحتاج إليه هو الرغبة فى معرفة الحقيقة .

ولا يوجد سبب وراء عدم قدرة المثقفين على اتخاذ موقف مماثل إزاء حكومات العملاء التى تفرضها حكومتنا على أمريكا اللاتينية، كما يتخذون مع الأعداء، فكل ما يلزم هو الرغبة فى استخدام نفس النوع من الذكاء والحس المشترك، كما هو الحال عندما يعملون على تحليل وتقسيم الأفعال الوحشية التى يرتكبها أعداؤنا. وفى حالة ما إذا كانت المدرسة تخدم أغراض عامة الشعب، لكانوا قد زودوا العامة بأساليب الدفاع عن النفس، لكن قد يعنى ذلك تدريس حقيقة العالم والمجتمع. ولكان عليهم أن يكرسوا أنفسهم بحماسة شديدة، ورغبة فى تطبيق ما نناقشه بالضبط، وذلك من أجل أن يبتكر كل من نشأ فى مجتمع مفتوح وديمقراطى أساليب للدفاع عن النفس، ليس فقط ضد الجهاز الدعائى فى المجتمعات الشمولية التى تسيطر عليها الدولة، ولكن أيضًا ضد المنظومات الدعائية المتخصصة، والتى تشمل المدارس ووسائل الإعلام، والصحافة التى

تضبط الأچندة، وصحف القضايا الفكرية، والتى تسيطر بشكل أساسى على المشروع التعليمى. ويجب أن نشير إلى من يمارسون سيطرتهم على الجهاز التعليمى بطبقة «المفوضين». ويمكن تعريف المفوضين بأنهم المفكرون الذين يكرسون عملهم وأولوياتهم إلى توسيع رقعة النظام الاجتماعى الذى يجنون الفائدة من ورائه، وجعله مشروعًا ومهيمنًا.

ويلزم على المفكرين الحقيقيين أن يبحثوا عن حقيقة الأمور المهمة ذات القيمة، ويجاهروا بها. ولم تغب تلك الحقيقة عن المفكرين الغربيين، الذين ليس لديهم أى مشكلة فى تطبيق المبادئ الأخلاقية الأساسية على الحالات التى تتضمن الأعداء الرسميين.

ماسيدو : يُعَدّ هذا شكلاً من أشكال التوجيه الأخلاقى الانتقائى، وتزوِّد أيضًا المشاركة فى هذا التوجيه الأخلاقى الانتقائى المفوضين بالأساس المنطقى، الذى يبرر اضطلاعهم فيما أشار إليه «تيودور أدورنو» بـ «الرفض القاسى لأن يروا». ولقد عشت فى كنف ديكتاتوريتين شديدتى الاختلاف، تنتمى إحداهما إلى أنتونيو سالازار فى البرتغال، والأخرى إلى فرانشيسكو فرانكو فى إسپانيا، وكانت الرقابة فى هذين النظامين الشموليين واضحة، لايمكن أن نخطئها، وتسيطر عليها قوات الشرطة. وبالاستناد لتجربتى فى الولايات المتحدة وديمقراطيتها؛ تعتبر الرقابة أكثر انتشاراً، وغالبًا ما يتم ممارستها دون وعى أو من خلال زملاء (ويشمل ذلك الطلاب) فى حيز العمل.

وبمناسبة الحديث عن الديمقراطية، أليس من المثير للسخرية أن المدارس بالولايات المتحدة لا تزال غير ديمقراطية لحد بعيد، فى الدولة التى تتباهى بكونها أول وأكثر المجتمعات ديمقراطية فى العالم الأول؟ فى حين أنها لا تزال غير ديمقراطية، ليس فقط فيما يختص بهيكل حاكميها (على سبيل المثال يتم تعيين ناظر المدرسة دون انتخابه)، ولكن أيضًا فيما يختص بكونها مواقع لفرز الأيديولوچيات المهيمنة التى بدورها لا تشجع على التفكير المستقل والنقدى.

ومع العلم بطبيعة المدارس غير الديمقراطية، كيف يتسنى للمدارس إثارة التفكير النقدى فيما يخص قدرة الطالب على الابتكار، وفضوله، واحتياجاته؟

تشومسكى : توافرت بدائل للمدارس غير الديمقراطية الموجودة فى العصر الحالى، والتى ذكرتها توًا، وبالنسبة لى فلقد كنت محظوظا جدًا لالتحاقى بمدرسة اتخذت من المثل الديمقراطية أساسًا، حيث كان تأثير أفكار چون ديوى ظاهرًا جدًا، وكانوا يشجعون الأطفال هناك على الدراسة والبحث لاكتشاف الحقيقة بأنفسهم، وبالطبع تصبح أى مدرسة تفرض تعليم الديمقراطية محل شك. **وكلما أصبحت المدارس أقل ديمقراطية، زاد احتياجها لتدريس المثل الديمقراطية. وإذا كانت المدارس بالفعل ديمقراطية، بمعنى أنها تتيح الفرصة للأطفال أن يمارسوا الديمقراطية من خلال الممارسة، لن يشعروا بأنهم فى احتياج لحشو رءوسهم بتفاهات عن الديمقراطية**، وأشعر أيضًا بأن الحظ حليفى؛ لأن تجربتى فى المدرسة لم ترتكز على حفظ أكاذيب عن روعة الديمقراطية .

لكن لم يمتد تأثير چون ديوى لكل المدارس، بالرغم من أنه كان أحد زعماء الليبرالية فى أمريكا الشمالية، وأحد فلاسفة القرن العشرين.

وأتذكر أيضًا أنه عندما كنت صبيًا، شغلت منصب مستشار فى أحد المعسكرات الصيفية، وغالبًا ما لمست نجاح عملية الترويض، والتى تضاهى ترديد ميثاق الولاء، الذى وصفته آنفًا .

وأتذكر أنى كنت أرى بعض الأطفال تجيش بهم المشاعر، وقد يبكى بعضهم عند ترديد الأغانى العبرية الوطنية، التى حتى لم يفهموها، وقد يفهم بعض الأطفال معنى كلمات بطريقة خاطئة تمامًا، إلا أن ذلك لم يثبط من حالتهم الشعورية. وأنه لأمر مسلم به ألا يقتصر التعليم الديمقراطى على حشو الرءوس بالمبادئ الوطنية، أو حفظ مُثل الديمقراطية عن ظهر قلب. ونحن على دراية بأن الطلاب لا يتعلمون بهذه الطريقة، فيبدأ التعليم الحقيقى عندما ندعو الطلبة إلى أن يكتشفوا بأنفسهم طبيعة الديمقراطية، وكيف تعمل .

وتعد أفضل طريقة لاكتشاف كيف تعمل الديمقراطية هى ممارستها. المدارس لا تقوم بذلك على نحو جيد. ويعتبر مقياس عمل الديمقراطية فى المدارس والمجتمع هو مدى تقارب الواقع مع النظرية، وكما نعلم هناك بون شاسع يفصل

المدرسة عن المجتمع. فيمكن نظريًا لكل فرد في المنظومة الديمقراطية أن يشارك في اتخاذ القرارات التي تتعلق بحياته، وأن يقرر كيف تحصل الدولة على الدخل العام وكيف تستخدمه، وما هي السياسة الخارجية التي يجب أن يتبعها المجتمع، إلى ما شابه ذلك. ولسوف يوضح اختبار بسيط الفجوة بين النظرية التي تقضي بأنه يمكن لكل فرد أن يشارك في اتخاذ القرارات التي تتعلق بحياته، والتطبيق، حيث يعمل اقتصار السلطة على المستويات الحكومية على كبح الأفراد والجماعات، عن تدبر أمورهم، أو ـ على سبيل المثال ـ عن تحديد شكل السياسة الخارجية التي يرغبون في اعتناقها.

فلنتناول القصف الحالي لكوسوفا والعراق بالدراسة، فكان الوضع رهيبا في كوسوفا قبل قصفها في الرابع والعشرين من مارس، وذلك أقل ما يمكن وصفه به، ثم بدأ قصفها في الرابع والعشرين من مارس، وفي غضون أيام قليلة ظهر آلاف من اللاجئين من كوسوفا، وتزايدت نسبة الاغتصاب بشكل مأسوي، وكذلك القتل الجماعي والتعذيب، ويعتبر ذلك نتيجة مباشرة ومتوقعة لقصف تم تنفيذه تحت ستار محاولة إنسانية لحماية الألبان، ولا يتطلب مجهودًا كبيرًا أن نكتشف أن الوضع الذي كان قبل القصف رهيبًا، أصبح كارثة بعد القصف؛ لأنه تم تصعيد الموقف الرهيب في كوسوفا إلى كارثة بعد «التدخل الإنساني» للناتو (حلف الشمال الأطلنطي)، وبما أنها تتبع خطى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فلقد زعم الناتو حقه في «التدخل الإنساني»؛ لوقف التطهير العرقي للألبان. وكما هو واضح للعيان؛ قاد قصف الناتو بشكل مباشر إلى زيادة مريعة في التطهير العرقي، والمذابح في كوسوفا، وأفضى أيضًا إلى زيادة كبيرة جدًا في معدلات القتل والاغتصاب وتعذيب الألبان.

وبالفعل ذلك ليس بالمفاجأة. ففي الواقع أخبر القائد العام لحلف شمال الأطلنطي الصحافة في إحدى المرات أن تلك كانت نتيجة «متوقعة تمامًا» للقصف.

وإذا قمنا بتعميم نفس الجدل الذي برر «التدخل الإنساني» في كوسوفا،

فسوف يقصف حلف شمال الأطلنطى دولاً أخرى مثل كولومبيا على سبيل المثال، بل وبعض أعضائه مثل تركيا. وطبقًا لتقارير وزارة الخارجية يماثل تقريبًا المعدل السنوى للاغتيالات السياسية على أيدى رجال الحكومة والبرلمان فى كولومبيا، ذلك المعدل فى كوسوڤا، قبل أن يقصفها الناتو، وهرب أيضًا ما يزيد على مليون لاجئ من العمليات الوحشية، التى يتم اقترافها.

وكانت كولومبيا أكثر دولة غربية تلقت أسلحة وتدريبًا أمريكيًا، مع تزايد موجة العنف فى حقبة التسعينيات، ويزداد حجم هذه المساعدات تحت شعار: «الحرب على المخدرات»، وهى ذريعة رفضها جميع المراقبين الجادين. وأثنت حكومة كلينتون - على وجه الخصوص - بسخاء على رئيس كولومبيا سيزار جاڤيريا، الذى تسبب طول مدة اعتلائه لهذا المنصب - طبقًا لما ذكرته تقارير منظمات حقوق الإنسان - فى ظهور «معدلات عنف مريعة».

وبالنظر إلى تركيا، نجد أن حد قمع الأكراد فى حقبة التسعينيات قد فاق معدلاته فى كوسوڤا، قبل قصف حلف شمال الأطلنطى لها، ولقد بلغ هذا الوضع أوجه فى منتصف التسعينيات، وأحد الأدلة على ذلك هروب أكثر من مليون كردى من قرى الريف إلى العاصمة الكردية الرسمية (ديار بكر) فى الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤م)؛ وذلك لأن الجيش التركى كان يدمر قرى الريف.

وفى عام (١٩٩٤م) تم ضرب رقمين قياسيين: فكما أعلن چوناثان راندال من موقع الأحداث «كان ذلك أسوأ عام لقمع المناطق الكردية بتركيا»، وكذلك كان العام الذى أصبحت فيه تركيا «أكبر مستورد للمنتجات الحربية الثقيلة الأمريكية الصنع، وبذلك أصبحت أكبر مشتر عالمى للأسلحة»، وعندما فضحت جماعات حقوق الإنسان استخدام تركيا للنفاثات الأمريكية الصنع لقصف القرى، وجدت إدارة كلينتون سبلاً لتلافى القوانين التى تطالب بإرجاء تسليم الأسلحة، ويماثل ذلك ما كانت تقوم به فى إندونيسيا ومناطق أخرى. **وإذا اتبعنا نفس هذا الجدل الخاص بالإعلان العالمى لحقوق الإنسان، والذى يردده حلف شمال الأطلنطى لتبرير قصف كوسوڤا، فسوف يكون لحلف شمال الأطلنطى مبرر أكبر لقصف واشنطن.**

ولسوف أتناول الآن قضية «لاوس»: فلقد تم الفتك بآلاف من البشر أغلبهم من الأطفال والمزارعين الفقراء على مر سنوات طويلة، في سهول جارز في شمالي لاوس، والتي شهدت أثقل قصف للمدنيين في التاريخ، وأكثره قسوة. ولم يكن هجوم واشنطن الغاضب على مجتمع قروي فقير، يرتبط بحروبها في المنطقة. **بدأت أسوأ الفترات عام (١٩٦٨م) عندما تم إجبار واشنطن على إجراء مفاوضات «تحت ضغط من قبل الشعب ورجال الأعمال»؛ لإنهاء القصف المطرد لڤيتنام الشمالية. قرر هنري كسينجر وريتشارد نيكسون أن يغيرا وجهة الطائرات؛ لقصف لاوس وكمبوديا!**

ونجمت الوفيات من جراء أسلحة من نوع بومبي (Bombies)، وهي نوع من الأسلحة لا تتطلب من يقوم بإطلاقها، وذات تأثير أسوأ من الألغام الأرضية، فهي مصممة خصيصًا لقتل البشر، وليس لها أي تأثير على الناقلات والمباني... وما شابه ذلك. ولقد تم نثر مئات الملايين من تلك الأسلحة الفتاكة على السهل، حتى وصل إلى مرحلة التشبع، وطبقًا لتقرير مُصنِّع الألغام (هني ويل): نسبة الفشل في الانفجار تتراوح ما بين ٢٠ إلى ٣٠ في المائة، وتشير هذه الأرقام إما إلى جودة منخفضة بشكل ملحوظ، وإما إلى سياسة للفتك بالمدنيين بالأجل. وتعد أسلحة بومبي جزءاً ضئيلاً من وسائل الفتك التكنولوچية التي نثروها والتي تضمنت صواريخ متقدمة؛ لاختراق الكهوف التي احتمت بداخلها العائلات.

كما أعلن المراسل الآسيوي الشهير «باري وين» في النسخة الآسيوية لصحيفة وول ستريت: يتراوح عدد الإصابات من أسلحة «بومبي» من بضع مئات إلى عشرين ألفًا سنويًا على مستوى البلد، ويموت أكثر من نصف المصابين. وأوضحت التقديرات الدقيقة في ذلك الوقت أن الأزمة على مدار العام السابق فقط، كانت تقريبًا مشابهة للوضع في كوسوڤا قبل القصف، وبلغت معدلات وفيات الأطفال أوجها، حيث بلغت أكثر من النصف، وذلك تبعًا لتحليل الموقف الذي قدمته لجنة مينونيت المركزية، والتي كانت تعمل هناك منذ عام (١٩٧٧م) من أجل تخفيف حدة الأفعال الوحشية المتواصلة.

ولقد أبدت وسائل الإعلام الأمريكية استحسانًا كبيرًا إزاء تدخل حلف شمال الأطلنطى فى كوسوڤا؛ لوقف التطهير العرقى للألبان، حتى ولو نجم القصف عن زيادة معدلات التطهير العرقى، والأفعال الوحشية الأخرى التى يتم ارتكابها ضد هذا الشعب. لكن فى حالة لاوس، والتى كنا فيها مسئولين بشكل مباشر عن الوفيات، كان رد فعل الولايات المتحدة: أنها لم تحرك ساكنًا! ولزمت وسائل الإعلام والمعلقون الصمت، وذلك طبقًا لمعايير شن الحرب على لاوس، والتى تم تصنيفها على أنها «حرب سرية» ويعنى ذلك أنها حرب معروفة تمامًا، لكن تتوارى عن الإعلام. ويماثل ذلك الوضع فى كمبوديا بعد مارس (١٩٦٩م).

وكان ـ ولا يزال ـ معدل الرقابة الذاتية غير مسبوق فى ذلك الوقت. **وتعتبر صلة هذا المثل المخيف لما أردده واضحة، فبينما أخذت وسائل الإعلام الأمريكية فى الإشارة باستفاضة إلى إدانة المحكمة الدولية لـ [سلوبودان ميلوسوڤيتش] لجرائمه ضد الإنسانية، لا يزال «هنرى كيسنجر» وهو أحد الرءوس المدبرة لمذبحة لاوس حرًا طليقًا، بل ويحتفون به كخبير ركزت وسائل الإعلام بشغف على آرائه فى قصف كوسوڤا.**

وفى حالة العراق فالوحشية والفظائع بارزة للعيان، حيث يتم الفتك بالمدنيين بأسلحة بيولوچية غادرة خبيثة. وعلقت وزيرة الخارجية الأمريكية [أولبرايت] فى التليفزيون القومى عام (١٩٩٦م)، عندما سألوها عن رد فعلها إزاء الفتك بنصف مليون من الأطفال العراقيين خلال خمس سنوات قائلة: «نعتقد أن الهدف يستحق الثمن».

وطبقًا للتقديرات الحالية يتم قتل نحو أربعة آلاف طفل شهريًا، حتى وقتنا الحالى(*)، ولا يزال الهدف «يستحق» الثمن.

ويميط التحليل الدقيق لحرب العراق اللثام عن نفس المبادئ الإرشادية عن «التدخل الإنسانى» للولايات المتحدة، أو التدخل للحفاظ على «الديمقراطية»

(*) يونيه ١٩٩٩.

فى جميع أنحاء العالم . ورددت وسائل الإعلام والطبقات المتعلمة بإخلاص قول الرئيس چورچ بوش [الأب]: «تتصدى أمريكا ـ كما تفعل على الدوام ـ للعنف، ولمن يلجأ لاستخدام القوة لإحلالها محل أحكام القانون» حتى ولو كان قد انتهك منذ شهور قليلة ماضية المبادئ الأمريكية التى تتصدى للعنف ولمن قد يلجأ لاستخدام القوة لإحلالها محل أحكام القانون، وذلك عندما قام بغزو پنما .

وكان الرئيس بوش أول رئيس أمريكى تتهمه محكمة العدل الدولية «باستخدام القوة بشكل غير قانونى»، وذلك فى حرب واشنطون ضد نيكاراجوا . وادعاء بوش بتمسكه بالمثل العليا كان مزحة .

ولم يكن السبب وراء رد الفعل غير المسبوق إزاء ما فعله صدام حسين بسبب عدوانه الوحشى، لكنه كان بسبب أنه اتخذ مساراً خاطئًا، مثلما فعل مانويل نورييجا، منذ عدة سنوات قليلة ماضية، **فكلاهما بلطجى وكلاهما صديق للرئيس چورچ بوش .**

ويعد صدام حسين رجل عصابات مهووس بالقتل، وكانت تلك تمامًا هى طبيعته قبل حرب الخليج عندما كان صديقًا لنا، وشريكنا التجارى المفضل . وكان غزوه للكويت دون شك عملاً وحشيًا، لكنه لا يضاهى الأعمال الوحشية التى اقترفها بمساندة الولايات المتحدة، بل يقع ذاك الغزو فى حيز أعمال إجرامية قادتها الولايات المتحدة وحلفاؤها .

على سبيل المثال، بلغت معدلات الإبادة التى نجمت عن غزو إندونيسيا وضمها لتيمور الشرقية تقريبًا نفس المعدلات سالفة الذكر .

فلقد تم الفتك بربع تعداد السكان (٧٠٠ ألف نسمة)، فى حين فاقت معدلات الفتك مثيلتها فى پول پوت، ذلك بالنظر لتعداد السكان فى نفس ذاك العام، ولقد أيدت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها تلك الأعمال الوحشية، وبرر وزير الخارجية الأسترالى إذعانه للغزو وضم تيمور الشرقية ببساطة بقوله: «إن العالم رقعة لا يسودها العدل، ويلوثها نماذج الاستحواذ عن طريق استخدام القوة» بيد أنه عندما غزت العراق الكويت شجبت حكومته الغزو بإعلانه تصريحا

شديد اللهجة قائلاً فيه: «لا يمكن للدول الكبرى غزو جيرانها الصغار وأن تنجو بفعلتها تلك». وكان مصدر الاهتمام الحقيقى لسياسة الولايات المتحدة فى منطقة الخليج، هو أن تظل موارد الطاقة فى الشرق الأوسط، والتى لا تضاهيها أية مصادر أخرى فى أى بقعة من بقاع العالم، تحت سيطرتنا، وأن تساعد الفوائد العظيمة التى يجنونها فى دعم اقتصاديات الولايات المتحدة وعميلها البريطانى.

ماسيدو: دون شك يثير هذا الوضع الشجون؛ لأنه بالرغم من أن الحقائق التى ذكرتها واضحة جداً للعيان، لم يكن بمقدور الطبقة المتعلمة بالولايات المتحدة - باستثناء قلة قليلة منها - أن تربط فيما بين الأحداث بشكل تاريخى، كما كان من المفروض منها حتى تفهم العالم بدقة، ووصف نائب الرئيس (دان كويل) حرب الخليج بطريقة صحيحة - إن لم تكن غير مقصودة - عندما نعتها بأنها «نصر مثير أحرزته قوات العدوان».

وزل لسان الرئيس بوش فى فخ عويص مماثل، فى أثناء حوار أجراه مع مذيعة الأخبار «ناتالى جاكوبسون» على القناة الخامسة لتليفزيون بوسطن. فلقد صرح الرئيس بوش عند الإشارة إلى حرب الخليج قائلاً: «لقد نفذنا عدواننا» (بدلاً مما أراد دون شك قوله وهو «نفذنا مهمتنا») وتجرد الكلمات - التى أفلت لسان كل من بوش وكويل فى قولهما - تعليما قائما على أكاذيب كبرى، بلغ حد أن تصريحاتهما أصبحت - عندما نصفها بشكل دقيق - تماثل قوله خوزيه أورتيجا واى جاسين: **«أن ما ندعوه حضارتنا، إذا «تركناها لوسائلها وأدواتها»، وتركناها تحت رحمة المفوضين أمثال هنرى كيسنجر، فلسوف تعيد ولادة البدائية والبربرية».**

وتشير الأمثال التى سقتها عن الأفعال البربرية التى تم ارتكابها فى كوسوفا وتركيا وكمبوديا ولاوس إلى بربرية الحضارة.

وفى كثير من الأحوال، تم استغلال المستوى الحالى من التكنولوجيا التى أحرزتها ما تسمى حضارتنا فى أكثر الأفعال همجية، والدليل على ذلك إعدام اليهود بالغاز، وقصف لاوس وكمبوديا.

ولن تكون بالطبع حضارة مستنيرة تلك التى تتباهى بجعل العراق يتقهقر إلى عصر ما قبل الصناعة - تفتك بعشرات الآلاف من الضحايا البريئة شاملة بذلك النساء والأطفال، فى حين تترك صدام حسين الذى كان هدفنا من شن الحرب رئيسًا للبلاد .

تشومسكى : كان متوقعًا جدًا ترك الحركة العسكرية التى قادتها الولايات المتحدة طاغية العراق المهووس بالفتك يتمتع بالسلطة، وأن يواصل تنفيذ برنامج التسلح الخاص به، فى حين تقوض التفتيش الدولى كمخرج من المشكلة. ويجب أيضًا إيضاح أن أكثر الجرائم التى ارتكبها صدام حسين وحشية، هى تلك التى اقترفها عندما كان الحليف التجارى المفضل لدى الولايات المتحدة، ألا وهى ـ وذلك بعد إخراجه مباشرة من الكويت ـ عندما راقبته الولايات المتحدة بهدوء عندما شرع فى ذبح متمردى العراق، وهم الشيعة، وانتهى بالأكراد ـ وأنها حتى رفضت أن تسمح لهم بأن يستولوا على الأسلحة العراقية التى أصبحت فى حوزة القوات الأمريكية(*) .

وقلما تظهر الروايات الرسمية صورة صحيحة عما يحدث، ولكنها أيضًا لا تستطيع حجب الحقيقة عمن يريد معرفتها. وينبغى على التعليم الذى يسعى إلى عالم ديمقراطى أن يزود الطلاب بأدوات نقدية حتى يربطوا فيما بين الأحداث، مما قد يكشف الأكاذيب والخداع. وبدلاً من ترويض الطلبة بالأساطير الديمقراطية، يجب على المدارس أن تجعلهم ينغمسون فى ممارسة الديمقراطية .

ماسيدو : إنه لشيء غير محتمل أن تتوقف المدارس عن ترويض الطلاب من خلال حشو رءوسهم بالأساطير؛ لأنه عن طريق قوة ترويج الأساطير تحاول الأيديولوچيا المهيمنة أن تكبت إظهار أى ديمقراطية ثقافية حقيقية، وتحافظ على الهيمنة الثقافية الاقتصادية الحالية. وأشاطرك الرأى أنه ينبغى على المدارس أن تدفع الطلاب لممارسة الديمقراطية. بيد أنه من أجل تحقيق ذلك كما أشرت مرات

(*) هل كان إثارة الشيعة والأكراد لينتفضوا ضد صدام، ثم التخلى عنهم ليذبحهم، خطة أمريكية لاستمالتهم إلى صفها بعد ذلك فى غزوها الأخير للعراق؟ ـ المترجمة.

عديدة؛ يجب أن تزود المدارس طلابها بالأدوات النقدية التى تمكنهم من تفريغ المحتوى الأيديولوچى للأساطير حتى يتمكنوا من أن يفهموا بصورة أفضل -على سبيل المثال- السبب الذى دفع مدرس وناظر الطالب دافيد سپريتزلر - اللذين أسرفا كثيراً فى المنظومة الترويضية المهيمنة - أن يشطا بعيداً، ويضحيان بالجوهر الذى أقيم عليه ميثاق الولاء من أجل أن منع هذا الطالب من العيش فى الحقيقة، والسبب أن من يرغب فى العيش فى ظل الحقيقة يمثل تهديداً حقيقياً لمنظومة الترويض المهيمنة، ويجب إقصاؤه من المجتمع أو على الأقل جعله عنصراً محايداً. ومن ثم يجب ألا يندهش المرء عندما يرى مدرسا وناظرا يحاولان منع الطالب دافيد سپريتزلر من الإشارة إلى الرياء والتفرقة فيما بين طبقات المجتمع، فى مجتمعنا المفترض أنه غير طبقى.

تشومسكى : تعتبر أسطورة أننا نعيش فى مجتمع غير طبقى مزحة(*)، لكنها مزحة يصدقها أغلب الشعب. وأفضت لى ابنتى التى تقوم بالتدريس فى كلية تابعة للدولة أن أغلب طلابها يعتبرون أنفسهم من أبناء الطبقة الوسطى، وأنهم لا يظهرون أى شعور بالطبقية.

ماسيدو : يشير الخطاب الأكاديمى البحت لانعدام الشعور بالطبقية، فى حين أنك تسمع وسائل الإعلام تستخدم مصطلح «الطبقة العاملة» وكذلك مصطلح «الطبقة الوسطى»: (مثل: «هدنة الضرائب بالنسبة للطبقة الوسطى»)، لكنك لا تسمع أبداً من يشير إلى «الطبقة الحاكمة» أو «الطبقة العليا».

تشومسكى : بالتأكيد لن تجد مصطلح «الطبقة الحاكمة»؛ لأنه يتم حظره، ولا يعتبر الطلاب الذين ينتمون إلى الطبقة العاملة - مثل هؤلاء الذين يدرسون فى فصول ابنتى - أنفسهم ينتمون إلى الطبقة العاملة، وهذه إمارة أخرى للترويض الحقيقى.

(*) أثار إعصار كاترينا فى سپتمبر ٢٠٠٥م أحاديث كثيرة عن أمريكا العنصرية وأمريكا الطبقية داخل وخارج أمريكا، حتى ذهبت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية السوداء إلى نيوأورليانز لتنفى العرقية عن أمريكا، أما عمدة نيوأورليانز، وهو أيضاً أسود، فصرح أنها مسألة طبقة وليست مسألة عرق - المترجمة.

ماسيدو : شطت الصفوة الحاكمة بمساعدة أهل الفكر بدرجة تبتدع فيها آليات تبقى على أسطورة أن الولايات المتحدة مجتمع غير طبقى .

وبالرغم من كل الجدل الخاص بفشل التعليم فى هذه الدولة ، لا يتم أبداً ذكر متغير واحد ألا وهو الطبقة ، بالرغم من أن الطبقة عامل محدد للنجاح فى المدرسة . وينتمى ـ على وجه العموم ـ أكثر الطلاب رسوباً إلى الطبقة الدنيا فى المجتمع ، لكن يتحاشى القائمون على العملية التعليمية استخدام الطبقة بوصفها عاملا فى تحليلاتهم وقراراتهم ، وعوضًا عن ذلك يبتدعون جميع أنواع المصطلحات التى تبسط الأمر ، مثل الطلبة «المهمشين اقتصاديًا» ، أو «المعوزين» ، أو «الذين يحف بهم الخطر» ، إلى ما شابه ذلك من مصطلحات ، وذلك كوسيلة لتلافى تسمية حقيقة الظلم الطبقى .

وفى حالة استخدامك لكلمة طبقة ، عند قيامك بتحليل سياسى أو اقتصادى أو غيره ، سوف يتهمونك فوراً أنك تريد حرباً طبقية . ألا تذكر الحملة الرئاسية فى عام (١٩٨٨م) ، عندما وبخ الرئيس بوش خصمه الديمقراطى بقوله : «لن أدع هذا الحاكم الليبرالى يفسخ هذه الأمة . . . أعتقد أن الديمقراطيات الأوروبية ، أو التى تقع فى دولة أخرى تسمح بذلك ؛ لكن الوضع لا ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية . لن تفسخنا الطبقية . . . فنحن أرض الأحلام الكبرى ، والفرص العظيمة ، والعدالة ، ولسوف تفشل هذه المحاولة لتقسيم الكيان الأمريكى بإثارة الطبقية ؛ لأن الأمريكيين مدركون أننا دولة مميزة جداً ؛ لأنه إذا اتيحت الفرصة لأى فرد ، فبمقدوره استغلالها ، وتحقيق الحلم الأمريكى» .

تشومسكى : حقًا تصير الدولة مميزة جداً فى حالة ما إذا كنت ثريًا ، ولأذكر مثالاً واحداً على ذلك . انظر كيف يتزايد تخلف نظام الضرائب ، فى الوقت الذى يُزيد ثراء الأغنياء من خلال خفض ضرائبى كبير ، ومن خلال الدعم ـ التاريخى ـ للمؤسسات الكبيرة . ولقد كان بوش على صواب عندما تكلم عن الحرب الطبقية ؛ بيد أنها تعد حربا طبقية خططوا لها ، لسحق الفقراء أكثر فأكثر ، وتوضح

جميع المؤشرات أنه ما زالت نسبة فقر الأطفال مرتفعة، وأصبحت حالات سوء التغذية أكثر سوءاً فى ظل برامج يتم تنفيذها؛ لزيادة «قيم الأسرة».

وفاقم الهجوم على الإعانات التى تقدمها الدولة للفقراء من سحق الفقراء، والأمهات اللائى يتلقينها والآخرين من المعوزين، فى حين لم يمسوا أبداً أصحاب النفوذ؛ لأنهم يدعمون المؤسسات الكبرى بأموال طائلة.

فلدينا بالفعل معونة تقدمها الدولة، لكنها معونة موجهة للأثرياء، وحتى تضمن الإبقاء على المعونة التى تقدمها الدولة للأثرياء تعمل بشكل جيد، يلزم أن تتوافر طبقة من رجال الأعمال واعية جداً، ويجب أن يقنع باقى أفراد الشعب بأنهم يحيون فى ظل مجتمع غير طبقى، ولقد أدت المدارس - دوماً - دوراً فى الإبقاء على هذه الأسطورة حية.

* * *

الفصل الثاني

الديمقراطية والتعليم (*)

(*) ألقى تشومسكي هذا المقال في محاضرة في جامعة لويولا بشيكاجو، في ١٩ أكتوبر عام ١٩٩٤م.

(٢)

«الديمقرطية والتعليم» هو الموضوع الذى تم اقتراحه على لأتحدث عنه -وأنا جد سعيد بذلك . وعند ذكر عبارة «الديمقراطية والتعليم» يقفز إلى أذهاننا فى التو مسيرة حياة وأعمال أحد المفكرين البارزين الذين ظهروا فى القرن الماضى ، ألا وهو (چون ديوى)، الذى كرس الجزء الأكبر من حياته وتفكيره لهذا النوع من القضايا ، وأعتقد أنه ينبغى علىَّ أن أعترف بأنى أهتم به على نحو خاص. فلقد كان لأفكاره تأثير شديد علىَّ فى سنوات تشكيلى - فى الواقع كانت بداية ذلك بالنسبة لى عندما كنت أناهز العامين ، واستمر حتى الوقت الحالى. ويرجع هذا لأسباب عدة لن أخوض فيها ؛ لكنها أسباب حقيقية .

ويبدو أن «چون ديوى» طوال الجزء الأكبر من حياته - لأنه أصبح بعد ذلك أكثر تشككًا - كان يشعر بأنه ربما تصير الإصلاحات فى المراحل الأولى من التعليم عاملاً كبيراً يؤدى إلى التغيير الاجتماعى ؛ لأنها قد تفضى إلى خلق مجتمع أكثر عدلاً وحرية ؛ مجتمع على حد قوله : **«يكون فيه الهدف الأساسى وراء الإنتاج، ليس إنتاج السلع، لكن إنتاج بشر أحرار، يرتبط كل منهم بالآخر على أساس من المساواة»** . ويتعارض بشدة هذا الالتزام الرئيسى الذى يخيم على جميع أعمال وأفكار چون ديوى مع التيارين الأساسيين للحياة الاجتماعية والفكرية الحديثة . فيرتبط أحدهما والذى كان له أهمية قصوى فى الحقبة التى عاصرها ديوى - حيث كان يكتب فى عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضى عن هذه الأشياء - مع الاقتصاديات القيادية فى أوروبا الشرقية، وهى المنظومات التى أرسى قواعدها «لينين، وتروتسكى»، وتحولت إلى شر أكثر هولاً على يد «ستالين» .

أما الآخر فهو المجتمع الصناعى الرأسمالى، الذى تم بناؤه فى الولايات المتحدة، وفى كثير من دول الغرب، ويحكمه أساسًا القطاع الخاص .

ويتشابه كلا النظامين فى بعض الطرق الأساسية، بما فى ذلك الأيديولوچية. ولقد كان كلاهما ـ ولا يزال أحدهما كذلك ـ منظومة شديدة الفاشية، عند النظر إلى جوهر ما كرسا أنفسهما إليه، وكذلك كانا يتعارضان بشدة، وبشكل مأساوى مع تقليد آخر، ألا وهو التقليد اليسارى المؤيد لمذهب الحرية الذى تمتد جذوره إلى قيم عصر التنوير؛ ولقد ضم هذا التقليد فى جنباته ليبراليين تقدميين على شاكلة چون ديوى، واشتراكيين مستقلين مثل برتراند راسل، وعناصر قيادية تنتمى إلى التيار الماركسى الرئيسى، وغالبًا غير البولشفى، وبالتأكيد على اشتراكيين متحررين، وحركات فوضوية متعددة، ناهيك عن الجوانب المهمة فى حركة العمال وبعض القطاعات الشعبية الأخرى.

وكان لليسار المستقل ـ الذى كان ينتمى إليه چون ديوى ـ جذور ثابتة فى الليبرالية الكلاسيكية، وفى رأيى أنه نشأ منها، ويتعارض بشدة مع التيارات الاستبدادية للمؤسسات الرأسمالية والاشتراكية للدولة وفكرها، بما فى ذلك الشكل المتطرف للاستبداد، والذى يُطلق عليه الآن فى الولايات المتحدة اسم «المحافظ». وما كان هذا النوع من المصطلحات إلا ليمتع «چورچ أورويل»(*) عند سماعه، ويجعل أى محافظ أصيل غير مستقر فى قبره، وذلك إذا كان هناك محافظ أصيل.

ولست فى حاجة لأن أؤكد أن تلك الصورة ليست بالصورة التقليدية، وذلك عندما أصيغ الوضع بشكل معتدل، لكنى أعتقد أن لها ميزة واحدة ـ على الأقل ـ ألا وهى ميزة الدقة. ولسوف أحاول أن أشرح السبب.

ولسوف أستطرد فى الحديث عن أحد موضوعات چون ديوى الرئيسية، ألا وهى أن «الهدف المطلق للإنتاج ليس إنتاج السلع، ولكن إنتاج بشر أحرار يرتبط كل منهم بالآخر على أساس المساواة» ويتضمن هذا بالطبع موضوع التعليم الذى كان محط اهتمامه الأساسى. فكما ذكر برتراند راسل أن هدف التعليم هو «أن

(*) چورچ أورويل (١٩٠٣ ـ ١٩٥٠) هو روائى إنجليزى ساخر كان ينتقد فى رواياته تطاحن قوى الغرب ومن أشهر أعماله «مزرعة الحيوانات» ـ المترجمة.

تحس قيمة الأشياء بخلاف الهيمنة»، وذلك من أجل المساعدة فى خلق «مواطنين حكماء يعيشون فى ظل مجتمع حر»، من أجل تشجيع خلق توليفة من الشعب تتمتع بالحرية وقدرة الفرد على الابتكار، مما يعنى أننا ننظر «للطفل كما ينظر البستانى لشجرة صغيرة، معتبراً إياها شيئًا ذا طبيعة جوهرية سوف تنمو وتتحول لصورة جديرة بالإعجاب، وذلك إذا أتيحت لها التربة الجيدة والهواء والضوء». وبالرغم من اختلاف چون ديوى وبرتراند راسل فى كثير من الموضوعات الأخرى، إلا أنهما اتفقا على ما يطلق عليه برتراند راسل اسم «المفهوم الإنسانى» الذى تمتد جذوره لحقبة التنوير، وهو فكرة أنه لا يجب اعتبار التعليم عملية تحاكى ملء إناء بالماء، لكن يجب بالأحرى اعتبارها عملية مساعدة زهرة لتنمو وفقًا لطريقة خاصة بها - وينتمى هذا المنظور الذى أحياه كلاهما إلى القرن الثامن عشر - ويمكن صياغة الأمر بطريقة أخرى، وهى توفير الظروف التى سوف تزدهر فيها الأنماط الابتكارية العادية.

واشترك چون ديوى، وبرتراند راسل أيضًا فى تفهم أن لتلك الأفكار الرائدة التى تنتمى إلى حقبة التنوير والليبرالية الكلاسيكية طبيعة ثورية، وكانا يصوغانها بشكل صحيح فى كتاباتهما التى ظهرت فى النصف الأول من القرن العشرين. وفى حالة ما إذا تم تنفيذ هذه الأفكار، لأمكن خلق بشر أحرار، قيمهم ليست تراكمات وهيمنة، لكن بالأحرى ارتباطًا حرًا على أساس من المساواة والمشاركة والمساعدة، تشترك عناصره على نحو متساو فى تحقيق الأهداف العامة التى تم التوصل إليها بشكل ديمقراطى. لكن كان الازدراء - فقط - من نصيب ما أسماه آدم سميث **«الشعار الكريه لأسياد البشرية، الذى ينادى بكل شىء لنا، ولا شىء للآخرين»**. وذلك هو المفهوم الإرشادى الذى تعلمنا فى يومنا هذا أن نعجب به، ونبجله؛ ذلك لفناء القيم التقليدية تحت وطأة هجوم متواصل، ولقد قاد ما يسمى «المحافظون» هذا الهجوم الضارى فى عقود حديثة.

ومن الجدير أن نستغرق بعضًا من الوقت فى ملاحظة حدة ومأسوية صدام القيم بين المفهوم الإنسانى الذى ترجع أصوله إلى عصر التنوير، الذى استمرت مبادئه لدى مفكرين مهمين خلال القرن العشرين مثل برتراند راسل وچون

ديوى، وذلك من ناحية، ومن الناحية الأخرى بين المذاهب السائدة فى العصر الحالى التى شجبها آدم سميث بوصفها «شعار كريه»، وكذلك شجبتها الصحافة النشطة والنابضة بالحياة الصادرة عن الطبقة العاملة خلال قرن ماض، التى أدانت ما أسمته بـ «روح العصر الجديدة ـ جمع الثروات ـ نسيان كل شىء خلا الذات»ـ أى الشعار الكريه الذى ذكره آدم سميث. ومن الجدير جداً بالملاحظة تتبع تطور القيم عند مفكر ظهر فى مرحلة سابقة للرأسمالية، مثل آدم سميث الذى أكد على أهمية التعاطف والهدف من المساواة التامة، وحقوق الإنسان الأساسية فى العمل الإبداعى، ومفارقة ذلك مع الذين يمجدون فى الحاضر «روح العصر الجديدة»، وفى بعض الأحيان يقحمون اسم آدم سميث دون خجل.

فعلى سبيل المثال، كتب «جيمس بوكانان ـ James Buchanan» ـ الحائز على جائزة نوبل فى الاقتصاد ـ أن ما يسعى إليه كل شخص فى «وضع مثالى» هو: «أن يصبح سيداً لعالم من العبيد». فما تسعى إليه ـ فى حالة إذا كنت لم تلاحظ ـ هو شىء كان آدم سميث يراه بكل بساطة مَرَضيا.

وأفضل كتاب أعرفه تم كتابته عن الأفكار الفعلية لآدم سميث، هو ذاك الذى سطرته البروفيسور «پاتريشيا فيرهان» والتى تعمل هنا فى «لويولا» وظهر تحت اسم: «آدم سميث وميراثه من أجل الرأسمالية الحديثة». إلا أنه بالطبع أفضل شىء على الإطلاق هو قراءة الأصل.

وأكثر الأمثلة التوضيحية مأساوية عن «روح العصر الجديد» وقيمه، هو التعليق الذى تتناقله الصحافة حاليًا عن الصعوبات التى نواجهها للنهوض بسكان أوروبا الشرقية. وكما تعلمون نغدق الآن عليهم ـ المستفيدين الجدد منا ـ حبنا وحناننا الذى أمطرنا به من قبل الدول الموضوعة تحت وصايتنا، مثل: أمريكا اللاتينية والفلبين... إلخ، وكانت النتائج واضحة بشكل مأساوى ومتناسقة فى الرعب، لكنها كانت أيضًا ـ وبمعجزة ـ خالية من أى دروس توضح ماهيتنا وماهية ما نفعله.

وقد يسأل أحدهم عن السبب. نواصل حاليًا فى كل مناسبة حمل عبء

النهوض بالشعوب التى تم تحريرها من الشيوعية، كما قمنا فى الماضى بتحرير شعوب هايتى، والبرازيل، وجواتيمالا، والفليبين، وسكان أمريكا الأصليين، والعبيد الأفريقيين وغيرهم. وتصدر فى الوقت الحالى جريدة نيويورك تايمز سلسلة شائقة من المقالات تتناول تلك المشكلات المختلفة، وتتعمق هذه المقالات بشكل ممتع فى القيم السائدة. فكانت إحدى المقالات ـ على سبيل المثال ـ عن ألمانيا الشرقية، ولقد قام «ستيڤن كينزر» بكتابتها واستهلها باقتباس على لسان أحد القساوسة الذين تزعموا الاحتجاجات الشعبية ضد النظام الشيوعى فى ألمانيا الشرقية. وصور القلق المتزايد إزاء ما يحدث بالمجتمع ويقول: «تدمر المنافسة الشرسة وشهوة المال إحساسنا بالجماعة، ويُقاسى تقريبًا كل فرد من الاكتئاب أو عدم الإحساس بالأمان»؛ لأن تلك السمات تسيطر على الروح الجديدة للعصر الذى نقوم فيه بتوجيه شعوب العالم المتخلفة.

وتطرق المقال التالى والذى قامت بكتابته «چين پيرلز» إلى ما نعتبره «نموذج العرض» أو قصة النجاح الحقيقية ألا وهى قصة پولندا، فكان العنوان الرئيسى لهذا المقال: «الدروب السريعة والبطيئة فى الطريق الرأسمالى». وتدور القصة حول أن البعض قد استوعب لب المسألة فى حين أنه لا يزال آخرون فى المؤخرة. وتسوق فى هذا مثالاً عن طالب جيد، وآخر عن طالب بطىء الفهم. يمتلك الطالب الجيد مصنعًا صغيراً، وهذا «مثال ناجح» عن أفضل شىء فى پولندا الحديثة التى أصبحت رأسمالية، وتنتج پولندا فساتين الزفاف المعقدة التصميم، وتقوم ببيعها للأغنياء من الألمان، وللقطاع الصغير من الپولنديين شديدى الثراء. ويحدث ذلك فى دولة استشرى فيها الفقر لأكثر من الضعف منذ بدء حركة الإصلاح ـ وطبقًا لما ورد بدراسة صادرة عن البنك الدولى فى شهر يوليو الماضى ـ تراجعت معدلات الدخل بمقدار ٣٠٪؛ بيد أن بمقدور الشعب الجائع العاطل أن ينظر لفساتين الزفاف معقدة التصميم المعروضة فى واجهات المحلات، وأن يثنى على الروح الجديدة للعصر، ومن ثم يمكن لنا استيعاب الإطراء على پولندا؛ بوصفها قصة نجاح عظيمة لإنجازاتنا.

ويوضح طالب جيد أنه «من المحتم أن يتعلم الشعب أن يفهم أنه يحارب من

أجل نفسه، وأنه لا يستطيع الاعتماد على الآخرين». وهنا تصف «چين پيرلز» برنامجا تدريبيّا تقوم بإدارته وتحاول فيه زرع القيم الأمريكية بين فئات الشعب الذين لا يزالون أسرى شعارات غسلت عقولهم من قبل مثل «أنا عامل فى منجم، أيوجد آخر أفضل منى؟»، ينبغى انتزاع هذه الأشياء من عقولهم، فهناك كثيرون أفضل منهم، ويتضمن ذلك من بمقدورهم تصميم فساتين الزفاف للأثرياء والألمان. هذا هو المثال الذى وقع الاختيار عليه لإيضاح قصة نجاح القيم الأمريكية، لكن هناك قصص فشل لا تزال فى الدروب البطيئة فى الطريق الرأسمالى.

واختارت پيرلز أحدهم لتسوقه مثالاً على هذا، عامل منجم ناهز الأربعين من عمره «يجلس فى حجرة معيشته ذات السقف الخشبى، ويتباهى بثمرة مجهوده فى ظل الحكم الشيوعى - والثمرة هذه عبارة عن جهاز تليفزيون، وأثاث مريح، ومطبخ حديث براق»، ويتساءل عن «سبب وجوده داخل المنزل عاطلا ويعيش على المعونة المالية المقدمة له من الدولة؟!»؛ ذلك لأنه لم يستعب الروح الجديدة للعصر التى تحض على جنى الثروات ونسيان كل شىء خلا الذات بدلاً من «أنا عامل فى منجم، أيوجد آخر أفضل منى؟». وتتوالى سلسلة المقالات على هذا المنوال، ومن الممتع أن نقرأ ونشاهد ما يتم اعتباره من المسلمات.

ويلخص ما يدور فى أوروپا الشرقية الأحداث التى جرت لفترات طويلة فى البقاع الواقعة تحت سيطرتنا فى العالم الثالث، ووجدت فيها قصة أطول، فذلك شىء مألوف فى تاريخنا، وتاريخ إنجلترا من قبلنا.

وصدر مؤخراً كتاب لمؤرخ عمال متميز بجامعة ييل (Yale)، وهو داڤيد مونتجمرى - يوضح فيه أن أمريكا الحديثة نشأت فوق احتجاجات العمال - ولقد أصاب فى هذا تمامًا. وكانت تلك الاحتجاجات قوية وجريئة، وبخاصة فى الطبقة العاملة والصحافة القومية التى ازدهرت فى الولايات المتحدة منذ باكورة القرن التاسع عشر حتى حقبة خمسينيات القرن العشرين، عندما دمرها فى نهاية الأمر نفوذ القطاع الخاص. وحدث الشىء ذاته لمثيلتها فى انجلترا بعد عشر

سنوات تالية. وأجرى نورمان وير أول دراسة كبرى عن هذا الموضوع فى عام (١٩٢٤م)، ولا تزال تلك الدراسة توضح الموقف بجلاء، وتم نشرها هنا فى شيكاجو ثم أعيد طبعها مؤخراً على يد إيفان دى وهو أحد الناشرين المحليين. وبالفعل تستحق هذه الدراسة القراءة؛ لأنها شديدة الأهمية فى التاريخ الاجتماعى.

وبالاستناد إلى الصحافة المحلية، يصف نورمان وير كيف كان يجب إدخال منظومة القيم التى نادت بها قوى القطاع الخاص فى رءوس العامة الذين كان يجب أن نعلمهم أن ينبذوا المشاعر الإنسانية الطبيعية، وأن يستبدلوا بها الروح الجديدة للعصر، كما كانوا يطلقون عليها. ويستعرض صحافة منتصف القرن التاسع عشر الأساسية الخاصة بالطبقة العاملة، والتى كانت غالبًا ـ بالمصادفة ـ تديرها نساء الطبقة العاملة. وكانت الموضوعات المطروحة بها ثابتة لفترة طويلة. وكانت تهتم بما كانوا يسمونه «الانحلال»، وفقدان الكرامة والاستقلال، وفقدان احترام الذات، وتوارى العامل كإنسان، والانخفاض الحاد فى المستوى الثقافى، والمكاسب الثقافية، حيث خضع العمال لما كان يسمى بـ «أجر العبودية».

ومن المشكلات المأساوية جداً والتى تحاكى مشكلاتنا فى الوقت الحالى، التراجع الحاد فيما نطلق عليه اسم «الثقافة العليا»، وهى قراءة ما قد ننعتهم بفتيات المصانع العاملات، والحرفيين وطبقات العمال الأخرى، للكلاسيكيات والأدب المعاصر، فكان الحرفيون يؤجرون آخرين ليقرءوا لهم، وهم يعملون؛ ذلك لأنهم كانوا مهتمين بالقراءة، ولديهم مكتبات، ومن ثم كان يجب لكل هذا أن يندثر.

وبتأويل ما ورد بصحافة العمال، ما وصفه العمال بأنه عندما تقوم ببيع منتجاتك تحتفظ بشخصك، لكن عندما تقوم ببيع مجهودك فإنك تقوم ببيع نفسك، وتخسر حقوق الأحرار من البشر، وتتحول إلى تابع للمؤسسات العملاقة المملوكة «للطبقة الأرستقراطية ذات المال» التى «تهدد بفناء كل من يجرؤ على مساءلة حقهم فى الاستعباد والكبت». و«ينبغى على من يعملون

بالمصانع أن يكونوا ملاكها»، بدلا من تبوء مكانة آلات يسوقها «طاغية» القطاع الخاص الذى يُحصن «مبادئ الملكية على أرض ديمقراطية»؛ لأن فى إطار مفاهيم الإقطاعية التجارية الجديدة، يسوقون لمراتب أدنى الحرية، والحقوق، والحضارة، والصحة، والأخلاق، والفكر .

وهذا الكلام قيل قبل أى تأثير من قبل الماركسية بأمد بعيد، وذلك فى حالة ما إذا اختلط عليك الأمر. فهم جماعة من العمال الأمريكيين يتحدثون عن تجربتهم فى أربعينيات القرن التاسع عشر. وأدانت أيضًا صحف العمال ما أطلقوا عليه اسم «الكهنوت الذى يتم شراؤه»، ويشيرون فى ذلك إلى وسائل الإعلام، والجامعات، وطبقة المفكرين ـ وهى طبقة المدافعين عن العقائد والقضايا ـ الذين أرادوا تبرير الاستبداد المطلق الذى أصبح الروح الجديدة للعصر، وأن يحشوا رءوس العامة بقيمه المهينة القذرة.

ولقد أعلن أحد الرواد الأوائل لاتحاد العمال الأمريكى ـ واسمه هنرى ديماريست لويد ـ منذ حوالى قرن من الزمان عن المنظور النموذجى للأمر، عندما وصف بعثة حركة العمال بأنه يجب عليها تخطى «خطايا وخزعبلات السوق»، والدفاع عن الديمقراطية من خلال بسطها حتى تسيطر على الصناعة عن طريق العمال.

وقد كان كل ذلك مفهومًا تمامًا لمؤسسى حركة الليبرالية الكلاسيكية مثل ـ على سبيل المثال ـ ڤيلهام ڤون هومبولدت، الذى كانت أفكاره مصدر إلهام چون ستيوارت ميل، الذى رأى أن العمل الإبداعى الذى يتم القيام به بحرية بالتعاون مع آخرين؛ هو القيمة الجوهرية للحياة الإنسانية ـ وهو فى ذلك يماثل كثيراً ما كان معاصره آدم سميث ينادى به.

وذكر ڤيلهام ڤون هومبولدت فى كتاباته أنه إذا أنتج شخص شيئا ما، فإننا قد نعجب بما صنعه، لكننا سوف نحتقر ما هو عليه، لأنه ليس إنسانًا حقيقيًا يتصرف وفق ما يريد. ومهمة الكهنوت «المشترَى» هى تقويض هذه القيم وتدميرها فيما بين من يقومون ببيع أنفسهم لسوق العمل. ولأسباب مشابهة، حذر آدم سميث

من أنه يجب على الحكومات فى أى مجتمع متحضر أن تتدخل لتمنع عملية تقسيم العمل لتحويل الناس إلى «أغبياء وجهلاء لأقصى قدر يستطيع مخلوق أن ينحط إليه». وبنى آدم سميث تأييده ـ الدقيق ـ للأسواق على فرضية أنه إذا كانت الأحوال حرة بالفعل سوف تفضى الأسواق إلى مساواة تامة. وكان ذلك ما تذرعوا به كمبرر أخلاقى، لكن نسى أعضاء الكهنوت «المشتَرون» كل هذا؛ فلقد كان لديهم رواية أخرى.

ويعد چون ديوى وبرتراند راسل، اثنين من رواد القرن العشرين الذين ورثوا هذا التقليد الذى تمتد جذوره إلى حقبة التنوير والليبرالية الكلاسيكية، والأكثر إثارة هو الرقم القياسى الملهم عن النضال وتنظيم واحتجاج العمال من الرجال والنساء منذ باكورة القرن التاسع عشر؛ فى سعيهم إلى الحصول على الحرية والعدل، مع الاحتفاظ بالحقوق التى كانت مخولة لهم من قبل؛ لأن الحكم الاستبدادى الحديث للقوى الخاصة الذى تسانده الدولة، امتدت أذرعه لكل مكان.

وعمل توماس چيفرسون فى عام (١٨١٦م) تقريبًا على صياغة القضية الأساسية بقدر كبير من الوضوح. وسبق ذلك رسوخ قواعد الثورة الصناعية فى المستعمرات القديمة، لكن كان يمكنك أن تلمس التطورات. وفى آخر أيامه وبعد أن لاحظ ما يحدث؛ تولد لدى توماس چيفرسون قلق شديد إزاء مستقبل التجربة الديمقراطية، وخشى تزايد الشكل الجديد من الحكم الاستبدادى الذى كان ينذر بشؤم أكثر من ذلك الذى تمت الإطاحة به خلال الثورة الأمريكية التى كان توماس چيفرسون أحد قادتها. وفى آخر أيامه، قام بالتفرقة فى المعنى بين ما أطلق عليه اسم «الأرستقراطيين» و«الديمقراطيين».

فالأرستقراطيون هم «من يخشون الناس ولا يثقون بهم، ويأملون أن يسحبوا من تحت أقدامهم جميع السلطات، لوضعها فى أيدى الطبقات العليا».

وعلى النقيض الديمقراطيون «يطابقون أنفسهم مع العامة ويعيرونهم ثقتهم ويقدرونهم ويَعُدّونهم المستودع الأمين والآمن للصالح العام، وذلك إن لم يكونوا دومًا الأكثر حكمة». وكان الأرستقراطيون فى عهد چيفرسون دعاة

الدولة الرأسمالية التى كانت آخذة فى الظهور، والتى كان ينظر إليها چيفرسون بازدراء؛ لأنه كان يعلم - وبوضوح - التناقض الجلى تماما بين الديمقراطية والرأسمالية، أو بشكل أكثر دقة بين ما قد نسميه بالرأسمالية الموجودة، التى ترشدها وتدعمها الدول التنموية ذات النفوذ، كما كان الحال فى انجلترا والولايات المتحدة، وبالتأكيد فى كل مكان آخر .

وتمت مساندة هذا التناقض الجوهرى عندما مُنحت تكوينات المؤسسات سلطات متزايدة، وذلك ليس عن طريق إجراءات ديمقراطية، ولكن أساسًا عن طريق المحاكم والمحامين، الذين غيروا مسار ما أسماه توماس چيفرسون «المؤسسات المصرفية والشركات المالية»، التى قال عنها إنها قد تدمر الحرية والتى كان يرى بالعين المجردة بدايتها فى عصره. فلقد أجرى تحويلها - وكان ذلك غالبًا على أيدى المحاكم والمحامين - إلى «أشخاص خالدين» تفوق قواهم وحقوقهم أسوأ أضغاث أحلام المفكرين الذين ظهروا فى المرحلة السابقة للرأسمالية مثل آدم سميث، أو توماس چيفرسون. ولقد حذر آدم سميث من ذلك، بالرغم من أنه لم يكن بمقدوره إلا أن يلحظ بالكاد بداياته .

وتم تطوير تمييز توماس چيفرسون بين الأرستقراطيين والديمقراطيين بعد ذلك بزهاء نصف قرن، على يد باكونين المفكر والناشط الفوضوى، فكان بالفعل أحد تنبؤات العلوم الاجتماعية القليلة التى تم تحقيقها على الإطلاق، وكان ينبغى أن تتبوأ مكانة مبجلة فى أى منهج أكاديمى جاد يعنى بالعلوم الاجتماعية والإنسانيات، من أجل هذا السبب وحده. ورجوعًا للقرن التاسع عشر، تنبأ باكونين بأن طليعة أهل الفكر الآخذة فى الظهور قد تتبع واحداً من مسارين متوازيين، يؤدى أحدهما لاستغلال النضال الشعبى للاستحواذ على النفوذ فى الدولة، وأن يتحولوا إلى ما أسماه «البيروقراطية الحمراء»، التى سوف تفرض أقسى وأكثر صور الحكم شراً فى التاريخ . وكان ذلك أحد المسارين.

أما المسار الآخر، فلقد ذكر باكونين أنه سوف يتألف ممن اكتشفوا أن القوة الحقيقية تكمن فى مكان آخر، وأنهم سوف يصيرون « كهنتها الذين تم شراؤهم»،

وذلك باقتباس المصطلح الذى ورد على لسان الصحافة العمالية، وسوف يقومون بخدمة الأسياد الحقيقيين فى منظومات القوة الخاصة التى تساندها الدولة، سواء أكانوا فى شكل مدراء، أو مدافعين «ممن يضربون الشعب بعصا الشعب» ـ وذلك كما صاغها ـ فى الديمقراطيات الرأسمالية التابعة للدولة. ويلاحظ أن أوجه التشابه جد مذهلة، أنها سارية حتى الوقت الحالى، تساعد فى تفسير التحولات السريعة التى ينتقل فيها الناس من وضع لآخر. ويبدو ذلك تحولاً غريبًا إلا أنه فى حقيقة الأمر أيديولوچيا عامة. ونلاحظ ذلك حاليًا فى أوروپا الشرقية فى الجماعة التى يطلق عليها فى بعض الأحيان اسم رموز الرأسمالية، وهم الطبقة الشيوعية الحاكمة قديمًا، الذين أصبحوا حاليًا الأكثر تحمسًا للسوق، يزدادون ثراءً، فى حين تتحول مجتمعاتهم إلى النموذج المعروف لمجتمعات العالم الثالث. وكان الانتقال سهلاً؛ لأنه قائم أساسًا على نفس الإطار الفكرى. ويعد الانتقال المشابه من الدفاع عن فكر ستالين إلى «الاحتفاء بأمريكا» نمطًا معروفًا فى التاريخ الحديث، ولا يتطلب تحولاً كبيرًا فى القيم، بل مجرد تحول فى طريقة النظر إلى أين تقع السلطة.

الخوف من الديمقراطية راسخ الأساس، فقد صاغ ذلك بجلاء ألكسندر هاميلتون(*)، عندما وصف الشعب بأنهم «وحش ضخم» يجب أن تحمى الصفوة الحاكمة نفسها منه.

وصارت تلك الأفكار أكثر رسوخًا فى دوائر المتعلمين، فلقد تحولت مخاوف چيفرسون، وتنبؤات باكونين إلى واقع ملموس، وعبر بجلاء شديد روبرت لانسينج وزير خارجية الرئيس ودرو ويلسون عن السلوك الأساسى لذلك القرن بجلاء، وهى مواقف أفضت إلى الخوف الأحمر (Red Scare)، عند ويلسون ـ كما أطلق عليها ـ وعملت على تدمير العمال والفكر المستقل على مدار عشر سنوات. وحذر لانسينج من خطر السماح «للجهلاء وعامة البشر غير المؤهلين» أن يصبحوا «المهيمنين على وجه الأرض»، أو حتى الطبقة ذات النفوذ؛ ذلك لأنه

(*) وزير مالية واشنطن، وأحد القادة والمنظرين المهمين فى حكومته، وقد قُتل فى مبارزة تحد ـ المترجمة.

اعتقد أن البلاشفة يعتزمون ذلك، ويطلق دومًا العنان لرد الفعل الهستيرى والخاطئ تمامًا بين الناس الذين يشعرون أن نفوذهم أصبح مهددا.

أعلن المفكرون التقدميون فى تلك الحقبة عن هذه المخاوف على نحو شديد الوضوح، وربما تزعمهم فى ذلك والتر ليبمان فى مقالاته عن الديمقراطية التى صدرت أساسًا فى عشرينيات القرن العشرين. وكان والتر ليبمان عميد الصحافة الأمريكية، وواحدًا من أبرز المعلقين على الشئون العامة لسنوات عدة، وصرح ناصحًا «يتحتم أن تتبوأ العامة مكانتها»، حتى يتسنى «للمسئولين من الرجال» ألا «يؤرق حياتهم صوت وطء أقدام وضجيج القطيع المنذهل»، الذين أسماهم هاميلتون (الوحش). وواصل والترليبمان قوله مؤكدًا أنه فى أى نظام ديمقراطى يؤدى هؤلاء «الجهلاء والدخلاء الفضوليون» «وظيفة»، ووظيفتهم هى أن يصيروا «مشاهدين مهتمين بمتابعة الأحداث»، لكن ليس «مشاركين»، ويتعين عليهم أن يعيروا ثقلهم على نحو دورى لأحد أفراد الطبقة القيادية، يسمى ذلك بالانتخابات، وبعد ذلك من المفترض أن يعودوا إلى شئونهم الخاصة.

وفى الواقع أصبحت المفاهيم المشابهة لذلك جزءًا من النظرية الأكاديمية الرئيسية فى ذاك الوقت تقريبًا.

وصرح ويليام شيرد عام (١٩٣٤م)، فى الخطاب الرئاسى للمؤسسة الأمريكية للعلوم السياسية مجادلاً أنه ينبغى أن تؤول الحكومة إلى أيدى « طبقة أرستقراطية تتمتع بالحصافة والنفوذ»، فى حين يجب ألا نسمح «للجهلاء والذين لا يعلمون والعناصر المعادية للمجتمع»، أن يسيطروا على الانتخابات؛ لأنه اعتقد ـ وكان اعتقاده خاطئًا ـ أنهم سيطروا على الانتخابات فى الماضى. وكتب «هارولد لاسويل» وهو أحد مؤسسى العلوم السياسية الحديثة، وكذلك أحد مؤسسى مجال الاتصالات فى «موسوعة العلوم الاجتماعية» عام (١٩٣٣م أو ١٩٣٤م)، أن الأساليب الدعائية الحديثة التى نقحها على نحو مبهر الليبراليون الموالون لويلسون، أرشدت عن السبيل لكيفية عدم خروج العامة عن الطابور.

فبهرت إنجازات ويلسون الدعائية الآخرين أثناء الحرب العالمية ـ بما فى ذلك

أدولف هتلر، لكنها بهرت أكثر وبشكل عنيف مجتمع الأعمال الأمريكى، مما أدى إلى حدوث توسع ضخم فى صناعة العلاقات العامة التى تم تخصيصها للسيطرة على عقول العامة كما اعتاد صياغتها الدعاة فى أيام أكثر صدقًا، وذلك مثلما هو مكتوب فى موسوعة العلوم الاجتماعية، عندما وصف هارولد لاسويل ما الذى تحدث عنه بوصفه دعاية، ولا نستخدم هذا المصطلح؛ فنحن أكثر تحضراً.

ودعا هارولد لاسويل بوصفه عالمًا سياسيًا إلى استخدام أكثر تحضراً لأسلوب جديد من السيطرة على العامة، وهذا الأسلوب صنعته الدعاية الحديثة، وأعلن أن ذلك قد يمكن الأذكياء فى هذا المجتمع ـ الحكام الطبيعيون ـ أن يتخطوا تهديد الوحش العظيم الذى قد يقوض النظام بسبب ـ كما صاغ لاسويل حرفيا ـ «جهل وغباء العامة».

يجب علينا ألا نخضع «للدوجماتيات الديمقراطية عن رجال يعتبرون أفضل قضاة لاهتماماتهم»، وأفضل القضاة هم الصفوة الذين يجب أن نضمن لهم وسائل فرض إرادتهم؛ وذلك للخير العام. أو بتعبير آخر هؤلاء القضاة هم الأرستقراطيون الذين تكلم عنهم چيفرسون .

ويمثل ليبمان ولاسويل هامش الآراء الأكثر ليبرالية وتقدمية؛ لأنه على الأقل يمنح الوحش دور المتفرج. ويأتى كرد فعل من الذين نسميهم فى العصر الراهن ـ على نحو خاطئ ـ بالمحافظين. وفكر أصحاب رد الفعل الدولانيون الريجانيون (الموالون لفكر الرئيس ريجان) أنه لا يجب حتى منح العامة ـ أو الوحش ـ دور المتفرج. **ويفسر ذلك ولعهم بالعمليات الإرهابية السرية التى لم تكن سراً على أى فرد كان سوى العامة من الأمريكيين، وبالطبع لم تكن سراً على ضحاياهم. وتم تخطيط العمليات الإرهابية السرية بشكل يترك عامة السكان داخل الدولة جهلاء. ونادوا أيضًا بإجراءات رقابية غير مسبوقة على الإطلاق، وإجراءات دعائية ـ حماسية وإجراءات أخرى لضمان أن تعمل الدولة صاحبة النفوذ، ودائمة التدخل ـ التى ساندوها ـ بوصفها دولة تنعش ماليًا الأغنياء، دون أن يزعجها الغوغاء.**

وتعد الزيادة الهائلة فى الدعاية للأعمال على مر السنوات الأخيرة، والهجوم الذى شنته أخيراً المؤسسات اليمينية على الجامعات، والنزعات الأخرى السائدة فى الوقت الحالى، مظاهر أخرى لهذا القلق. وأيقظ هذه المخاوف ما أسمته الصفوة الليبرالية بـ «أزمة الديمقراطية» التى تطورت فى ستينيات القرن العشرين، عندما سعت فئات الشعب التى كانت فى الماضى مهمشة وغير مبالية ـ مثل النساء والشباب والعجائز والعمال إلى ما شابه ذلك ـ أن تدخل الساحة الشعبية، حيث ليس لهم الحق فى الدخول، على حد فهم الأرستقراطيين ذوى الفكر الصحيح.

وكان چون ديوى أحد الأعلام التاريخية للتقليد الليبرالى الكلاسيكى الذى ظهر فى عصر التنوير، وعارض ديوى حكم العقلاء، وانقضاض الأرستقراطيين ـ حسب تعريف چيفرسون لهم ـ سواء وجدوا مكانتهم فى الجزء الليبرالى، أو جزء أصحاب رد الفعل عليه، من هذا المنظور الضيق للفكر.

واستوعب ديوى بعمق أن «**السياسة هى الظل الذى تلقى به الأعمال الكبرى على المجتمع**». وطالما صار الحال على هذا المنوال «فلن يغير تخفيف حدة الظل من الجوهر». ويعنى هذا أن الإصلاحات ذات نفع محدود. وتتطلب الديمقراطية أن يتم نقل مصدر الظل ليس فقط بسبب هيمنته على الساحة السياسية، ولكن أيضًا بسبب أن جوهر المؤسسات ذات النفوذ الخاص يقوض الديمقراطية والحرية.

ويتناول چون ديوى مسألة القوة غير الديمقراطية ـ كما رآها بعقله ـ بشكل واضح ومباشر، فلقد صرح فى عشرينيات القرن العشرين قائلاً: «تكمن القوة فى الوقت الحالى فى سيطرة وسائل الإنتاج، والتبادل والدعاية والنقل والاتصالات، ومن يمتلكهم يحكم حياة الدولة»، حتى ولو ظلت الأشكال الديمقراطية باقية. «والأعمال من أجل الربح الخاص من خلال السيطرة الخاصة على البنوك والأراضى والصناعة، التى تغرزها الصحافة والوكلاء الصحفيون والدعاية والأفكار الدعائية» أى منظومة القوة الفعلية ـ مصدر القسر والسيطرة ـ وحتى يتم حلُّها، لن يمكننا الحديث بجدية عن الديمقراطية والحرية.

ولقد أمل ديوى أن نوع التعليم الذى يتحدث عنه ـ الذى ينتج بشراً أحراراً ـ قد يصبح إحدى الوسائل التى تقوض هول الاستبداد.

واسترسل چون ديوى قائلاً : فى مجتمع حر وديمقراطى يجب أن يكون العمال «أصحاب مصيرهم الصناعى» وليسوا معدات يؤجرها أصحاب الأعمال. وأبدى موافقة على بعض القضايا الجوهرية مع مؤسسى الليبرالية الكلاسيكية، ومع الوجدان الديمقراطى والمؤيد لمذهب الحرية الذى أحيا الحركات التى قامت بها الطبقة الشعبية العاملة، بدءاً من باكورة الثورة الصناعية وصولاً إلى هزيمتها أخيراً بواسطة توليفة من العنف والدعاية. ومن ثم اعتقد چون ديوى عندما تطرق إلى مجال التعليم أنه لشىء «غير ليبرالى ولا أخلاقى» أن يتم تدريب الأطفال أن يعملوا «ليس بحرية وذكاء ولكن من أجل المكسب الذى يجنونه»، وفى هذه الحالة فإن نشاطهم «ليس حرّاً؛ لأنهم لا يشتركون فيه بحرية»، مما يرجعنا ذلك مرة أخرى إلى مفهوم الليبرالية الكلاسيكية وحركات العمال. وعلى هذا اعتقد چون ديوى أنه يجب أيضًا أن تتحول الصناعة «من نظام إقطاعى إلى نظام اجتماعى ديمقراطى»، مبنى على أساس سيطرة العمال والمؤسسات الحرة، ويُعَدّ ذلك عودة مرة أخرى إلى مثاليات الفوضوية التقليدية التى مصدرها الليبرالية الكلاسيكية وعصر التنوير.

ومع انحسار نظام المبادئ تحت وطأة هجوم القوة الخاصة، وعلى وجه الخصوص خلال العقود القليلة الماضية، تبدو هذه القيم والمبادئ الأساسية المؤيدة للحرية غريبة، ومتطرفة، وربما كانت تخالف الروح الأمريكية، وذلك باستعارة أحد مصطلحات الفكر الشمولى الحالى المتفشى فى الغرب. وبمعرفة هذه التحولات، فمن المفيد أن نتذكر أن نوع الأفكار التى كان چون ديوى يعبر عنها هى أمريكية مثل فطيرة التفاح، وتكمن أصولها فى التقاليد الأمريكية نفسها، وبالضبط فى صميم تيارها الأساسى، وليست متأثرة بأى أيديولوچيات أجنبية خطيرة، ويتم الإطراء عليها بشكل طقسى، بالرغم من أنه دائمًا ما يتم تحريفها ونسيانها. ويُعَدّ كل هذا جزءاً من تدهور عمل الديمقراطية فى الوقت الحالى، وذلك ـ كما أعتقد ـ على الصعيد الأيديولوچى والمؤسسى.

التعليم - جزئيًا - هو مدارس وكليات، ومنظومات رسمية لبث المعلومات. ويعتبر ذلك أمرًا واقعيًا سواء أكان الهدف من التعليم هو التعليم بغرض تحقيق الحرية، والديمقراطية، كما نادى بذلك چون ديوى، أو التعليم بغرض فرض الطاعة والتبعية والتهميش، كما تتطلب المؤسسات المهيمنة. وقام خبير الاجتماع چيمس كولمان - الذى يعمل بجامعة شيكاجو، ويعد أحد الدارسين الرئيسيين لدراسة التعليم، وأثر التجربة فى حياة الأطفال- باستخلاص من عدة دراسات أن إجمالى تأثير خلفية منزل الطفل أكبر إلى حد كبير من إجمالى تأثير المدرسة وما شابهها، فى تحديد إنجازات الطالب. ومن ثم من المهم إلقاء نظرة على كيفية تشكيل السياسة الاجتماعية، والثقافة المهيمنة لهذه العوامل، وتأثير المنزل، وما شابه ذلك .

ويعد ذلك أحد الموضوعات الشائقة، ويسرت من هذا الاستقصاء دراسة أجرتها هيئة اليونيسف ونشرتها منذ عام مضى تحت اسم «إهمال الطفل فى المجتمعات الغنية»، وكتبتها خبيرة اقتصادية أمريكية مشهورة تدعى سيلڤيا آن هيوليت. فقامت الخبيرة الاقتصادية هيوليت بدراسة الخمسة عشر عامًا الماضية، أى منذ نهاية حقبة السبعينيات حتى مستهل تسعينيات القرن العشرين فى الأمم الغنية. وهى لا تتطرق إلى الحديث عن العالم الثالث، ولكن عن الدول الغنية، فلاحظت وجود انفصال هائل بين المجتمعات الأنجلو - أمريكية من ناحية، والمجتمعات الأوروبية واليابانية من ناحية أخرى، وصرحت أن النموذج الأنجلو - أمريكى الذى ترأسه الموالون لأفكار «ريجان وتاتشر» كان بمثابة كارثة بالنسبة للأطفال والعائلات، فى حين أن النموذجين الأوروبى واليابانى - على النقيض - قاما بتحسين وضعهما بصورة كبيرة من نقطة بداية أعلى، بالرغم من حقيقة أن تلك المجتمعات تعوزها المميزات الضخمة المتوافرة لدى المجتمعات الأنجلو - أمريكية . فبحوزة الولايات المتحدة ثروات ومزايا لا نظير لها، فى حين أن بحوزة المملكة المتحدة بريطانيا - التى تدهورت لحد بعيد وخصوصا فى ظل مارجريت تاتشر - بحوزتها الميزة الاقتصادية - على الأقل كعميل للولايات المتحدة، وكذلك مصدر أساسى للبترول فى عهد تاتشر. وكان ذلك أحد

العوامل التى جعلت الفشل الاقتصادى فى ظل مبادئ تاتشر مأسويا لحد كبير، كما أوضح ذلك المحافظون الإنجليز الحقيقيون مثل اللورد إيان جيلمور.

وتوضح سيلڤيا آن هيوليت قائلة: إنه تعزى أزمة الأطفال والعائلات «إلى التفضيل الأيديولوچى للأسواق الحرة».

وأعتقد أنها نصف صائبة فى ذلك، حيث عارض المحافظون الريجانيون الأسواق الحرة، ونادوا بإنشاء أسواق للفقراء، وجاوزوا كثيراً حتى أسلافهم الدولانيين، فى المطالبة والحصول على مستوى عال جداً من المعونة العامة، وحماية الدولة للأغنياء. ومهما تختاره لوصف هذه الأيديولوچية الإرشادية، فليس من العدل أن تلوث الاسم الطيب لمبادئ المحافظة (Conservatism)، بتطبيقها على هذا الشكل الخاص للدولانية العنيفة، الخارجة عن القانون، والتى تعمل كرد فعل [على الليبرالية]، فبمقدورك أن تسميها ما تشاء، ولكن ليس محافظة (Conservatism) وليست بالسوق الحر. بيد أن هيوليت أصابت حقّاً عندما رأت أن السوق الحر بالنسبة للفقراء هو كارثة على العائلات والأطفال.

وليس هناك مجال كبير للشك فى آثار ما تنعته هيوليت «بالروح المعادية للطفل التى أصبحت طليقة فى هذه البلاد»، أى فى البلاد الأنجلو-أمريكية، وبشكل جد مأسوى فى الولايات المتحدة، لكن كذلك أيضًا فى بريطانيا. وقام «النموذج الأنجلو-أمريكى الذى يحدوه الإهمال» المبنى على قاعدة إنشاء سوق الفقراء بخصخصة تربية الطفل بشكل واسع، حين جعل من المستحيل أن يقوم أغلب الشعب بتربية الأطفال، وكان هذا الهدف والسياسة التى تنطوى عليها المحافظة الريجانية ونظيرتها التاتشرية، وبالتالى كانت النتيجة كارثة بالنسبة للأطفال والعائلات.

وتضيف سيلڤيا آن هيوليت قائلة: «عززت السياسة الاجتماعية فى النموذج الأوروبى مساندة العائلات والأطفال»، وذلك ليس بالشىء الخفى إلا بالنسبة لقراء الصحافة، كما هو معتاد. وعلى حد علمى تعد هذه الدراسة التى تم إجراؤها عام (١٩٩٣م)، مرتبطة على نحو حساس جداً باهتماماتنا الحالية، مما

يوجب استعراضها فى أى صحيفة أو دورية، الأمر الذى لم يحدث، بالرغم من أن جريدة التايمز كرست الجزء الخاص باستعراض الكتب يوم الأحد لهذا الموضوع على نحو واسع، خيم عليه كتابة هواجس انخفاض ناتج حاصل الذكاء (Intelligence Quotient)، وانخفاض نتائج اختبارات (SAT)، والأسباب التى أفضت إلى هذا. فمثلاً فى مدينة نيويورك حيث يتم تطبيق هذه السياسات الاجتماعية، وتؤيدها جريدة التايمز **أصبح هناك ٤٠٪ من الأطفال تحت خط الفقر؛ يعانون من سوء التغذية والأمراض. . . إلخ**. لكن اتضح أن ذلك لا يمت بصلة لحاصل الذكاء، كما هو الحال بالنسبة لأى شىء تناقشه هيوليت عن النموذج الأنجلو ـ أمريكى الذى يحدوه الإهمال، فقد يكون السبب هو الچينات الوراثية السيئة، حيث يكتسب الشعب بطريقة ما چينات وراثية سيئة، ومن ثم أصبح هناك توقعات متعددة حول السبب المؤدى لذلك، فعلى سبيل المثال، ربما يرجع السبب إلى أن الأمهات السوداوات لا يقمن بتغذية أطفالهن، وأن السبب قد يكون منشأه فى إفريقيا، حيث كان المناخ عدوانيا!

ومن ثم قد تكون هذه هى الأسباب، وهذا شىء جد خطير، وذو أساس علمى، ولسوف يتجاهل كل هذا ـ على حد قول من أجرى المقال ـ المجتمع الديمقراطى، ويعلم جيداً المفوضون الذين تم تهذيبهم جيداً بشكل كاف، كيف يديرون الدفة بعيداً عن العوامل الواضحة ـ العوامل التى تمتد جذورها فى سياسة اجتماعية واضحة وجلية جداً، وتتضح بشكل تام لأى شخص يحتفظ برأسه فى مكانها، وتصادف مناقشة ذلك بالتفصيل فى دراسة أجرتها خبيرة اقتصادية معروفة لمنظمة اليونيسف، والتى من المحتمل ألا ترى النور فى هذا البلد.

وتلك الحقائق ليست بالخفية، فأعلنت لجنة رفيعة المستوى من هيئات التعليم التابعة للدولة والمؤسسة الطبية الأمريكية «لم يوجد أبداً من قبل جيل من الأطفال أقل صحة، أو يحظى بمستوى أقل من العناية، أو أقل استعداداً لمجابهة أعباء الحياة، من والديهم عندما كانوا فى نفس العمر [مثل هذا الجيل]».

يُعَدّ ذلك تحولاً كبيراً فى مجتمع صناعى، وظهر فقط فى المجتمعات الأنجلو ـ

أمريكية حيث حكمت روح المعاداة للأطفال والأسرة، والتى استمرت على مدار خمسة عشر عامًا تحت ستار المحافظة وقيم الأسرة. ويُعَدّ هذا انتصاراً حقيقيّا للدعاية!

وظهر على الساحة تعبير رمزى عن هذه الكارثة عندما كتبت سليفيا آن هيوليت كتابها منذ عام مضى، وعلى أثر ذلك صدقت ١٤٦ دولة الميثاق الدولى لحقوق الطفل، إلا واحدة، ألا وهى الولايات المتحدة، ويُعَدّ الميثاق نموذجًا مألوفًا للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، إلا أن ـ ولإحقاق الحق ـ من الملائم أن نضيف قائلين إن المحافظة الريجانية (Reaganite conservatism) كاثوليكية، فيما يتعلق بروح المعاداة للطفل والأسرة .

وصوتت المنظمة العالمية للصحة على إدانة مؤسسة (نستلة) بسبب تسويقها المسعور لتركيبة غذاء أطفال نجم عنه موت كثير من الأطفال، وكانت نتيجة التصويت (١١٨) صوتا إلى واحد، ولسوف أترك لخيالكم العنان كى تتصوروا من صاحب هذا الصوت. بيد أن هذه الواقعة تعتبر تافهة عند مقارنتها بما تطلق عليه منظمة الصحة العالمية اسم «الإبادة الجماعية الصامتة»، التى تتسبب فى الفتك بملايين من الأطفال سنويًا؛ نتيجة لسياسات السوق الحر بالنسبة للفقراء، ورفض الأغنياء منحهم مساعدة، وأكرر قائلاً : إنه يوجد بالولايات المتحدة واحد من أسوأ المعدلات، وأكثرها بخلاً فيما بين المجتمعات الغنية .

وتعبير رمزى آخر لهذه الكارثة هو الخط الجديد لإنتاج كروت المعايدة الذى أصدرته مؤسسة هولمارك، فنجد أنها كتبت على أحد هذه الكروت «أتمنى لك يوما رائعًا بالمدرسة»، ويخبرونك أنه يجب وضع هذا الكارت تحت علبة طعام الحبوب فى الصباح، حتى يتوافر للأطفال عندما يذهبون للمدرسة فى الصباح رسالة دافئة مملوءة بالرعاية. ثم نجد كارتا آخر مكتوبا عليه «أتمنى لو يتوافر لدى المزيد من الوقت حتى أغطيك»، وذاك الكارت ليوضع تحت الوسادة ليلاً عندما يأوى الطفل للنوم بمفرده. (تتعالى الضحكات). وتوجد كثير من الأمثلة الأخرى على شاكلة هذا. وتنجم هذه الكارثة المحدقة بالأطفال والعائلات جزئيًا من

انخفاض معدلات الأجور، وتم تخطيط سياسة الدولة بالنسبة للمؤسسات على مدار السنوات الأخيرة، وبخاصة فى ظل الموالين لريجان وتاتشر، بطريقة تعمل على إثراء قطاعات صغيرة، فى حين يتفاقم فقر الأغلبية، وبالفعل نجحت فى ذلك، ونضحت بالنتيجة المرجوة.

ويعنى ذلك أنه يتعين على أفراد الشعب أن يعملوا لساعات طويلة؛ حتى يؤمنوا قوتهم، وتعين على كثيرين من الآباء والأمهات- معًا- أن يعملوا ربما على مدار خمسين ساعة حتى يتمكنوا فقط من توفير الضروريات، فى حين تتزايد فى نفس الوقت مكاسب المؤسسات. وتخوض مجلة فورتشن فى الحديث عن المكاسب «الهائلة» التى بلغت معدلات ارتفاع جديدة بالنسبة لأغنى خمسمائة فى العالم.

والعامل الآخر الذى أسهم فى ذلك هو عدم توافر الأمن فى الوظيفة، أو كما يهوى الخبراء الاقتصاديون تسميته «المرونة فى أسواق العمل»، والتى تُعَدّ نذير خير فى ظل اللاهوت الأكاديمى، إلا أنها شىء مقيت بالنسبة للبشر، الذين لا يوضع مصيرهم فى حسابات تفكير متعقل. والمقصود بالمرونة أنه من الأجدر أن تعمل ساعات إضافية دون أن تعلم ما إذا كان سوف يتوافر لديك وظيفة فى الغد أم لا.

فلا يوجد عقود أو حقوق، وهذه هى المرونة. يجب عليك أن تتخلص من صرامة السوق، وبمقدور الخبراء الاقتصاديين تفسير ذلك. فعندما يعمل الأبوان لساعات إضافية - وكثيرون يفعلون ذلك؛ لانخفاض معدلات الدخل - لا يتطلب الأمر حذق شديدا للتنبؤ بالعواقب. وتوضح الإحصاءات ذاك الوضع، ويمكن لأى شخص مطالعتها فى الدراسة التى أعدتها سيلڤيا آن هيوليت لليونيسف. فذكرت سيليڤيا هيوليت أن مدة التواصل، وهى الفترة الفعلية التى يقضيها الأبوان مع أبنائهم، انحسرت بشدة خلال الخمسة والعشرين عامًا المنصرمة فى المجتمعات الأنجلو - أمريكية، وقد تفاقم الوضع فى السنوات الأخيرة حيث هبطت مدة التواصل إلى: من عشر إلى اثنتى عشرة ساعة أسبوعيًا.

ما يطلقون عليه «الوقت عالى الجودة»، وهى الفترة التى تقضيها دون أن تفعل أى شىء آخر، آخذ فى التراجع، فأدى ذلك إلى تدمير هوية العائلة وقيمها.

وأفضى الأمر إلى تزايد الاعتماد على التليفزيون للعناية بالطفل، مما أدى بدوره إلى ظهور ما يطلق عليه اسم «أطفال مفتاح المزلاج [الترباس]»، وهو تعبير يطلق على الأطفال الذين يبقون بمفردهم، ويعد ذلك عاملاً من عوامل ارتفاع معدلات تناول الأطفال المشروبات الكحولية، وتعاطى المخدرات، ومعدلات ممارسة العنف الإجرامى من قبل الأطفال ضد أطفال آخرين، وتأثيرات أخرى واضحة فى الصحة والتعليم والقدرة على المشاركة فى مجتمع ديمقراطى، أو حتى العيش فى كنفه، وتراجع معدلات ناتج الذكاء، لكن من المفترض ألا تلاحظ هذا. تذكر أن ذلك الوضع نتيجة لچينات وراثية سيئة [ربما من أفريقيا!].

لا يخضع أىٌ من هذه الأمور لقانون الطبيعة؛ لكونها سياسات اجتماعية تم انتقاؤها بوعى؛ لأنها مصممة لخدمة أهداف خاصة، ألا وهى إثراء أغنى خمسمائة فى العالم، ومفاقمة فقر الآخرين.

وفى أوروبا حيث الظروف أكثر قسوة، لكن السياسة لا توجهها نفس روح المعاداة للأسرة والطفل، تكمن الأهواء فى الاتجاه المخالف، والمستوى المعيشى للأطفال والأسر أفضل كثيراً.

ومن الجدير بالذكر - واسمحوا لى أن أشدد على ذلك - لا يقتصر هذا الوضع على المجتمعات الأنجلو - أمريكية فقط، فنحن دولة كبيرة قوية، ذات نفوذ، ومن المذهل أن نلاحظ ماذا يحدث عندما تضطلع بعض الدول الواقعة فى حيز نفوذنا بسياسات نافعة للأسرة والطفل.

وهناك العديد من الأمثلة المذهلة، فتعد منطقتا الكاريبى وأمريكا الوسطى من المناطق التى نبسط عليها كامل سيطرتنا. واضطلعت دولتان بهذه السياسات ألا وهما: كوبا ونيكاراجوا، وحققت كلتهما فى الواقع نجاحًا ملحوظا.

ومما لا يجب أن يفاجئ أى شخص هو أن هاتين الدولتين هدف أساسى للعدوان الأمريكى، ونجحت أمريكا فى ذلك. وبفضل الحرب الإرهابية التى قمنا بشنها فى نيكارجوا، تراجعت للأسوأ معدلات الزيادة فى المستوى الصحى

وتحسن التعليم، وانحسار سوء تغذية الأطفال حتى أصبحت تقارب مثيلاتها فى هايتى. وبالنظر إلى كوبا طالت أكثر بالطبع مدة الحرب الإرهابية التى بدأها الرئيس چون كنيدى. لم يكن لهذه الحرب علاقة بالشيوعية، ولم يكن هناك أى روس بالجوار.

كانت تلك الحرب تمت بصلة إلى أمور أخرى، مثل حقيقة أن ذلك الشعب كان يكرس موارده للقطاعات الخطأ من الشعب، فكانوا يقومون بتحسين المستوى الصحى، ويهتمون بالأطفال وبسوء التغذية .

وعلى إثر هذا قمنا بشن حرب إرهابية كبيرة عليها، وتم نشر بعض مستندات المخابرات المركزية الأمريكية أخيراً، والتى تتحدث عن بعض تفاصيل الفترة الرئاسية لچون كنيدى، التى كانت سيئة بشكل كاف وتمتد آثارها حتى الوقت الحالى، وظهر بالفعل هجوم آخر منذ يومين فقط، تصدره فرض حظر تجارى عليها ؛ لضمان أن هذا الشعب سوف يعانى حقّا .وتذرعت الولايات المتحدة على مدار سنوات بحجة أن هذه الإجراءات لها صلة بالروس، وذلك أمر مناف للواقع تمامًا، كما يتسنى لك فهمه عند النظر إلى ما حدث عند إرساء قواعد السياسات، وكما ظهر عندما اختفى الكيان الروسى. ومن هنا بدأت المهمة الحقيقية للكهنوت الذى تم شراؤه، فكان لزامًا عليهم ألا يلاحظوا بعد اختفاء روسيا أننا شددنا من وقع الهجوم على كوبا. ولسوف يكون من الغريب أن سبب الهجوم هو أن كوبا كانت المخفر الأمامى للشيوعيين، والإمبراطورية الروسية، لكن بمقدورنا أن نعالج ذلك .

ومن ثم بعد اختفاء الروس من الساحة، أصبح بالفعل من الممكن إحكام السيطرة عليهم [كوبا]، أصبحت الأوضاع أكثر سوءاً، فأرسل عضو الكونجرس الديمقراطى الليبرالى روبرت تورشيلى عرضًا من خلال الكونجرس، يدعو إلى حظر أى نوع من أنواع التبادل التجارى مع كوبا من خلال أى فرع من فروع أى مؤسسة أمريكية، أو أى مؤسسة أجنبية تستخدم أى أجزاء مصنعة بالولايات المتحدة.

يعد ذلك انتهاكًا سافراً للقانون الدولى لدرجة أن جورج بوش الأب اعترض عليه باستخدام حق الڤيتو، لكنه كان مجبراً على أن يقبله عندما تجاوزه أنصار بيل كلينتون فى سباقه الانتخابى الأخير، ومن ثم أجاز ذلك. ذهب بذلك مباشرة إلى الأمم المتحدة، حيث أدان الجميع موقف الولايات المتحدة. وفى التصويت النهائى استطاعت الولايات المتحدة أن تستميل إسرائيل فقط، وكان ذلك بشكل أتوماتيكى، وكذلك جعلت رومانيا تصوت لصالحها لسبب ما، فى حين صوت الآخرون بأجمعهم ضدها، ولم يدافع أحد عن موقف الولايات المتحدة؛ لأنه - كما أوضحت بريطانيا ودول أخرى - يعد انتهاكًا صارخًا للقانون الدولى. لكن كل ذلك لا يهم؛ لأنه من المهم جداً أن نضع فى حيز التنفيذ الروح المعادية للطفل وللأسرة، وكذلك الإصرار على تشكيل مجتمعات مستقطبة لحد بعيد أينما حللنا. وإذا حاولت أى دولة أن تسلك طريقا مخالفا، فسوف نهتم بها أيضًا الاهتمام الكافى!.

ولا يزال هذا الوضع ساريا حتى الآن. هذا النوع من الأمور بمقدورك أن تفعل حقّا شيئًا حياله فى حالة الرغبة. ويوجد فى شيكاجو رعاة السلام وائتلاف شيكاجو - كوبا الذى يوجه قافلة لكوبا للتخفيف من وطأة الحصار التجارى، ويرسل معونات إنسانية، وأدوية، وكتبا طبية، ولبن مجفف للأطفال، ومساعدات أخرى. واسم هذا الائتلاف مذكور فى دليل الهاتف تحت اسم ائتلاف شيكاجو -كوبا، ويمكنك الاطلاع على رقم الهاتف بالدليل، وبمقدور أى فرد مهتم بمقاومة الروح المعادية للأطفال والأسرة التى تخيم على البلاد، والتى نصدرها بواسطة ممارسة العنف فى أى مكان آخر - أن يفعل ذلك، مثلما أن بمقدوره أن يفعل أشياء كثيرة على أرض الوطن.

ويجب علىّ أن أذكر أنه تم أخيراً استعراض آثار آخر اقتراح ديمقراطى لتضييق الخناق على كوبا - والذى سرى بالفعل - فى أعداد دوريتين طبيتين رائدتين، وهما دورية «نيرولوجى»، ودرورية «فلوريدا جورنال أوف ميدسين» الصادرة فى هذا الشهر - شهر أكتوبر - واستعرضت الدوريتان ببساطة آثار ذلك، ووضعتا ما هو جلى فى دائرة الضوء. وتبين أن قوام زهاء ٩٠٪ من التجارة التى حظرتها

وثيقة كلينتون ـ تورشيلى ـ كانت من الأغذية والمساعدات الإنسانية والدواء، إلى ما شابه ذلك من سلع. **فعلى سبيل المثال منعت الولايات المتحدة إحدى الشركات السويدية التى حاولت تصدير جهاز لترشيح المياه المستخدمة فى عمل الأمصال؛ وذلك لأن بعض أجزائها أمريكية الصنع، بالفعل يجب أن نضيق عليهم الخناق بضراوة، يجب أن نتأكد أنه سوف يموت العديد من الأطفال. وكان أحد الآثار المترتبة على الحظر هو الارتفاع الحاد جداً فى وفيات، وسوء تغذية الأطفال.**

ومن الآثار الأخرى تفشى مرض عصابى نادر فى كوبا تظاهر الجميع بأنهم لا يعرفون سببه، فظهر أن هذا المرض نتيجة لسوء التغذية، وهو مرض لم يخرج إلى النور منذ الحرب العالمية الثانية، حيث تفشى فى معسكرات السجون اليابانية.

ومن ثم نجحنا فى ذلك، فلا يتم توجيه الروح المعادية للأطفال والعائلة ضد الأطفال فى نيويورك فقط، بل امتد ذلك إلى الخارج بصورة أوسع.

وأشدد مرة أخرى أن الوضع مختلف فى أوروبا، وهناك أسباب لذلك. وأحد مظاهر الاختلاف الأكثر جوهرية، **هو أن الولايات المتحدة مجتمع يديره ـ بدرجة منقطعة النظير ـ رجال الأعمال، وانبثق عن ذلك تفشى شعار الأسياد الكريه [كل شىء لنا، ولا شىء للآخرين] لحد غير مسبوق أكثر مما قد تتوقعه، ويعتبر ذلك من ضمن الوسائل التى تسمح للديمقراطية بأن تعمل بصورة رسمية، بالرغم من أن معظم السكان فى الوقت الحالى مستنزفون بما تسميه الصحافة «السياسات المعادية»، والتى تعنى كره الحكومة وازدراء الأحزاب السياسية والعملية الديمقراطية برمتها، ويعد ذلك أيضًا انتصاراً كبيراً للأرستقراطيين كما رآهم چيفرسون، والذى قصد بهم من يخشى ولا يثق فى الشعب، ويأمل أن يسحب بساط القوة بأكمله من تحت أقدام العامة لوضعه فى أيدى الطبقات الأعلى. ويعنى ذلك ـ كما يتناسب مع الوضع فى العصر الحالى ـ**

فى أيدى المؤسسات عابرة للدول [الدولية]، والولايات والمؤسسات شبه الحكومية التى تخدم مصالحهم.

وأحد الانتصارات الأخرى اعتبار كشف الخداع - الذى استشرى - معاداة للسياسة. وعن هذا الموضوع نشرت صحيفة النيويورك تايمز مقالاً كان عنوانه الرئيسى: «**ازدياد غضب وشكوك الناخبين، بينما ينحدر الأمل، تدهور المزاج إلى وضع بشع بسبب زيادة كشف الشعب لزيف السياسة**».

وتم تخصيص الجزء الخاص باستعراض الدوريات يوم الأحد الماضى للحديث عن المعادين [المجتنبين] للسياسة، ومن الجدير بالملاحظة أنه لم يتم تكريسه لمعارضة القوة والسلطة - القوى التى من السهل التعرف عليها والتى تحكم على زمام صنع القرار والتى تلقى بظلها على المجتمع والسياسة - وذلك مثلما صاغ چون ديوى الأمر، ويجب أن يكون هؤلاء غير مرئيين.

ونشرت جريدة التايمز مرة أخرى اليوم قصة تدور حول هذا الموضوع، والتى نشروا فيها حرفيًا ما تفوه به رجل غير متعلم، لا يفهم المغزى، فيقول: «حقًا الكونجرس فاسد، فبما أنه عمل [business] كبير فمن ثم هو بالطبع فاسد». وتلك هى القصة التى من المفترَض ألا تراها، ومن المفترض أن تصبح مجتنبًا للسياسة، والسبب أن أى شىء كان قد تظنه فى الحكومة ما هو إلا جزء من منظومة المؤسسات التى بمقدورك الاشتراك بها، وتعديلها، وتفعل شيئًا ما حيالها، لكنك لن تستطيع أن تفعل شيئًا حيال مؤسسات الاستثمار، والشركات عابرة للدول، وذلك تبعًا للقانون والمبادئ، وعلى هذا فمن الأفضل ألا يرى ذلك أحد، وينبغى أن تصبح مجتنبًا للسياسة، ويعد هذا انتصاراً آخر تم إحرازه.

وأصبحت حاليًا ملاحظة چون ديوى مخفية، وهى تلك القائلة بأن السياسة هى ظل ألقته الأعمال الكبرى على المجتمع، والتى تصادف أيضًا أن تكون حقيقة بديهية بالنسبة لآدم سميث؛ فلقد قامت المؤسسات الأيديولوچية بنقل القوة التى تلقى بالظل على نحو جيد، وأصبحت فى موقع ناء عن الوعى، فوجدنا أنه تم تركنا مع اجتناب السياسة. وتعد تلك ضربة أخرى قوية موجهة للديمقراطية،

وهبة كبرى لمؤيدى الحكم المطلق، ومنظومات القوة التى لا حصر لها ولا عدد، والتى بلغت مستويات ما كان يمكن لتوماس چيفرسون أو چون ديوى أن يتخيلاها .

ولدينا الاختيارات المألوفة، فيمكن أن نختار أن نصبح ديمقراطيين، وذلك بالمعنى الذى نص عليه توماس چيفرسون، أو قد نصبح أرستقراطيين .

ويعد الاقتراح الأخير هو الاختيار الأسهل، وهو الاختيار الذى تهدف المؤسسات لمكافئته، وقد يجلب هذا الاختيار مكافآت ضخمة باظها ر موقع الثروة والامتيازات والنفوذ والأهداف التى يسعون إليها، على نحو طبيعى جداً .

وأما الاختيار الآخر وهو الديمقراطية على طريق چيفرسون، فهو طريق النضال، وغالبًا ما تحدوه الهزيمة، لكنه أيضًا يكافىء بطريقة ما لا يمكن حتى أن يتخيله من يخضعون لروح العصر الجديد من جنى للثروات ونسيان كل شىء عدا النفس .

ولم يتغير الوضع فى الوقت الحالى عما كان عليه منذ مائة وخمسين عامًا ماضية، عندما ظهرت محاولة لضخ ذلك فى عقول فتيات المصانع فى لويل، والحرفيين فى لورنس . . . إلخ .

ويختلف العالم حاليًا كثيراً عما كان عليه فى عصر توماس چيفرسون؛ بيد أنه لم يتم تغيير الاختيارات على نحو جوهرى على الإطلاق .

***

الفصل الثالث

حرفة «صناعة التاريخ»

(٣)

(١) حرفة «الهندسة التاريخية»(١)

تُعَدّ حرفة «الهندسة التاريخية» قديمة كقدم التاريخ، وكانت تعرف على أنها مسئولية مهنية عندما خاضت الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى .

ويتضح عند إمعان النظر فى حالات خاصة كيف تعمل المنظومة، ولسوف أقوم بفحص حالتين كمثال توضيحى، وجدير بالذكر أنى انتقيتهما من مشروع إعلامى كبير تابع للحكومة، تم تنفيذه فى حقبة الثمانينيات : «تحويل الساندينيستا إلى شياطين : أى شيطنة الساندنيستا»(*) عند الدفاع عن دول الإرهاب التابعة لواشنطن .

ومن البراهين التى سيقت على أن «نيكاراجوا» سرطان مسبب لاستشراء الدمار فى نصف الكرة الجنوبى - وكان هذا البرهان مقبولاً ظاهريًا كالبراهين الأخرى التى سبقته - هو أن أفراد الساندينيستا أمدوا الهجوم الإرهابى على قصر العدل بأفراد حرب العصابات إم - ١٩ فى نوڤمبر (١٩٨٥م) بكولومبيا .

ونشرت صحيفة نيويورك تايمز فى يومى (٥، ٦ يناير ١٩٨٦م) قصصًا حول اتهامات كولومبيا لنيكاراجوا ونفى نيكاراجوا لها، وصرح وزير الخارجية الكولومبى فى مؤتمر صحفى قائلاً : «قبلت كولومبيا تفسير وزير خارجية نيكاراجوا ميجيل ديسكوتو، واعتبرت الحادث شيئا منتهيا» .

(*) لكسب تأييد الرأى العام الأمريكى لشن عدوان عسكرى على أى دولة، يمهد الإعلام - وهو أحد الأعمال الكبيرة فى الولايات المتحدة - big businesses - لذلك بتحويل ذلك العدو إلى شيطان، أو خطر محدق على وشك الإضرار بالشعب الأمريكى، أو كليهما - المترجمة.

وتم نشر هذه الأخبار فى الصفحة رقم (٨١) من صحيفة «بوسطن جلوب» فى قسم الرياضة. ونم تنشر صحيفة التايمز هذه الحقيقة على الإطلاق، إلا أن المقالة الافتتاحية لها فى اليوم التالى أكدت أن: «أنهك الدليل صبر كولومبيا ـ وهو الشيء الذى جعلته نيكاراجوا محل نقاش ـ وكان الدليل إمداد الساندينيستا الإرهابيين الذين نفذوا حادث شهر نوڤمبر بالأسلحة». ونشرت جريدة التايمز فى (١٥ يناير): «قام المسئولون الأمريكيون بربط نيكارجوا بالإرهاب الحادث فى بوجوتا» -وهى تهمة نفتها حكومة نيكارجوا- ونشرت مقالة فى عمود رأى كتبها «إليوت أبرامز» يكرر فيها الاتهامات التى يعلم كل من أبرامز والصحفيون أنها لا تستحق. **وتكرر ذلك فى عمود الأخبار فى إصدار الصحيفة ذاتها فى (٢٦ فبراير)، متجاهلة حقيقة الأمر لثانى مرة، وهى أن كولومبيا رفضت رسميًا الاتهامات، وقدّرت أن الحادث شيء منته. أخفقت أيضًا صحيفة الواشنطن بوست فى أن تنشر قبول كولومبيا لعدم مسئولية نيكاراجوا عن الحادث**[٢].

وأما المقالة الافتتاحية لجريدة التايمز الصادرة بتاريخ (١٨ مارس)، والتى كان عنوانها الرئيسى «عرض الرعب فى نيكاراجوا» فلقد ناقشت عرض ريجان «١٠٠ مليون دولار لمساعدة الكونترا ضد اليساريين الطغاة فى نيكاراجوا».

وانتقدت المقالة الافتتاحية خطاب ريجان المفعم بالادعاءات التى لا دليل عليها، والتى أثارت بعض الشعور بعدم الارتياح. وجادل الصحفيون بقولهم: «كان يتعين على السيد ريجان أن يتمسك بالتجاوزات التى لا يمكن نكرانها» الخاصة بقوات الساندينيستا، وكان يتوجب عليه أن يسأل كيف يمكن «احتواؤها وما يمكن أن تفعله الولايات المتحدة لنشر الديمقراطية فى نيكاراجوا» وأن تضعها فى مصاف دول الإرهاب التابعة لواشنطن.

وقدم الصحفيون قائمة «بالمآسى الحقيقية فى نصف الكرة» ألا وهى السياسات «الشمولية» المطبقة داخل الدولة، وتعقيد «مشكلات أمن المنطقة» من خلال بناء أكبر قاعدة جوية عسكرية فى أمريكا الوسطى وميناء فى عمق الكاريبى بمساعدة الكتلة السوڤييتية، ومساندتها «للرفقاء أفراد حرب العصابات فى السلڤادور».

واختتموا قائمة «التجاوزات التى لا يمكن نكرانها» كالتالى : «توضح ما هو أكثر من التقوى مشاركة توماس بورج وزير الداخلية فى قداس من أجل قوات حرب العصابات (إم – ١٩) الذين قصفوا قصر العدل فى بوجوتا بكولومبيا» ويعتبر ذلك دليلا قاطعا على تورط أفراد الساندينيستا فى الهجوم الإرهابى. وأوضح وليام بيتشر المراسل الديبلوماسى لصحيفة بوسطن جلوب حضور بورج «صلاة الذكرى المقامة لصالح قوات حرب العصابات «إم –١٩»، الذين استخدموا أسلحة يزعمون أن نيكارجوا زودتهم بها»، ويعتبر هذا بمثابة «خطأ» يأمل «المحللون الجادون» أن يكون سببه «زيادة الضغط العسكرى» ضد نيكارجوا، ويلاحظ أن بيتشر قد أوضح ذلك متناسيًا ـ ظاهريًا ـ أن صحيفته نشرت منذ تسعة أيام ماضية أن كولومبيا رفضت هذا الزعم[٣].

وأثار فضول أحد القراء فى أريزونا، وهو دكتور جيمس هاميلتون، أن يعرف أساس تجديد الاتهامات التى أثارها محررو التايمز؛ لأنه كان على دراية برفض حكومة كولومبيا لها، فكتب سلسلة من الخطابات لمحرر التايمز ـ ماكس فرانكل ـ تلقى ردًا عليها خطابا يثنيه عن ذلك من محرر الشئون الخارجية وارين هوج، وبعد محاولات كثيرة؛ للحصول على رد لهذا السؤال البسيط، تلقى أخيراً خطابًا من هوج فى منتصف شهر يوليو عنوانه : «ردًا على تساؤلك عن توماس بورج»، كتب هوج قائلاً: «حضر السيد بورج القداس الذى أقيم فى ماناجوا وترأسه المبجل «أوريل مولينا» للاحتفال بالذكرى الأولى لرحيل «أونريك شميدت»، وزير الاتصالات الذى تم الفتك به فى معركة خاضها ضد الكونترا، وهتف أحد المصلين فى أثناء القداس أنه يجب الصلاة على شهداء القوة (إم–١٩)، ثم مد باسطًا رايتها»[٤]. وكتب هاميلتون : «وعلى هذا تحول القداس المقام لأحد أفراد الوزارة الذى كان فيما سبق عضواً بالساندينيستا ـ على يد أحد الصحفيين فى إحدى المقالات الافتتاحية ـ إلى «قداس لشهداء قوة حرب العصابات (إم –١٩) مما أعطى الفرصة لجريدة التايمز كى تسىء إلى شخص بورج، وتلمح إلى وجود علاقة بين أفراد الساندينيستا والقوة (إم –١٩) «تستغل

فى ذلك تصرف أحد الأفراد فى الكنيسة فى هذا اليوم لتأييد جدلها»، ومن ثم فمن المفيد جداً التغاضى عن بعض الحكايات! (٥).

وفى الواقع فإن بقية «التجاوزات التى لا يمكن نكرانها» المذكورة بجريدة «التايمز» ليست بالأمثل، ويلفها عنصر التشويق، وذلك بالنظر إلى الهيستريا التى تمت إثارتها حول عدم رغبة نيكاراجوا فى الانصياع للأوامر، وجهودها المفرطة حتى تنجو من هجوم الولايات المتحدة.

وكان أحد المتطلبات الأكثر أهمية إرساء قواعد «التناسق» بين الكونترا، وأفراد حرب العصابات بالسلفادور، وأصبحت أخبار هذا «التناسق» من أهم مواد الدعاية التابعة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم ركيزة لوسائل الإعلام، وتم ذلك بتجاهل حجم ونوع المساعدات التى تقدمها الولايات المتحدة للكونترا، والتورط المباشر فى أعمالهم الإرهابية، وبالادعاء المتواصل، أنه بالرغم من أن المتمردين بالسلفادور ينكرون الحصول على مساعدات من نيكاراجوا، فصرح چيمس لوموين بعد توقيع اتفاقات السلام بأمريكا الوسطى فى أغسطس (١٩٨٧م)(٦) قائلاً:

«توضح الكثير من الأدلة أن تلك المساعدات واقع ملموس، والسؤال المطروح هنا هو إلى متى سوف يستطيعون العيش بدونها» ولم يقدم لوموين أى أدلة سواء فى وقتها، أو بعد ذلك ليدعم ما يدعيه(*).

فكان يجب عليه فقط أن يعلق على فشل حكومة الولايات المتحدة ـ التى لا تعوزها على الاطلاق أى تسهيلات ـ فى أن تقدم أى دليل يمكن تصديقه منذ مستهل عام (١٩٨١م) ـ وذلك شىء يسير ـ كما ذكرت المحكمة الدولية التى راجعت المادة التى قدمتها الولايات المتحدة، حتى تقيم الدعوى، لكن المحكمة رفضت الدعوى؛ لأنها غير مبنية على أسس جوهرية(٧)، وبما أن الادعاء كان من ضروريات الدعاية فهو صحيح.

(*) قد يشابه ذلك اتهامات الولايات المتحدة لسوريا بأنها تساعد المقاومة العراقية، دون تقديم أدلة، وإنما ذلك ذريعة للاعتداء على سوريا، كما كانت أسلحة الدمار الشامل، أو هجمات ٩/١١، أو التعاون مع القاعدة اتهامات زيفتها الإدارتان: الأمريكية والبريطانية لغزو العراق ـ المترجمة.

جهود «التايمز» فى أن تحمى الحقائق المطلوبة، كاشفة. فبعد نشر كلمة لوموين، كتبت مؤسسة لتوجيه وسائل الإعلام تدعى «العدل والدقة فى وسائل الإعلام» (Fairness & Accuracy in Media)، خطابًا للتايمز تسألها فيه أن تنشر «دليل لوموين المسهب» حتى يعرفه القراء. ولم يتم نشر ذلك الخطاب إلا أنه قد تحدث إليهم محرر الشئون الخارجية، وهو چوزيف ليليفيلد ليخبرهم أن لوموين لم يكن «محددا»[٨].

وبعد معرفة أن الاتهامات كانت «غير محددة» فى سبتمبر (١٩٨٧م) أتيح لجريدة التايمز كثير من الفرص حتى تصلح ما هو غير محدد، واستغلت تلك الفرص فى أن تكرر الاتهامات التى كانوا يعلمون سرًا أنها دون أساس.

وفى خضم التعسف الإعلامى، أعلن لوموين أنه فيما يخص اتهامات روچر ميراندا ـ المنشق عن الساندينيستا ـ يبدو أن وزير الدفاع أورتيجا «يؤكد ـ بطريقة غير مباشرة ـ وجود مساعدة من الساندينيستا لمتمردى السلڤادور».

وكانت تلك هى ترجمة لوموين لتصريح أورتيجا، بأنه لم يكن لحكومة ريجان الحق فى أن توجه هذه الاتهامات مع العلم أنها تقوم بتسليح للكونترا. واسترسل أورتيجا بقوله ـ مع ملاحظة أنه لم يتم نشر هذا الكلام: «يتوافر لأفراد حرب العصابات بالسلڤادور بعض الموارد والسبل للحصول على أسلحة»، و«يتم تسليحهم على نحو أساسى من خلال جهودهم الخاصة» دون الاعتماد «على مصادر خارجية، فهم مكتفون ذاتيًا»، وعلى هذا أصبح إنكار أورتيجا لمساندة نيكاراجوا لأفراد حرب العصابات بالسلڤادور معكوسًا تماما على يد لوموين وجريدة التايمز، وتحول إلى «توكيد» لهذه المساندة[٩].

وانضم أيضًا رفقاء لوموين فى التايمز إلى هذه المناظرة، فكتب ستيڤن إنجلبرج «يبدو أن اتهام حكومة الولايات المتحدة قد أكده» ميراندا الذى «صرح بأن أفراد الساندينيستا كانوا يقومون بشحن السلاح للسلڤادور عن طريق البحر» وذلك من خلال «خليج فونسيكا»[١٠]. ويبلغ عرض هذا الخليج ثلاثين كيلومترًا، وعليه حراسة مشددة من قبل سفن بحرية أمريكية والفرق الأمنية، وتغطيه شبكة رادار

مركزها جزيرة تيجر الواقعة بالخليج، والتى من خلالها يمكن تحديد موقع السفن وتعقبها، ليس فقط تلك المبحرة فى المنطقة، ولكن أيضا ما وراءها، وذلك كان فحوى الشهادة التى أدلى بها ديفيد ماكمايكل - المتخصص بالمخابرات المركزية الأمريكية والمسئول عن تحليل البيانات المتعلقة بالموضوع خلال الفترة التى يشير إليها إنجلبرج - أمام المحكمة الدولية.

وبالرغم من تلك الجهود المكثفة، لم يستطع أحد تقديم أى دليل، بالرغم من أنه لم يكن من الصعب على نيكاراجوا إعطاء الدليل على المعونات التى تقدمها المخابرات المركزية الأمريكية لما يسمى فرضًا بالموقف «المتناغم». وبالطبع يتطلب هذا الموقف جهداً كبيراً للسيطرة على النفس حتى لا أشرع فى السخرية من هذه النقطة.

وبعد الإفصاح عن معاهدات السلام فى يناير (١٩٨٨م)، كتب چورچ ڤولسكى موضحًا أن الفقرة المذكورة بالاتفاقات التى تدعو «كل الدول أن تمنع استغلال أراضيها لإيواء المتمردين بدول الجوار . . . تنطبق بصفة أساسية على نيكاراجوا، والتى أشيع أنها تساعد متمردى السلڤادور، والهندوراس الذين تعد أراضيهم جزءاً مهمًا من جهود الولايات المتحدة، الموجهة لإمداد الكونترا»(١١). ويعتبر ذلك بالتأكيد موجزاً منصفا للدليل المتاح عن مساندة القوات غير النظامية، وقوات العصيان المسلح التى اعتبرتها المعاهدات خارجة عن القانون.

ولم يوضح ڤولسكى لماذا لا تنطبق نفس الفقرة على السلڤادور التى أيضًا «قيل عنها» إنها تورطت فى هيكل المساعدات التى تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للكونترا، أو إلى كوستاريكا، والتى «كانت على مدار أمد طويل قاعدة لأكثر حزب ليبرالى لمتمردى نيكاراجوا»، وحيث يواصل «الكونترا الذين استقروا بكوستاريكا» عملياتهم كما نعلم بصورة منتظمة عندما تذيع الأخبار «عن مصدر للكونترا بكوستاريكا». وكما كان علينا أن نعلم بإسهاب أكثر فى التفاصيل، إذا كان هناك بعض الاهتمام بالحقائق(١٢).

وحذر لوموين بعد ذلك أنه إذا «تم مستقبلاً اكتشاف استمرار أفراد الساندينيستا

فى مساعدة أفراد حزب العصابات بالسلڤادور» سوف تنهار معاهدات السلام؛ مع ملاحظة أنه لم يذكر حدوث مشكلة مماثلة فى أى مكان آخر.

وبالنظر إلى الهندوراس، صرح لوموين بحذر بعد ذلك بعدة شهور بأن مساعدة الهندوراس للكونترا «تبدو انتهاكًا» مباشراً للمعاهدة(١٣). وأفصح زميله بالتايمز برنارد ترايانور المراسل العسكرى بأنه «لم يتم حتى يومنا هذا تقييم حجم المساعدات التى تقدمها الساندينستا لأفراد حرب العصابات بالسلڤادور، على نحو حصرى» - **ويعد هذا الإلغاز الصادر من قبل التايمز أحد الطرق لبيان واقع الأمر، بأنه لم يتم تقديم أى دليل يمكن تصديقه منذ الكم الهائل من المساعدات التى تم تقديمها على مدار بضعة شهور منذ سبع سنوات ماضية، وذلك مباشرة عقب أن شنت قوات الأمن التى تساندها الولايات المتحدة «حربًا للإبادة والتطهير العرقى على السكان المدنيين العزل» وصرح بذلك المطران(١٤) ريڤيرا واى داماس الذى خلف رئيس الأساقفة روميرو الذى تم اغتياله.**

ومن ثم تم إرساء دعائم المذهب المطلوب.

ولا يقل تشويقًا عن ذلك حقيقة الأمر التى اعتبرها كل من الصقور والحمائم على وجه سواء من المسلمات وهى: لسوف تعد جريمة كبرى إمداد المدنيين العزل بوسائل لحماية أنفسهم من حرب تم شنها للقضاء على السكان وإبادتهم - على الأقل عندما يقوم عملاء الولايات المتحدة بشن هذه الحرب، وبمساعدة الولايات المتحدة، وعندما وصلت الحرب إلى ذروتها، أدارتها واشتركت فيها مباشرة الولايات المتحدة. فإذا كان من الممكن إمداد ضحايا پول پوت بالأسلحة كى يدافعوا عن أنفسهم، لاعتبر ذلك أمارة لنبل حقيقى. ومما يلقى الضوء على الوضع أن مثل هذه الملاحظات البسيطة ومدلولها الواضح، يعدان شيئًا مبهمًا.

وفى نهاية عام (١٩٨٨م)، أتم لوموين فترة تكليفه كمراسلا لصحيفة نيويورك تايمز بالسلڤادور، والتى استمرت لفترة أربعة أعوام، وانتهز تلك الفرصة لنشر تحليل شامل عن المعونات المقدمة لأفراد حرب العصابات السلڤادوريين(١٥). وكان ذلك بعد انقضاء خمسة عشرة شهراً منذ أن كتب عن «الدليل الدامغ» عن

أن المعونة التى قدمتها نيكاراجوا لأفراد حرب العصابات بالسلڤادور كانت شديدة لدرجة أن «السؤال يطرح نفسه: إلى متى سوف يستطيعون العيش بدونها؟» ـ مع ملاحظة أن ذلك كان عقب توقيع معاهدات السلام بفترة وجيزة. ومر أربعة عشر شهراً منذ أن وافق محرر الشئون الخارجية لجريدة التايمز أن «الدليل الدامغ» لا وجود له، وانقضت كذلك تسعة أشهر منذ أن نصح لوموين أن يخصص مقالاً كاملاً عن الدليل الفعلى مهما كان (راجع رقم (٨) بالهامش). وتستحق النتيجة التى تفتق عنها بحث استمر لتسعة شهور نظرة متأنية.

واختفى تماماً «الدليل الدامغ» عن مساعدات نيكاراجوا التى اعتمد عليها أفراد حرب العصابات بالسلڤادور منذ مستهل نشأتهم. ولا يشير لوموين إلى ما ادعاه فى الماضى، أو إلى الطلب بأن ينشر للعيان «الدليل الدامغ» أو إلى إسهام ادعاءاته التى لا أساس لها من الصحة فى مشروع «تجريم الساندينيستا»، وحماية العملاء الأمريكيين القتلة وإضعاف معاهدات السلام.

وتبين حالياً أن الدليل «عرضى لحد بعيد، ويمكن تأويله بطرق مختلفة». فهذا الدليل ليس «بالدامغ»، لكنه بالأحرى «دليل متهافت»، لا ينم عن شىء يمكن تصديقه. وعلاوة على هذا يدل هذا «الدليل المتهافت» على أن الشحنات كانت «ضئيلة أو ربما على نحو متقطع»، وهى ليست من هذا النوع من المساعدات الكبرى التى أصبح من خلالها بمقدور قوات حرب العصابات السلڤادورية أن تظل على قيد الحياة، وذلك تبعاً لما تم نشره منذ أغسطس (١٩٨٧م). ومن ثم لن تصيب هذا النتائج بالصدمة كل من تناول بالدراسة الدعاية التى تجريها الحكومة الأمريكية عن هذا الموضوع على مدار السنوات الماضية.

وكما يؤكد لوموين، كان «للدليل المحدود» صلة بالتهريب بالسفن، من قبل الكتلة السوڤييتية، وعلى رأسها كوبا ـ مرة أخرى يؤكد دون الاستناد إلى دليل. وبمواصلة القراءة يبدو لنا ـ فى المقابل ـ على الأقل دليلاً كبيراً على نقل مباشر للأسلحة من الكونترا لقوات حرب العصابات فى السلڤادور، وعن تورط جيش الهندوراس فى تهريب الأسلحة لهم عن طريق السفن.

ولن يفاجئ ذلك أيضًا من تجشموا العناء وقرءوا الدعاية التى تبثها الحكومة بدلاً من نقل التصريحات الصحفية ببساطة. وأما البحث الذى أجرته وزارة الخارجية الأمريكية عن الخلفية التاريخية لعام (١٩٨٤م)، فلقد قدم شهادة أحد رجال الساندينيستا المنشقين، والذى لم يعط دليلاً يمكن تصديقه عن تزويد الساندينيستا لقوات حرب العصابات فى السلڤادور بالسلاح، لكنه زعم أن الأسلحة كانت قادمة من المكسيك وجواتيمالا[١٦]. (ومن المحتمل أيضًا ـ وإن لم يتم تحرى الأمر ـ أنه عندما فرّ وكلاء الولايات إلى الحدود فى فبراير (١٩٨٨م)، بعد بتر رحلات الإمداد الجوى التى كانت تتم ثلاث مرات فى اليوم الواحد، بدءوا ببيع أسلحتهم لضباط الهندوراس الفاسدين، الذين بدورهم قاموا ببيعها إلى قوات حرب العصابات السلڤادورية، وهى مسألة سوف نعود إليها مباشرة).

يخبر لوموين جمهور القراء الآن، بأن أهم ما أسهمت به الساندينيستا لقوات حرب العصابات السلڤادورية هو توفير «ملاذ آمن» فى نيكاراجوا من أجل المكاتب، وعمليات التنظيم [اللوچيستية والاتصالات]، وأيضًا لإتاحة الفرصة للسفر من خلال نيكاراجوا إلى دول أخرى.

وينطبق ذلك على عدة دول أخرى تقع خارج نطاق الولايات المتحدة، أو خارج نطاق تابعيها، وقدمت دومًا كل دول المنطقة ـ بما فى ذلك كوستاريكا ـ تلك المساعدات، بل والأكثر منها التى يتم تقديمها إلى القوات الأمريكية بالإنابة لمهاجمة نيكاراجوا .

ولسوف يكتشف القارئ المتأنى مما سلف ذكره، أن اللغز الذى استمر طوال سنوات كثيرة قد انهار. وكما كان دومًا جليًا، تستحق الحكايات التى تتم روايتها عن «التناغم» أن نسخر منها. وتم الإبقاء على عملية الاحتيال تلك بنجاح طالما كان إمداد الكونترا بالمساعدات خيارًا سياسيًا مهمًا وقابلا للتطبيق، ثم أصبح من اللازم تقديم القوات الأمريكية بالإنابة كقوات حرب عصابات حقيقية، وعلى إثر هذا للتصميم على أحداث «تناغم» بين قوات الكونترا التى تهاجم نيكاراجوا، وقوات حرب العصابات المؤلفة من أبناء البلد فى السلڤادور

وكلتاهما تعتمد على معونة خارجية حتى تتمكن من البقاء. ومع نهاية عام ١٩٨٨م، كان الخيار المتاح للكونترا هو خسارة بقايا جاذبيتها، والسبب فى هذا جزئيًا هو أنه لم يعد هناك حاجة إليها كوسيلة لتحقيق أقصى حد لمعاناة المدنيين، وشعورهم بعدم الرضا فى نيكاراجوا، وتحويل الدولة إلى خراب، والسبب الجزئى لهذا هو أنه ثبت استحالة الإبقاء على القوات بالإنابة على أرض المعركة.

ومن ثم سوف يريدون أن يكون مصير هذه الأقصوصة الانزواء دون معرفة ماذا كان يدور قبل ذلك، ويجب أن يتم شطبها من التاريخ، ولسوف يحدث ذلك بالفعل.

قواعد اللعبة هى أن تحدد القوة الراسخة موضوع الجدال، فتفرز منظومة وسائل الإعلام الحكومية أقاويل عن مساعدة الساندينيستا لقوات حرب العصابات السلڤادورية، وترددها بشكل مكثف - فى حين أنهم يعلمون تمامًا أن لا أساس لها من الصحة - طوال الفترة التى يرونها مناسبة لإثارة القضية.

وقد يسمح بين الفينة والأخرى لأحد المتشككين بأن يتطفل بملاحظة أن الدليل حقًا ضعيف؛ بيد أن مسألة مساعدة السلڤادور لقوات الكونترا التى تحركها الولايات المتحدة تُعَدّ شيئا خارج قائمة الاعتبارات، ولن يتم التحقيق فيه بالرغم من أنه لم يعد هناك مجال للشك فى استغلال السلڤادور لمهاجمة نيكاراجوا عام (١٩٨٦م)، وأن هذه المصادر عينها التى ذكرت الحقيقة فى ذلك الوقت - لكن تم غض البصر عنها - تدعى أن العمليات مستمرة، لكن تم التغاضى عنها. وطالما كان هذا الوضع يمكن الاستفادة منه فسوف يتم الإبقاء على فرضية «التناغم» السخيفة، ويمكن إحياء مبدأ المعونات الخارجية المهمة الذى كان مهملاً حينما تظهر الحاجة إليه، فلقد تم إرساء هذه القاعدة فى الوعى العام، بالرغم من التراجع الهادئ[١٧].

اقتربت مناقشات التيار الرئيسى من فكرة أنه يجب على نيكاراجوا والحكومات الأخرى - والأفراد إن أمكن - إرسال المساعدات لمن يحاولون الدفاع عن أنفسهم ضد الجيوش الهائجة، وفرق الموت لأى نظام عسكرى تزرعه القوى

الأجنبية. وبإمعان النظر فى هذه المسألة المحظورة، تتبين بعض النتائج المثيرة للاهتمام عن المناخ الأخلاقى والفكرى السائد، لكنه سوف يجنح بعيداً عن إجماع القوى التى لا مجال للتفكير فيها.

وقد نلاحظ فى نهاية الأمر أنه لا يتمتع كل المنشقين بالمعاملة الملكية التى حظى بها عضو الساندينيستا المنشق ميراندا، وذلك فى وقت حاسم ألا وهو المرحلة الأخيرة من الحملة الإعلامية للحكومة الموجهة لنسف معاهدات السلام غير المرغوب فيها. وبالنظر لحالة ميراندا، كان مستهل القصف الإعلامى مقالين بالصفحة الأولى من صحيفة واشنطن پوست (عدد ١٣ ديسمبر ١٩٨٧م)، واستمر الحال على هذا المنوال لأسابيع تالية، حيث تابعت وسائل الإعلام دعاية وزارة الخارجية التى اتخذت من شهادته أساسا، وذلك بمصاحبة تحذير مشئوم بأنه قد تحاول نيكاراجوا أن تدافع عن أراضيها الوطنية من رحلات الإمداد التابعة للمخابرات المركزية الأمريكية، والموجهة لحساب القوات الأمريكية بالإنابة.

الزعم القائل بأن نيكاراجوا تتحدى أسطول الولايات المتحدة ـ العاجز! ـ من خلال إرسال أسلحة إلى السلڤادور، دون أن يتعقبها أحد عبر خليج فونسيكا، وكذلك التقرير القائل بأن الساندينيستا كانوا يخططون لخفض عدد قواتهم العسكرية المعتادة، وإمداد أفراد الشعب بأسلحة خفيفة تحسبا لغزو أمريكى محتمل ـ حولت ذلك وسائل الإعلام المستقلة إلى تهديد؛ «لإرباك وإرهاب دول الجوار»(١٨).

وعلى نقيض هذا عند مقارنة رد فعل وسائل الإعلام إزاء ارتداد هوراشيو آرسى (رئيس مخابرات قوة الكونترا الرئيسية) من عام (١٩٨٥م)، فبعد حصوله على لجوء سياسى من سفارة المكسيك بتيجوشيجالپا، سافر آرسى إلى مكسيكو سيتى عام (١٩٨٨م)، ثم إلى ماناجوا فى ظل البرنامج الحكومى للعفو، وبينما كان فى المكسيك أجروا معه لقاء أدلى فيه بأشياء مثيرة.

فصرح رئيس مخابرات الكونترا بتفاصيل تأييد البنتاجون للكونترا فى انتهاك قيود الكونجرس، بما فى ذلك التدريب على يد معلمين أمريكيين تابعين للجيش

عام (١٩٨٦م)، فى قاعدة جوية أمريكية فى إحدى الولايات الجنوبية، وهى قاعدة شبه سرية مزودة بسبعة عشر مهبطا للطائرات، وقد سافروا إليها من خلال الناقلات (هيركيوليس سى ـ ١٣٠)، بالطبع دون المرور بإجراءات الجوازات والهجرة أو الجمارك. وكان المدربون من فورت براج. وبعد انتهاء حرب فوكلاند ـ مالڤيناس عام (١٩٨٢م) فقد الكونترا بالهندوراس مدربيهم ومستشاريهم الأرچنتينيين، لكن تم تدريبهم بالقاعدة الأمريكية بشكل غير قانونى (بما فى ذلك آرسى نفسه)، وتضمن فريق المدربين متخصصا من شيلى فى الحرب النفسية، ومن ثم كتب البقاء لحلقات الوصل التابعة للدول الفاشية الجديدة، التى تدور فى فلك الولايات المتحدة.

وكان أيضًا «آرسى» من ضمن هؤلاء الذين تم تدريبهم فى القاعدة الجوية إيلوبانجو بالقرب من سان سلڤادور على يد معلمين سلڤادوريين وأمريكيين، وتلقوا تدريبات فى الهندوراس مباشرة على يد قوات جيش الهندوراس الذين تم تزويدهم بالتدريب الأساسى والتنظيمى (من نقل الجنود وإيوائهم وتموينهم) بدءًا من عام (١٩٨٠م)، وكذلك زودوهم بطيارين من أجل رحلات الإمداد الجوى بداخل نيكاراجوا. وساعدت أيضًا سلطات الهجرة فى الهندوراس الكونترا على أن يلتحقوا بمعسكرات اللاجئين من أجل تجنيدهم، وأحيانًا كان ذلك يتم عنوة، وكان يتم تدريب مجندين الميسكيتو على نحو منفصل على يد ضابط يابانى، وكانت الغالبية العظمى من المشرفين على التدريب والمساعدات تنتمى إلى أصل لاتينى: (كوبا، والدومينيكان، وپورتوريكو، وأمريكا الجنوبية)، وبعض الإسپان.

وأما الأسلحة فلقد جاءت على نحو أساسى من إسرائيل، وكما «يعرف الجميع» تم الاستيلاء على الكثير منها عام (١٩٨٢م)، فى حرب لبنان. «وتعج المخابرات المركزية الأمريكية بالكوبيين» وهم كذلك متورطون إلى أخمص أقدامهم فى أعمال الفساد الحادة، ويرجع جزء من تمويل الكونترا إلى تجارة المخدرات.

وتُعد الولايات المتحدة قوة عالمية، ومن ثم قادرة على بناء منظومات إرهاب وفساد محكمة باستغلال عملائها والدول المرتزقة وعلاقاتها المستمرة مع نقابات دولية للإرهاب والإجرام. ويواصل آرسى حديثه مؤكداً أن المسئولين بالسفارة الأمريكية بتيجو شيجالپا زودت الكونترا بمعلومات استخباراتية. وكان من بين من يتصل بهم فى الولايات المتحدة «روبرت ماك هورن الذى يعمل بالمخابرات المركزية الأمريكية، والكسندر زونرمان الذى يعمل ظاهريًا مع المعونة الأمريكية، لكنه أيضًا يعمل بالمخابرات المركزية الأمريكية»، وكان آرسى أيضًا على اتصال مباشر مع القائمين على مخزن المعونات بتيجو شيجالپا الذى يوجد بمقر شركة إليكتروپورا. كان برنامج المعونة الأمريكية فى الماضى بمثابة ستار للعمليات الإرهابية التى تقوم بها المخابرات المركزية الأمريكية، وبخاصة فى لاوس فى أثناء «الحرب السرية».

وفرّ آرسى ذاته بمصاحبة والده، وهو ميچور بالحرس الوطنى لـ «سموزا»، فى اليوم الذى أحرز فيه الساندينيستا انتصارهم فى (١٩ يوليو ١٩٧٩م)، وفى عام (١٩٨٠م) تم تجنيده لصالح الكونترا، وأطلق على نفسه اسما مستعارا، وهو مرسيناريو (أى مرتزق!). وفى يناير (١٩٨١م)، أصبحت العملية «شيئًا جديا وكبيرا». فلقد ترقى لمنصب قائد، حيث أصبح رئيسًا بالمخابرات خلفًا للرئيس السابق «ريكاردو لاو» الذى تم صرفه من الخدمة (وربما قتلته الكونترا كما يظن آر سى). فلقد أصبح «لاو» مصدراً للحرج فى بداية عام (١٩٨٥م)، عندما ورطه الرئيس السابق للمخابرات فى السلفادور روبرتو سانتيفانيز ضمن الفريق المكلف باغتيال رئيس الأساقفة (روميرو) وأن يؤدى «دوراً مهمّا» فى تنظيم وتدريب فرق الموت بالسلفادور وجواتيمالا، وكذلك الاغتيالات السياسية بالهندوراس. ويؤكد آرسى أنه كان «لصّا ضمن اللصوص».

ويواصل المرتزق حديثه قائلاً: لكن ليس كل أفراد الكونترا «للإيجار» فهناك من يدينون بالولاء لرؤسائهم، ويتلقون رواتب سخية بالقياس على المستوى المحلى.

وتشارك القوات المسلحة فى هندوراس «فى كل عملية يتم تنفيذها بالقرب من الحدود»، فى حين أنها أيضًا تقوم بعمل استخبارات «فى الأهداف العسكرية وغير العسكرية بنيكاراجوا». ويواصل آرسى تأكيده بأن الخدمة الاستخبارية مهمة على نحو خاص؛ لأننا «**نهاجم كثيراً من المدارس والمراكز الصحية. . . . إلى ما شابه ذلك من المرافق. وحاولنا أن نفعل ذلك حتى لا يصبح بمقدور حكومة نيكاراجوا توفير الخدمات الاجتماعية للفلاحين، وألا تستطيع تطوير مشروعها . . . وتلك هى الفكرة**».

وناقش أرسى أيضًا الفساد الهائل فى منظمة الكونترا، بدءاً من القائد أونريك برميودز إلى من هو أدنى منه فى الرتبة، وناقش كذلك بيعهم للأسلحة والمؤن الأمريكية، «وانتهى الكثير منها . . . من المحتمل فى يد قوات حرب العصابات بالسلفادور». وبالتعاون مع الضباط بالهندوراس ـ الذين يستقطعون من كل شىء لأنفسهم ـ يقوم الكونترا ببيع البنادق، وأجهزة الاتصالات اللاسلكية لجماعة (FMLN) بالسلفادور الذين من الممكن أن يكونوا يتلقون المساعدة من أفراد من نيكاراجوا، ولسوف تغمر السعادة لوموين والتايمز لسماع ذلك (١٩).

ومن الجدير بالملاحظة أن ما كان فى جعبة آرسى من أخبار، كان ذا أهمية كبرى أكبر مما كان لدى ميراندا، وكذلك كان لآرثى دور أكثر أهمية بداخل منظمة الكونترا أكبر من دور ميراندا فى نيكاراجوا. وعلاوة على هذا كما لاحظنا، حظيت الكونترا بدعاية واسعة، فحظها من الدعاية يفوق حظ الحكومة. ولكن فى هذه الحالة لم يكن هناك سبيل لتشويه الشهادة؛ حتى تظهر فى شكل سلاح فى حملة «شجب الساندينيستا»، وحشد المساعدات لدول الإرهاب، لكن وعلى النقيض كانت الرسالة خاطئة وتبعًا لذلك قام المحررون بعمل اختياراتهم .

* * *

(٢) التعهد بالتزام الصمت [٢٠]

كما ناقشت آنفا، هناك مذهب يعتنقه الجميع وهو «ننزع نحن الأمريكيين إلى جلد الذات بخصوص سياساتنا وأفعالنا التى لا نقبلها». إلا أن الحقيقة مختلفة.

فالنموذج السائد هو غضب شديد يوجه إزاء جرائم العدو، يصاحبه دعوة للمبادئ العليا نهنئ أنفسنا عليها كثيراً، ويمتزج ذلك بقدرة فذة على «عدم الرؤية» للجرائم التى تقع مسئوليتها على عاتقنا. وتنتشر فى الغرب بصورة واسعة الأدبيات ـ وإن كان أغلبها احتيالاً ـ التى تدين بشدة المدافعين، أو الذين ينتمون لجماعة المدافعين عن الاتحاد السوفييتى، وعن ضحايا التدخل الأمريكى فى العالم الثالث، لكن قلما يتحدث هذا النوع من الأدب عن السلوك، والذى أصبح نمطًا سائداً: **صمت وتبريرات لجرائم دولتنا وعملائها عندما تظهر رغبة فى مجابهة الحقائق، ربما قد تؤدى إلى حدوث فرق جوهرى فى تحديد أو إنهاء هذا الأذى. وهذا إجراء نمطى فى الدول الأخرى، مثل الاتحاد السوفييتى، حيث يتم إدانة المنشقين على أنهم مدافعون عن جرائم الغرب التى يشجبها المفوضون [فى الاتحاد السوفييتى]، ذوو الأفكار الصحيحة، ونحاكى هذا النموذج تمامًا هنا.**

ذكرت كثيراً من الأمثلة، ونوقشت أخرى فى مواضع شتى. ولتقييم الثقافة والإعلام السياسى الأمريكى، فلسوف يلتفت أى محلل جاد إلى مجموعة من القضايا، بغض النظر عن جرائم الولايات المتحدة نفسها، ألا وهى قضايا كبار عملائها، مثل السلفادور وإسرائيل، وذلك فى السنوات الأخيرة. وتعتبر حالة العميل الأخير مسألة كاشفة جداً؛ لأن استعراض إسرائيل لقوتها عام (١٩٦٧م) سبب حالة من القلق والفزع سادت واستمرت بين المفكرين الأمريكيين. ويحاكى أدب التبرير غالبًا أحد العروض التى كانت تقدم فى حقبة ستالين [٢١].

حملات التشهير المتقنة التى تستهدف الذين لا يفون بمتطلبات المخلصين، تضرب على وتر معروف، فكانت النتيجة، وذلك مثلما يحدث فى أى مكان آخر، هى زرع روح الخوف فى النقاد، وتسهيل ممارسة العنف، وعلاوة على هذا، وضع العوائق فى طريق تسوية سياسية كانت ممكنة[٢٢].

ويمكن أن تظل إسرائيل آمنة طالما يعتبرها الجميع «أصل استراتيچى»، وسوف تظل «رمزاً لآداب السلوك الإنسانى»، وذلك كما وصفتها صحيفة النيويورك تايمز، عندما بلغت العمليات الوحشية التى تنفذها إسرائيل على الأراضى المحتلة حداً لاحظته وسائل الإعلام بدون جدية.

وبمقدور إسرائيل أن تعتمد على بيروقراطية حركة العمال فى أمريكا حتى تبرر ما تفعله، ولتوضح أنه بالرغم من «أن الإسرائيليين يحاولون الحفاظ على النظام، إلا أن قوات الدفاع الإسرائيلية لجأت فى بعض الأحيان إلى استخدام قوة غير ضرورية... ويعزى ذلك دون شك إلى عدم خبرة الجيش الإسرائيلى بمجابهة الشعب، ومهمات البوليس الأخرى، وكذلك إلى إحباط الجنود الإسرائيليين عندما يواجهون أطفالاً فلسطينيين يقذفونهم بالحجارة وبقنابل البنزين[٢٣]».
ولتقدير هذا التصريح وما ينطوى عليه من معان، يجب علينا أن نعتبر أنه تم الإفصاح عنه فى إحدى الفترات النادرة عندما عملت وسائل الإعلام على تقديم بعض صور الأعمال الوحشية من النوع التى كان يتم تنفيذها لسنوات طويلة فى الأراضى المحتلة، وإن كانت تتم على مستوى أقل، لكنه لا يزال مستوى فاضحا. وكانت التقارير التى يقدمها «چون كيفنر» لصحيفة النيويورك تايمز بمثابة أمثلة جيدة جداً عن الصحافة المحترفة، وتتناسب مع المستوى الذى حافظ عليه لسنوات كثيرة.

وساعدت التبريرات طوال عشرين عامًا على أن تعطى تفويضًا للكبت الشديد والإذلال الذى لا نهاية له، حتى بلغ أخيراً مستوى المذابح المعتادة التى يقوم فيها الجنود باقتحام المنازل، وتهشيم الأثاث، وكسر العظام، وضرب المراهقين حتى الموت بعد إخراجهم عنوة من منازلهم، وعنف المستوطنين ـ مع إعطائهم

الحصانة الكاملة ـ والقدرة على تنفيذ عقاب جماعى، وعمليات التهجير، والإرهاب المنظم بناء على أوامر وزارة الدفاع . ومع تغير الأذواق، سوف نجد أن الشخصيات القيادية فى الحملات التى تهدف إلى حماية العنف الذى تفرزه الدولة من أن يمعن فيه أحد النظر - يعملون على خلق ماضٍ مختلف لأنفسهم لكن. . . السجلات موجودة لمن يختار الرؤية .

وكان دومًا هناك أشخاص مثل «إلى ويسيل» ليطمئن القارئ إلى أنه تجد فقط بعض «الاستثناءات التى يمكن الندم عليها ـ لكن السلطات الإسرائيلية تعمل على تصحيحها فوراً»، فى حين أنه يرغى ويزبد بسبب الجريمة الحقيقية، وهى إدانة الرأى العام للأعمال الوحشية الإسرائيلية! . ويخبرنا عن عيون الجنود الإسرائيليين «الغامضة»، ربما تكون هذه عيون هؤلاء الذين وصفهم منذ عدة أسابيع ماضية على أنهم جنود الاحتياط العائدين من الخدمة فى الأراضى المحتلة . لقد أدلوا بأقوالهم «**عن أعمال الإذلال والعنف التى يتم ارتكابها ضد السكان الفلسطينيين، حتى أضحى ذلك شيئًا مألوفًا، لدرجة أنه لا يسعى أحد لمنعه**»؛ ويتضمن ذلك «الأفعال المشينة» التى رأوها بأنفسهم فى حين تدير لها السلطات الحربية ظهرها[٢٤]، **أو ربما كان يفكر ويسيل فى الجنود الذين قبضوا على طفل يبلغ من العمر عشر سنوات، وعندما لم يذعن لطلبهم للإفصاح عن هوية الأطفال الذين يقومون بإلقاء الحجارة، بدءوا فى «تهشيم رأسه»، وتركوه «يشبه قطعة من اللحم»، وذلك مثلما وصف الجنود هذا الموقف. ثم استدار الجنود لأم الطفل وأخذوا يضربونها عندما حاولت أن تحمى صغيرها، وفى هذا الوقت اكتشفوا أن الطفل كان أصم وأبكم ومتخلفا عقليّا. وصرح أحد المشتركين فى عملية الضرب هذه: «لم يزعج» ذلك الجنود، وأمرهم قائد الفصيلة أن يتوجهوا لأداء المهمة التالية؛ لأننا «ليس لدينا وقت للعب».**

أو ربما كان ويسيل يهدف من وراء ذلك إلى أنه «لم تعد صورة الجندى الإسرائيلى الذى يركل جسد امرأة عربية عجوز من الأخبار»، كما تعلق على الوضع بمرارة الصحافة العبرية عندما تتحدث عن هؤلاء الذين يتقبلون الأعمال الوحشية ببساطة، مثل مؤلف كتاب «ضد الصمت» الذى كان بمقدور كلامه أن

يخفف حقًا من وطأة المعاناة والإساءة إذا لم يتعهد بالتزام الصمت باعتباره الطريق المناسب[٢٥]، ويعامل الجميع هذا السلوك المتناغم على مدار سنوات كثيرة باحترام، بل إنهم يرونه شيئًا مقدسًا، وذلك مثلما هو مسطور فى كثير من الكتب التى تتحدث عن الثقافة الغربية .

وبتخويل إسرائيل كامل الحرية فى تدبير شئونها، أضحت إسرائيل حرة فى استغلال المعونة الأمريكية الضخمة فى إرسال قواتها المسلحة لإجراء مهمات معتادة؛ كما وصفتها الصحافة الإسرائيلية، (وإن كان نادراً ما يذكر ذلك هنا)، فى الوقت الذى ظهرت فيه أفكار ويسيل عن «الاستثناءات التى يمكن الندم عليها»، التى هى على شاكلة : منع وصول المساعدات لمخيمات اللاجئين التى يتفاقم فيها «عجز شديد فى الطعام»، وكذلك يسود ضرب السجناء من الشباب بعنف شديد لدرجة رفض الطبيب العسكرى فى مخيم الإيواء بمنطقة الأنصار ٢ قبولهم، فكان أحدهم يسقط راقداً «مسحوقًا من الضرب ودون حراك لمدة ساعة ونصف، ويحيطه الجنود دون أن يتلقى علاجًا طبيًا»، ثم «ألقوا به» من سيارة جيب، وهو فى الطريق إلى المستشفى، وعاودوا « ضربه بوحشية» مرة أخرى «على مرأى من عشرات الجنود» (ويُزعم أنه تم انتقاد أحدهم). ومن المهام المعتادة الأخرى، اقتحام منزلٍ وإخراج طفل يبلغ من العمر سبع سنوات عنوة، حينما كان مختبئًا تحت الفراش، ثم يشرعون «فى ضربه بوحشية على مرأى من والديه وعائلته»، ثم يحولون دفة الضرب إلى والده، وأخيه أيضًا؛ لأنهما لم يفصحا عن المكان الذى اتخذ منه الطفل مخبأ. كل هذا، فى حين يصرخ الأطفال بصورة هستيرية «وليس بمقدور الأم تهدئتهم؛ لأنهم أمروها ألا تتحرك».

ومهمة أخرى هى ضرب أطفال بدءا من سن الخامسة، بدون رحمة. وفى بعض الأحيان يقوم بذلك ثلاثة أو أربعة جنود مزودين بعصى «حتى تتكسر أيدى وأرجل الأطفال»، أو يقوم الجنود برش غاز مباشرة فى أعينهم .

وتلك بعض الحكايات المرعبة التى يرويها الجنود من مخيم جباليا للاجئين، الذى يخيم عليه البؤس حيث «نجح الجنود هناك فى سحقهم»؛ لدرجة أنهم أصبحوا «منكسرين وواهنين ومنهكين تمامًا».

وإحدى المهمات الأخرى تعذيب فتى فى بداية سن المراهقة حينما بدأ السجناء فى التوافد على سجن الدهارية، ولم يبد الضابط الذى يراقب العملية أى رد فعل، وأخذ الجنود فى ضرب السجناء الوافدين بالعصى والخراطيم الپلاستيكية، وبالقيود الحديدية على مرأى من القائد.

يروى ديدى سكر أحد أعضاء الكنيست «تحولت الحافلات الإسرائيلية إلى غرف تعذيب»، ذلك بالإضافة إلى رواية أعمال وحشية أخرى.

ومهمة أخرى هى الانتشار بحرية على أرض أريحا، واقتحام المنازل وضرب سكانها بوحشية وإذلالهم. ومهمة أخرى «النزول إلى الشارع وقتل كل من يقابلهم» فى مخيم العمارى للاجئين، و«الطرق على الأبواب، واقتحام المنازل وتهشيم الأثاث، وضرب سكان المنزل بما فى ذلك الأطفال»، ثم ضرب سائق عربة إسعاف وصل إلى موقع الأحداث بعد جره من شعره -وكان ذلك من فعل فرقه من أمهر المظليين، قامت فجأة بذلك دون أن يثيرها أحد وذلك تبعًا لقول الشهود، ومهمة أخرى هى إدخال أحدهم السجن وهو «يتمتع بصحة جيدة»، فيخرج منه «مشلولاً وأبكمًا»، و«فيما يبدو أن ذلك نتيجة لضرب وتعذيب لا هوادة فيه... ولقد عانى من ذلك حينما كان محتجزاً فى مركز الاستجواب بجنين».

ومهمة أخرى هى تبرئة ساحة شاب عربى، ثم سجنه تحت زعم إضرامه النار فى سيارة مُخبر للبوليس، اكتشفوا بعد ذلك أن هناك شخصًا آخر مسئولا عن الحادث، وأن اعترافه بذلك تم انتزاعه منه بعد تعذيبه، لكن دون أن يساور النائب العام، أوالقضاة أى شك فى أن هذا «اعتراف كاذب تم انتزاعه تحت تأثير التعذيب»، إلى غير ذلك من المهمات التى لا نهاية لها(٢٦).

وكما نشر ويسيل فى تأملاته، فعندما تزايدت حدة الأعمال الوحشية فى صيف عام (١٩٨٨م)، **نشرت صحيفة (چيروساليم پوست) قائلة - تبعًا للتقرير الذى تسلمته من عمال وأطباء الإغاثة بالمستوصفات التابعين للأمم المتحدة -هناك ارتفاع حاد فى عدد ضحايا الضرب الوحشى وأغلبهم «من الذكور الذين يبلغ**

عمرهم من (١٥ إلى ٣٠ عامًا)»، لكن قام أيضًا العاملون بالمستوصف «بعلاج أربعة وعشرين صبيًا وفتاة في سن الخامسة وما هو أدنى من ذلك» خلال الأسابيع الماضية، وكذلك عالجوا كثيرًا من الأطفال الأكبر سنًا. فعلى سبيل المثال: قاموا بعلاج طفل في السابعة من عمره أحضروه للمستوصف «في حالة نزيف كلوي وتعلوه علامات ضرب بالعصى». وطبقًا لما يرويه الأطباء، والعاملون في الإغاثة، فإن الجنود الإسرائيليين يقومون بالضرب والركل، وضرب الأطفال بالعصى على نحو روتيني[٢٧].

وتوجد إحدى الحالات التي وصلت إلى ساحات المحاكم، ومن ثم أعاروها اهتمامًا شديدًا (في إسرائيل). وتتحدث تلك القضية عن القبض على أربعة جنود بوحدة «صفوة»، واتهامهم بضرب أحد سكان مخيم جبالايا حتى الموت في (٢٢ أغسطس). ونشرت صحيفة هاآرتز الإسرائيلية تفاصيل هذه القضية لأول مرة بعد شهر من حدوثها. فبعد أن قام بعض الأطفال برمي الأحجار، اقتحم عشرون ضابطا منزلاً، وشرعوا في ضرب والد أحد الأطفال المشتبه في أنه قام بقذف الأحجار، ويدعى الأب هاني الشامي. أخذ الجنود في ركله وضربه بالعصى والأسلحة، ثم قفز فوقه الجنود من على السرير، في حين كان ملقي على الأرض، وكانت رأسه تنزف من جراء ضربه بالعصى. وقام أيضًا الجنود بضرب زوجته، وعندما وصل أحد الضباط ووجد أن الرجل المجروح بشدة ينزف بغزارة، أمر بنقله إلى مكاتب الإدارة العسكرية، وليس إلى المستشفى؛ فهذا إجراء روتيني. وأخبروا العائلة بعد ذلك أن هاني الشامي لقي حتفه. وصرح جنديان من نفس هذه الوحدة: «لقد قمنا بضربه حقًا، بل وبعنف لكن من الأفضل أن نكسر عظام الناس بدلاً من ضربهم بالرصاص»، وذلك ترديدا لما يقوله وزير الدفاع، ثم أضافوا «لقد فقدنا صورتنا الآدمية»[٢٨].

وبعد الإعلان عن حالات الاعتقال، انكشف للعامة أفعال وحشية أخرى يقوم بها أفراد اللواء، ونسوق على سبيل المثال قصة الصحفي القادم من مخيم البرج للاجئين، الذي دخل المستشفى بعدما اقتحم الجنود منزله، وأجبروه على أن يركع على يديه وركبتيه، وأن ينهق كالحمار بينما كانوا يضربونه على خصيتيه،

ويطنه وظهره، بالعصى وأسلاك الكهرباء لمدة نصف ساعة، ثم هشموا نظارته وصرخوا : «والآن سوف تصبح حماراً أعمى»، ووصف الجنود لواء چيڤاتى بأنه «لواء لا قانون له»، وألقوا اللوم على القائد و«التوجه اليمينى»، وكذلك وحدات أخرى من هسدار إيشڤوت، وهى مدارس دينية عسكرية للتدريب، معروفة بتعصبها لأقصى اليمين[٢٩].

وأفرجت المحاكم عن الأربعة من الجنود الذين اتهموا بقتل الرجل، فى حين استمرت المحاكمة، وذكر ذلك باقتضاب دون تعليق صحيفة «چيروساليم پوست»، وروت الصحافة العبرية القضية التى حذفوها من النسخة التى صرحوا بها لجمهور القراء فى الخارج.

شهد أحد الجنود فى المحاكمة بأنهم «قاموا بعمليات الإذلال والضرب لتمضية الوقت»، وأضاف آخر بقوله : إن كرش الشامى الناتئ كان مضحكًا جداً للجنود، وكان «هدفًا للضرب»، وشهد ضابط بأنه هدد بقتل الشامى ؛ لأن «أنينه أزعجنى» «فصرخت فيه كى يصمت وإلا قتلته». وأضاف قائلاً فى شهادته : إنه طلب من أحد الأطباء فى المجمع العسكرى الذى أحضروا إليه الشامى بعد ضربه أن يعالجه، لكن الطبيب رفض مطلبه، وأعطى أمرًا فقط بمسح الدم من على وجهه. وواصل الشاهد قائلاً : توافد فى هذا اليوم كثير من العرب على مقر القيادة، وكانت أيديهم مقيدة، وأعينهم معصوبة، وكان الضباط والجنود يضربونهم بوحشية. وعند سؤاله لماذا لم يعتن بالشامى أجاب الشاهد قائلاً : «لم آبه بهذا العربى الجريح ؛ لأنه ينتمى لفصيلة العرب التى ترغب فى قتلنا». وشهد الجنود أن «فى اللحظة التى تقبض فيها على أى ممن يحدثون الشغب يجب عليك ضربه . . . حتى ولو لم يقاوم، وذلك لردعه».

ويأمر القادة الفرق العسكرية بأن «يكسروا أرجلهم حتى لا يتمكنوا من المشى، وأن يكسروا أيديهم حتى لا يتسنى لهم بعد ذلك قذف الحجارة». وصرح قائد جماعة بقوله : إنه يعطى «أوامر لا لبس فيها» بضرب أى مشتبه «لشل حركته لشهر أو اثنين» وذلك «من الضرورى» ـ كما جاء ذلك على لسانه فى الشهادة التى

أدلى بها ـ لأن «سجن المشتبه فيهم يشبه أخذهم لأحد المؤتمرات التدريبية لمنظمة التحرير الفلسطينية». **والضرب داخل المنازل، ما هو إلا مسألة تتم على «نحو يومى» فى غزة .**

وقبلت المحكمة العسكرية الالتماس الذى قدمه الدفاع، وكان قرار القضاء كالتالى: «**يوجد أساس للدعوى المقدمة بأن المتوفى ضربه الجنود فى معتقل عسكرى، لكن وللأسف الشديد لم تفلح التحريات فى تحديد هويتهم**».

وعلاوة على هذا نجم عن احتجاز الجنود لفترة ثلاثة وثمانين يومًا «حدوث توازن صحيح بين متطلبات الجيش وطبيعة براءتهم وطبيعة العدالة»، فنحن نتعامل مع جنود «يؤدون واجبهم العسكرى، وليس مع مجرمين» وكان ذلك هو حكم المحكمة.

وعلق زيڤا ياريف على الحدث بقوله : «لم ينكر أحد أنهم ضربوا رجلا عربيا أعزل فى عقر داره، وأنهم كسروا عصا أو اثنتين على رأسه على مرأى من أطفاله، وأنهم قفزوا عليه بأحذيتهم»، لكن لا توجد عليهم مسئولية قانونية؛ لأن هذا الضرب ربما كان ليس السبب الحقيقى للوفاة «كما لو كان لا يوجد قانون يحظر ضرب المدنيين بوحشية أو كسر عصا على جسد رجل برىء، كما لو كان لا يوجد قانون لردع الهجمات الغادرة أو الإيذاء الجسدى المروع»[٣٠].

ولاحظ المراسل العسكرى لصحيفة هاآرتز تناقص عدد «الاستثناءات» التى وضعوها على ساحة القضاء، والسبب فى ذلك هو أن «الاستثناءات أصبحت شيئا معتادا». ولم يفهم جنود چيڤاتى مثل أعضاء وحدة صفوة المظليين الذين حاكموهم «السبب حول هذه الضجة»! فهم لم يتصرفوا بطريقة تختلف عن تلك التى تصرف بها الجنود بوحدات أخرى، وأنهم كانوا ينفذون الأوامر ويفعلون تمامًا ما هو متوقع منهم –ويعتبر الضرب الوحشى للسجناء والمدنيين العرب فى منازلهم، أو فى الشوارع ـ ببساطة ـ جزءًا من نمط حياتهم اليومية، ومن ثم تعتبر محاكمتهم دون وجه حق، ومن الجلى أن المحكمة صدقت على ذلك.

وتبـدو الآن الكلمـة العبـرية «هاريج» والتى تعنى المعنى الحـرفى «استثناء» مستخدمة لتعنى «فعلا وحشيا»[٣١].

وتعتبر السلطات الأفعال الوحشية مجرد روتين. ويروى الطبيب ماركوس ليڤين الذى استدعوه فى الخدمة العسكرية جنديا احتياطيا فى المركز الطبى بمخيم الإيواء «الأنصار ٢» أنهم كلفوه بمهمة فحص السجناء «قبل وبعد الاستجواب»، وأخبر الأطباء العاملون بالمركز ليڤين أن ذلك ليس بالشىء الخاص، ففى بعض الأحيان، هناك بعض الأطراف المكسورة. فعلى سبيل المثال: أحضروا بالأمس طفلاً فى الثانية عشرة من عمره، وكانت كلتا قدميه مكسورتين بعد عملية الاستجواب. فتوجه ليڤين للقائد الذى قضى بالجيش ستة عشر عامًا ـ حتى يخبره: «اسمى ماركوس ليڤين وليس چوزيف، ولأسباب تتعلق بالضمير، فأنا أرفض أن أخدم فى مكان يذكرنى بالدول الديكتاتورية فى أمريكا الجنوبية». لكن الغالبية لا تؤرقها ضمائرها، أو تنظر فى الاتجاه الآخر. وأخبره أحد الأطباء «بعد مرور عدة أيام سوف تعتاد على هذا»[٣٢].

ويذكر الكاتب الإسرائيلى دان ألماجور فيلما تليفزيونيا رآه فى انجلترا فى الذكرى الثلاثين لاندلاع الحرب العالمية الثانية، يسألون فيه كثيرا من الضباط الألمان الذين تم تسريحهم من السجن ـ بعد أن قضوا فترة عقوبة بالسجن لاعتبارهم مجرمى حرب ـ لماذا اعتنوا بتصوير الأفعال الوحشية التى شاركوا فى تأديتها؟

فرد أحد الضباط قائلاً: «لم نقم بتصوير كثيرين منهم حتى يصبحوا سجلات تاريخية» لكن «حتى يصبحوا مادة نعرضها على الأطفال عندما نذهب لمنازلنا فى عطلة نهاية الأسبوع، فكانت مصدر تسلية عظيمة للأطفال» الذين حرموا من أفلام ميكى ماوس بسبب الحرب.

وتذكر ألماجور هذا الفيلم عندما قرأ شهادة جنود لواء چيڤاتى الذين وصفوا مقدار تسليتهم بكرش هانى الشامى الناتئ «الجذاب»، والذى كان «هدفا رائعا للضرب». وواصل ألماجور حديثه ووصف زيارته للضفة الغربية مع ضابط بلواء

التعليم برتبة رائد الذى وصف بكبرياء كيف ضرب الناس بعصا، وانضم لجماعة من الضباط الآخرين، وبعض الرجال والنساء **الذين انفجروا ضاحكين عندما سمعوا حكايات رواها رجل من اليمين المتطرف على رأسه قلنسوة يهودية، يحكى فيها كيف هرس بالبلدوزر منازل استهدفها البوليس السرى، بما فى ذلك أحد المنازل التى لم تكن من الأهداف المرجوة لكن كان يقع بين منزلين، بل ودمر فى طريقه حانوتًا عندما كان يستدير بالبلدوزر.**

استدعت كلمات ألماجور التى تشوبها المرارة الذكريات، ومن بينها حادثة لا يمكن لى أن أنساها حدثت منذ أربعين عامًا، عندما كان يتم عرض فيلم تسجيلى مرعب عن قصف هيروشيما فى ـ لكثير من التسلية ـ «منطقة المقاومة» الواقعة فى وسط مدينة بوسطن، وكان يعرض على أنه فيلم إباحى! . ظهرت قصة أخرى فى عدد شهر مارس (١٩٦٨م)، لصحيفة نيويورك تايمز مباشرة عقب هجوم تيت، تصف القصة ـ ببعض الانزعاج ـ كيف عطَّل المتظاهرون عرضًا بمعرض العلوم بشيكاجو، حيث يمكن للأطفال «أن يركبوا طائرة هليوكوبتر يتظاهرون فيها بقصف مواقع فى وسط مرتفعات ڤيتنام». وتضمن ذلك كوخ أحد الفلاحين الذى كان مصدر إزعاج العمليات البغيضة[٣٣].

«إنه بالفعل لمن المستحيل ـ كما يبدو ـ أن تربط بين هذه الحكايات، أو تطلب تأويلها أو تبحث عن المسئول، ففى كل يوم تظهر قصة جديدة». تلك كانت كلمات زڤى چيلات الذى كان يعمل على تسجيل العمليات الوحشية على الأراضى الفلسطينية بعناية وإخلاص، بينما كانت القوات المسلحة تلجأ إلى إجراءات أكثر وحشية؛ لقمع الانتفاضة الفلسطينية.

بعد ذلك يأخذ فى وصف قرية بيتا التى اكتسبت سمعتها السيئة بسبب مقتل فتاة يهودية هناك فى مستهل إبريل (١٩٨٨م)، فقد قتلها حارس إسرائيلى جن جنونه، بينما كان مصاحبًا لبعض المتنزهين بعد أن قتل اثنين من القرويين. وتم سجن شقيقة أحد الرجال المقتولين -والتى كانت حاملاً فى ثلاثة أشهر- بسبب أنها ألقت بحجر على قاتل شقيقها، واستمر سجنها حتى اليوم السابق لولادة

الطفل، لكن لم تحاكم السلطات الحارس الإسرائيلى الذى قتل ثلاثة أشخاص لأن ـ وذلك كما جاء على لسان الكولونيل رانان چيسن المتحدث باسم الجيش ـ «أعتقد أن هذا الحادث الأليم وتداعياته فى حد ذاته عقاب». وظل آخرون من سكان بيتا بالسجن لثمانية أشهر دون الحكم عليهم، وسمحوا فقط لواحد من أفراد العائلة أن يحضر جلسات المحكمة العسكرية.

وحكمت المحكمة بالسجن لمدة ثلاثة أعوام على أربعة من سكان هذه القرية؛ لأنهم ـ طبقًا للزعم ـ ألقوا أحجارًا قبل أن يقتل الفتاة اليهودية حارسها، واستحقت هذه القصة بعض الكلمات فى الفقرة رقم إحدى عشرة من أحد تقارير الأسوشييتد پرس (AP) بجريدة التايمز.

وقبل الحادث بعشرة أيام، نشرت التايمز الحكم على أحد المستوطنين اليهود بالسجن لمدة عامين ونصف، وهى أقل عقوبة يمكن الحكم بها فى ظل القانون لقتله راعيا عربيا وجده يرعى أغنامه بالقرب من مستوطنته. ولقد طردت السلطات سكان بيتا من قريتهم، ودمروا منازلهم، ودمروا أملاك القرية، ولم يسمحوا للقرية بتصدير زيت الزيتون لأوروپا، والذى يعتبر مصدر الدخل الرئيسى لها، بالرغم من رفض إسرائيل شراءه.

وقبل ذلك بأسبوعين، زار چيلات القرية عندما قتل جنود إسرائيليون طفلاً يبلغ من العمر اثنتى عشر عامًا بإطلاق الرصاص على مؤخرة رأسه، وهم على مقربة منه، فلقد فتكوا به بينما كان يحاول الفرار من الجنود الذين شاهدهم عندما كان يغادر منزله، وتركوه ينزف على الأرض على الأقل خمس ساعات، وذلك طبقًا لما أدلى به الشهود. وبالرغم من أنه لم يعد يتوافر لديه أى قوة أو عزيمة. ويواصل چيلات قص كثير من الحكايات تروى عن الفزع، والقسوة، والإذلال، فى حين تبلدت أحاسيس حتى من يقرؤها ـ وهى طائفة تتضمن قلة قليلة ممن يدفعون الثمن[٣٤].

ولقد ذكرت فقط عينة ضئيلة من «الاستثناءات التى يمكن الندم عليها» والتى «دون شك» تعزى إلى «عدم الخبرة» و«الإحباط» وجميعها أعمال وحشية

تزايدت بحدة فى منتصف عام (١٩٨٨م)، عندما تراجعت التغطية الإعلامية الأمريكية لها فى ظل وابل من الانتقادات الناجمة عن المعاملة غير العادلة للإسرائيلين العزل، وإن لم يكن ذلك بسبب العداء الخفى الذى يكنونه للسامية. وفى غضون ذلك، تزايد الندم والعويل حول المحن التى تمر بها إسرائيل، بعض المبالغات العرضية التى يثيرها البعض ممن ساعدوا فى إنشاء أساس لما يخشونه الآن. ويستمر مسلسل الأعمال الوحشية فى حين تشيح الصحافة بناظرها، فى حين أن من فى يده التخفيف من حدة الموقف يلتزم الصمت، ثم يطمئنونا بأن ما يحدث ليس بالشىء الخطير، أو يحذروا من المشكلات التى سوف تواجهها إسرائيل، إذا لم تتخذ بعض الإجراءات لإقرار حقوق الإنسان فى فلسطين، إلا أن هذه المسألة فى الوقت الحالى لم تثر قلقهم.

وقلما تنشر الصحافة الإسرائيلية (وخاصة العربية) قصص الرعب هذه. وروى مسئول إسرائيلى يعمل بوزارة الخارجية بعد عودته من الخدمة الاحتياطية: «لا تصل العامة أخبار عن الغالبية العظمى من الأحداث القاسية والعنيفة التى تتم على الأراضى الفلسطينية». وقدر أن العامة قد تسمع عن حادث واحد من بين كل عشرة عند تصعيد العنف، فأصبح الوضع «حربا حقيقية»، فهى حرب كبرى يتم حجبها عن أعين دافعى الضرائب الأمريكية الذين يقومون بتمويلها، وذلك إسهامًا آخر للرعب تموله الدولة[٣٥].

ومن الحقائق الأخرى التى يتم إخفاؤها عن أعين دافعى الضرائب، العروض الحالية التى تذهب إلى أن الحل قد يكمن وببساطة فى «نقل» المتمردين من السكان من الأراضى المحتلة، وهى فكرة واهية تطفو على السطح من حين لآخر، لكن يعارضها غالبا بعض الخصوم فى خضم التعليقات والمناقشات على أساس أنه لا يمكن تحقيقها. **وفى منتصف عام (١٩٨٨م)، آثر ٤٠٪ من الإسرائيلين اليهود طرد السكان العرب من الأراضى، فى حين اعتبر ٤٥٪ منهم أن إسرائيل دولة شديدة الديمقراطية، وعارض ٥٥٪ منح المواطنين الإسرائيليين من أصل عربى حقوقا مساوية (على نقيض ما تروجه الدعاية، فلقد كان الوضع قاسيا بسبب حرمان هؤلاء من حقوق مساوية، مثل: حق الدخول لأغلب أراضى الدولة).**

واعتبر معظم الأدب الصهيونى أن الفلسطينين زوار مؤقتون على أرض إسرائيل ـ ربما كان ذلك من رأى المهاجرين الجدد الذين استمالتهم إسرائيل ضمن الجهود المبذولة لإعادة بناء دولة اليهود. واستشرت هذه الأقصوصة فيما بين المفكرين الأمريكيين أيضًا، ومن الصعب جدًا أن تعارض الجماعات الدينية المتشددة، والآخذة فى التزايد، وتتمركز خاصة بالولايات المتحدة ـ إزاحة السكان عن الأراضى؛ أولئك السكان الذين هم فى مرتبة أدنى من اليهود، بالنظر إلى جوهرهم، وذلك كما جاء على لسان الكاهن راف كوك رئيس الحاخامات الإشكيناز فى الفترة (١٩٢١ـ ١٩٣٥م)، وأضاف قائلاً: **«إن الفرق بين روح بنى إسرائيل . . . وروح من هم ليسوا باليهود [الأغيار] -على أى مستوى - أعظم وأعمق من الفرق بين روح البشر وروح الحيوان؛ لأن بين الروحين الأخيرتين [روح الأغيار وروح الحيوانات]، هناك فرق كمى فقط، ولكن الفرق بينهم وبين روح اليهود فرق كيفى»**[٣٦].

ومن يعتقد أن حتى الحل القائل بنقل سكان الأراضى الفلسطينية لن يجد قبولاً فى بعض المناطق بأمريكا الشمالية ـ مخطئون تمامًا.

ولقد أوضحت منذ زمن بعيد شخصيات موقرة فى اليسار الاجتماعى الديمقراطى بالولايات المتحدة، أن السكان الأصليين لما كانت تسمى فى الماضى فلسطين «يقعون على هامش الأمة»، ومن ثم قد «تهدأ» مشكلتهم «بمساعدتهم على أن يرحلوا؛ لأنه يتعين عليهم ذلك».

علق ألكسندر كوكبرن أنه لم يسمع أحد ولو مجرد الهمس، عندما أخذ اجتماع حزب الجمهوريين عام (١٩٨٨م) «يشجع وبرصانة مبدأ نقل الفلسطينين» بالكلمات التالية: **«قد يجذب توافر الوظائف وفرص متاحة أخرى كثيرة بالدول المجاورة، طاقات المزيد من الشباب لبناء عالم خاص بهم، وذلك أحرى من تدمير العالم الخاص بشخص آخر»**[٣٧]، **ويقصد بذلك [تدمير العالم الخاص بشخص آخر] النضال من أجل الحصول على حقوقهم من حكم عسكرى قاس، تدعمه وتموله الولايات المتحدة.**

(٣) لقاءات القمة[٣٨]

عند التحضير لاجتماعات الرئيس ريجان بجورباتشوف فى أثناء قمة واشنطن المنعقدة فى (١٩٨٧م)، صاغت الصحافة الأخبار بعناية، لتوكيد وصول الأخبار المناسبة للعامة، أقصوا عنها أخبار التصويت بالأمم المتحدة المناهضة لتصعيد سباق التسليح الذى تروج له الولايات المتحدة، فتلك رسالة غير مفيدة فى لحظة يتركز فيها الانتباه على إنجازات ريجان فى إقرار السلام بالعالم. ولم يكن من الواجب فقط وضع الرأى العالمى تحت طائلة مقص الرقيب فى وسائل الإعلام المستقلة، فحركة السلام المحلية لم تكن أقل شأنًا.

وبتلخيص التغطية الإعلامية للحدث، لاحظت منظمة المراقبة فير (FAIR)، أنه «تم اعتبار ـ فقط أن نقاد الجناح الأيمن الذين انتقدوا المعاهدة النووية (INF) هم الذين يستحقون تسليط بؤرة الأخبار عليهم». وأما عضو مجلس الشيوخ الجمهورى مارك هاتفيلد الذى وجه نقدًا لاذعًا لحكومة ريجان بسبب الانتشار النووى الذى اتسم بالطيش «فلقد قاموا بإقصائه من وسائل الإعلام القومية» وكان ذاك هو نفس مصير جماعة (SANE / Freeze)، وهى أكبر جماعة أمريكية داعية للسلام. وكان التجاهل من نصيب مؤتمرها الصحفى عن دور حركة السلام فى وضع أساس المعاهدة النووية (INF)، لكن وفى نفس اليوم أصبح مؤتمر صحفى آخر عقده حلف مناهضة التهدئة الذى شجبوا فيه ريجان وأطلقوا عليه اسم «أبله الكريملين» بمثابة «قصة إخبارية كبرى». ونشرت وسائل الإعلام إدانة چورج شولتز وزير الخارجية لحركة السلام، ودعوته التى وجهها لهم كى «يقروا بأنهم كانوا على جانب الخطأ»، لكن كان تعليق بريچيد شى أمين السلام بمنظمة (SANE / Freeze) على ذلك: «لم تتيحوا لنا ولو بوصة واحدة حتى نروى لكم القصة من وجهة نظرنا». وتم رفض الاتهامات السوفييتية الخاصة بمحاولة

الولايات المتحدة تقويض معاهدة (ABM)، لمسعاها وراء حرب النجوم، بل وأطلق عليها اسم «مذهبية»، و«عدائية» فى تقارير الأخبار بالتليفزيون، والتى عرضت تلخيص للمؤتمر بواسطة ريتشارد پيرل، الذى انتقد معاهدة INT من وجهة نظر اليمين المتشدد، وكذلك الصقر الديمقراطى سام نان الذى كان يؤدى دور الحمامة (مثلما ذكر توم بروكاو بمحطة NBC)، وكما هو معتاد كان يوجد نقاش لكن فى إطار الحدود اللائقة(٣٩).

وتضمن الجدول الرسمى لاجتماعات القمة دور ريجان كصانع للسلام، ولهفته على إقرار حقوق الإنسان، وكانت مهمة وسائل الإعلام فى ذاك الوقت هى توكيد هذين الجانبين من إنجازات الرئيس الأمريكى، وأصبح ممكنًا الإبقاء على الجانب الأول من خلال الترشيح الملائم للأوضاع. وأما الثانى فقد أرسوه بنفس رباطة الجأش. وعندما خطا جورباتشوف على أرض الولايات المتحدة فى مطار واشنطن أمام كاميرات التليفزيون، علق دان راذر منسق الأخبار بأن جورباتشوف سوف يركز على خفض التسلح لكن «سوف يقحم ريجان الاتحاد السوفييتى فى النقاش حول قضايا أوسع مثل حقوق الإنسان وأفغانستان ونيكاراجوا»(٤٠). وكان البعض شديدى العته لدرجة أنهم لم يسألوا عن سجل ريجان فيما يختص بحقوق الإنسان الرئيسية (كما هو الحال فى أمريكا الوسطى على سبيل المثال). وبالرغم من أنه لم يتماد أحد مثلما فعل دان راذر - الذى يتم انتقاده غالبًا لفرط ليبراليته - فى تأويل أن ما حدث فى نيكاراجوا هو تجاوز سوفييتى(٤١).

وأوضح فيليپ تاوبمان فى تقريره الإخبارى من موسكو، والذى تم نشره بالصفحة الأولى من جريدة نيويورك تايمز، أنه بالرغم من وعد جورباتشوف، فإنه لا يزال أمامه كثير ليتعلمه، فلا يزال «يعرب عن وجهة نظر سوفييتية عتيقة عن الولايات المتحدة: طبقة حاكمة يهيمن عليها كيان صناعى يديره الجيش، تسيطر على الحكومة وتستغل الغالبية العظمى من الأمريكيين، وتخلق مجتمعًا تتأصل فيه عدم المساواة الاقتصادية والظلم»، ولا يتوافق هذا الرأى «المنحرف أيديولوچيا» مع نظرة «أكثر حنكة للمحليين السوفييت، وكبار الزملاء الذين

يعرفون حقيقة الوضع بالولايات المتحدة» ومن ثم فهم يعون مدى بعد هذا المفهوم عن الواقع. واحتوى نفس العدد من جريدة النيويورك تايمز على مقال كتبه آدم والينسكى بعنوان «كيف يصير الحال عندما تكون فى الجحيم؟»، وأخذ هذا المقال فى تصوير واقع الحياة فى الأحياء الفقيرة بشيكاجو فى هذا المجتمع الخالى من عدم المساواة الاقتصادية والظلم والاستغلال![٤٢].

وحظى اجتماع قمة موسكو الذى عقد فى يونيو (١٩٨٨م) بالمعاملة نفسها. ومع وجود بعض الاستثناءات القليلة جداً، فظهر فى صفحات جريدة نيويورك تايمز تعليقات تراوحت بين الإعجاب بالدفاع الشجاع لريجان عن حقوق الإنسان (بالاتحاد السوفييتى)، إلى انتقاد استسلامه للروس، و تحوله المثير للفضول لاعتناق مبادئ لينين. ونقلت الأخبار اجتماع ريجان بالمتمردين السوفييت، وتم وصفه بأنه رجل «يؤمن بشدة» ببعض المبادئ القليلة البسيطة، وأهم خصاله الأساسية الواضحة هو عمله كداعية لحقوق الإنسان، وإرساء الطريقة الأمريكية. وأضاف الصحفيون أن «أفضل خطبة لريجان» كانت تلك التى وجهها للطلاب بموسكو التى أوضحت «قلق الرئيس الدائم ـ الذى يستحق الثناء عليه ـ إزاء حقوق الإنسان». وربما أظهر هذا القلق إعجابه المحموم بقتلة الإبادة الجماعية فى القيادة العسكرية بجواتيمالا، وتنظيمه لإرهاب الدولة فى السلفادور، ناهيك عن معاملته النبيلة للفقراء على أرض الولايات المتحدة[٤٣].

لكن تمت معاملة مؤتمر صحفى فى تشرش سنتر (Church Center) بالقرب من الأمم المتحدة، والذى عقده تحالف حقوق الإنسان بطريقة مختلفة، فلقد تجاهلت وسائل الإعلام المحلية مطلبهم بمراعاة حقوق الإنسان التى يتم انتهاكها فى الولايات المتحدة، والدول التى تعتمد على المعونة الأمريكية، وقام بالتحدث فى هذا المؤتمر المدير القانونى للاتحاد الأمريكى للحريات المدنية وممثلون من مركز الحقوق الدستورية والحركة الأمريكية الهندية، وجماعات حقوق السجناء، إلى ما شابه ذلك[٤٤].

وكانت بعض الصحف الأجنبية أكثر من كارهة لتناول جدول أعمال

واشنطن، وأوضح صحفيون من جريدة «جلوب أند ميل» بتورونتو، أنه مثلما كان ريجان «يشعر بأنه من الضرورى إعطاء الاتحاد السوفييتى محاضرة عن حقوق الإنسان» فى أثناء لقاءات القمة، **نشرت صحيفة نيويورك تايمز بعضًا من «الفضائح المذهلة» عمن يقومون بالتعذيب من الذين تسلحهم وتنصحهم الولايات المتحدة، بالهندوراس، وتفضيل المخابرات المركزية الأمريكية للطرق غير الإنسانية التى لا تترك آثاراً لها! بالرغم من أن القصة التى ظهرت بالتايمز عزفت عن ترديد تقرير إذاعة بى . بى . سى الذى أذيع منذ ستة أشهر ماضية، حول وجود موظفين أمريكيين فى الاجتماع الذى أمرت فيه فرقة الموت (باتاليون -٣١٦) ـ والتى تم تدريبها على يد الولايات المتحدة ـ بقتل قس أمريكى - الأب چيمس كارنى - بإلقائه من على ظهر طائرة هليوكوپتر[٤٥].**

وأما دور الولايات المتحدة بالهندوراس، و«مواصلتها» «للحرب القذرة» بالأرچنتين، فلا يعتبران «سجلاً يمكن التباهى به عن احترام كرامة وحرية الإنسان»، وعكف صحفيو «جلوب أند ميل» على إيضاح ذلك مع نشر بعض الأمثلة الخفيفة لإيضاح وجهة نظرهم. ويجب ملاحظة أنه كان بمقدور النيويورك تايمز أن تنشر هذا الموضوع، فى حين ـ على عكس نظيرتها الكندية ـ أنها وجدت أن ذلك لا يتعارض مع «قلق ريجان الذى يستحق الثناء عليه إزاء حقوق الإنسان» فى الكتلة السوفييتية . .

وأضافت جريدة نيوستيتسمان بلندن «يجب اعتبار أى ادعاء قائل بأن الرئيس الأمريكى يعمل من أجل الترقى الأخلاقى هو أكثر أنواع النفاق ترويعًا»، مع ملاحظة تأييده لذاك «المنبر لحقوق الإنسان» بالنسبة للإرهابيين التابعين للدولة بالسلڤادور وجواتيمالا و«الحملات الإرهابية المقيتة»، ضد المدنيين العزل فى نيكاراجوا.

وعلق أيضًا الصحفيون على «المفارقة الواضحة» فى عرض ريجان لجورباتشوف شريط ڤيديو لفيلم «الإقناع الودى» وهو الفيلم الأول فى تاريخ هوليوود الذى تم عرضه دون ذكر كاتب السيناريو لأنه بالقائمة السوداء عندما كان ريجان رئيسًا لاتحاد الممثلين والفنانين، ويطرد «المخربين» من الاتحاد خلال

فترة مكارثى فى مطاردة الساحرات! [الشيوعيين أو من يميلون للاشتراكية][*]، وأخيراً كان يؤكد أنه «لا يوجد شىء فى هولى وود اسمه القائمة السوداء». وعقب الصحفيون بقولهم: «قامت وسائل الإعلام الغربية بعرض الأدوار التى كان يقوم بها ريجان - فى موسكو - بقدر ما تستحق» و«تعى وسائل الإعلام الغربية مكانتها». فهم على صواب فيما يتعلق بالولايات المتحدة حيث يتوجب على المرء أن يبحث كثيراً حتى يجد ملاحظة متضاربة مثيلة[٤٦].

***

(*) يشير الكاتب إلى المحاكمات الشهيرة للساحرات فى مدينة سالم، تحت حكم الإيڤانجليكيين المتشددين، وحكموا بالحرق على عدة نساء - المترجمة.

(٤) وسائل الإعلام والرأى العالمى

يتبين من حركة التصويت بالأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٨٧م فى أثناء انعقاد قمة واشنطن، وكذلك من معالجتها كما تم ذكرها بالنص، وجود نموذج أكثر عمومية. **فخلال السنوات السابقة تزعمت الولايات المتحدة حركة الاعتراض بالڤيتو فى قرارات مجلس الأمن. وبدءاً من عام (١٩٦٧ وصولا إلى عام ١٩٨١م)، قامت الولايات المتحدة باستخدام حق الڤيتو ضد سبعة قرارات تدين الممارسات الإسرائيلية فى جنوب لبنان، وتقر بحقوق الشعب الفلسطينى، وتستهجن تغيير إسرائيل لوضع القدس، وبناءها للمستوطنات على الأراضى المحتلة.**

وفى كل مرة اتخذت الولايات المتحدة وحدها موقف المعارضة. ولجأت إدارة ريجان إلى استخدام حق الڤيتو ضد ثلاث عشرة قضية مماثلة. ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة كانت الدولة الوحيدة التى استخدمت حق الڤيتو[٤٨].

وكانت أيضًا الولايات المتحدة منفردة، أو ربما ساندتها قلة قليلة، عند معارضة أو استخدام حق الڤيتو ضد قرارات الأمم المتحدة الخاصة بجنوب إفريقيا، وقضايا التسليح وأمور أخرى.

ولم تنشر الصحف غالبًا الأخبار حول مسائل التصويت هذه أو ربما ذكرتها فقط فى شكل هامشى. وعلى وجه العموم تتخذ الأخبار التى تتعلق بالأحداث الجارية الشكل المألوف لدى الصحافة التى تقع تحت سطوة الحكومة كما أوضحت الأمثلة السابقة. ولسوف أذكر مثالاً توضيحيًا آخر: **فى نوڤمبر (١٩٨٨م)، صوتت الجمعية العمومية للأمم المتحدة (١٣٠ صوت ضد ٢)، (وهما الولايات المتحدة وإسرائيل) لصالح القرار الذى «يدين» إسرائيل «القتل وجرح فلسطينيين عزل»، فى غمار قمع الانتفاضة الفلسطينية «واستهجنت بشدة» ازدراءها**

لقرارات مجلس الأمن السابقة التى تدين أفعالها فى الأراضى المحتلة، ونشرت هذا صحيفة نيويورك تايمز. فذكرت الفقرات الثلاث الأولى بالمقال الحقائق الأساسية، لكن تم تكريس باقى المقال (عشر فقرات) لشرح موقف الولايات المتحدة وإسرائيل، ولمن امتنعوا عن التصويت، و«الوضع العرب المزرى نسبيًا» فى القرارات السابقة. فتحول كل ما سمعناه من مؤيدى القرارات إلى تحفظات؛ لاكتشافهم أن هذا القرار «غير متوازن»(٤٩).

وأثارت عزلة الولايات المتحدة بعض القلق، ففى عام (١٩٨٤م) كرست جريدة نيويورك تايمز مقالة كبرى لهذا الموضوع كتبها مراسلها الصحفى لدى الأمم المتحدة ريتشارد برنشتين(٥٠)، فأوضح قائلاً: «توجد كثير من الأصوات»، التى تسأل «ويعلو صوتها رنة من الشك والألم»، عما إذا كانت للأمم المتحدة أية قيمة على الإطلاق. وواصل قائلاً: «فهناك شعور متزايد بأن الأمم المتحدة أصبحت تكرر نفسها، ومتكلفة ومتطرفة ومناهضة للديمقراطية، حيث أضحت بقعة تهاجم فيها الدول الولايات المتحدة بتحد ظاهر، بل وامتد ذلك الهجوم حتى من قبل الدول التى تربطها بالولايات المتحدة أواصر ثنائية حميمة». «وعلى مدار السنوات القادمة -دون شك فى هذا إلا بنسبة ضئيلة- سوف يهيمن على الأمم المتحدة ما يسمى بأيديولوچية العالم الثالث» ـ وذلك كما يرى أغلب أعضاء الأمم المتحدة ـ وأن هجومها ضد الولايات المتحدة «مكثف ومن طرف واحد».

ويستمر هذا الحال بالرغم من الإدانات التى توجهها الأمم المتحدة سنويًا والخاصة بوضع الاتحاد السوڤيتى فى أفغانستان، وعلاوة على هذا تقارير الأمم المتحدة الدائمة عن انتهاك حقوق الإنسان هناك، وتصويت مجلس الأمن الذى يشجب إسقاط السوڤييت لطائرة من طراز (KAL 007)، على الأراضى السوڤييتية، **فى حين لم تظهر على الساحة أى ردود أفعال إزاء إسقاط البحرية الأمريكية لطائرة مدنية إيرانية فى المياه الإقليمية الإيرانية راح ضحيتها (٢٩٠) إنسان. وكذلك كان الحال إزاء هجوم الولايات المتحدة على ڤيتنام الجنوبية، وبعد ذلك على الهند الصينية، فلم يقم أحد بشجبها أو تعريضها للاستجواب.**

فى الواقع ـ كما أشارت شيرلى هازارد «على مدار كل هذه الأعوام لم تخضع مسألة الحرب فى ڤيتنام لمناقشات الأمم المتحدة»(٥١) .

وصرح برنشتين استكمالاً لمقاله الذى يوضح تقهقر دور الأمم المتحدة، بأن كلاً من مجلس الأمن والجمعية العمومية، قد قام بشجب غزو الولايات المتحدة لجرانادا، بما فى ذلك أغلب دول حلف شمال الأطلنطى ودول أخرى من حلفاء الولايات المتحدة .

ولم تفلح حتى جهود سفيرة الأمم المتحدة چين كيرك پاتريك -التى تم نعتها بأنها ربما كانت الوحيدة التى تتمتع بالعقل الأكثر حكمة فى العالم بأسره (وهى عبارة بالتأكيد أثارت بعض الضحكات الخافتة هناك) ـ عندما يصر« الهراء الملفق عن العنصرية والاستعمار والفاشية»، والهجمات ذات الطابع «الطقوسى» على الولايات المتحدة فى بقعة كانت تعد سابقًا فى أيام الرخاء مكان «الحوار العقلانى»، عندما كانت هناك «أغلبية أوتوماتيكية» تعضد مواقف الولايات المتحدة .

ويختتم برنشتين مقاله قائلاً : «والسؤال المطروح» هو :

«ليس لماذا انحرفت سياسة الولايات المتحدة عن سياسة باقى الدول الأعضاء، بل لماذا فشلت أكبر قوة ديمقراطية فى العالم فى أن تكسب تأييداً لآرائها فيما بين المشتركين فى مناقشات الأمم المتحدة. وفيما يبدو أن الإجابة تندرج تحت عاملين أساسيين .

أولهما (وهو العامل الرئيسى) هو الهيكل والثقافة السياسية المتواجدة فى العالم بأسره، والتى تنزع إلى عزل الولايات المتحدة وتصويرها فى شكل الفتى الشرير أيديولوچيا .

أما السبب الآخر فهو فشل أمريكا فى أن تلعب لعبة الديپلوماسية المتعددة الأطراف باحتراف كاف» .

وباختصار فإن السؤال المطروح هو : لماذا أصبح العالم خارج الإطار المرسوم؟!

لكن فى عام (١٩٧٢م)، أعرب عضو مجلس الشيوخ الأمريكى ويليام فولبرايت عن رأى مخالف عندما أثارت سياسات الولايات المتحدة سخطه فقال: «بما أننا قمنا بالسيطرة على الأمم المتحدة لسنوات طويلة بإحكام وسهولة مثلما يسيطر الرئيس على أتباعه، فمن ثم اعتدنا على فكرة أن الأمم المتحدة مكان يتسنى لنا فيه أن نضع رغباتنا حيز التنفيذ».

وعلق إيفان لوارد فى كتابه «تاريخ الأمم المتحدة»، بقوله: «دون شك لو كانت الدول الشيوعية تشكل الأغلبية لكانت تصرفت حسب هذا المنوال، لكن تصرف الغرب كان . . . إساءة لاستخدام السلطة. فكان إساءة لدرجة أنه كان يجب على نفس هؤلاء الأعضاء الغربيين أن يأسفوا عليها أسفًا شديداً، عندما تغير مرة أخرى ميزان القوة، وأمسكت أغلبية أخرى زمام السيطرة على المنظمة» مما أفضى إلى «غضب وليس ندم» وذلك مثلما علقت شيرلى هازارد عند استعراضها دراسة لوارد[٥٢].

وتواصل هازارد وصف كيف تأتى للولايات المتحدة ـ بمساعدة الأمين العام تريجفى لى – أن تقوض إنشاء «خدمة مدنية عالمية مستقلة»، فى الأمم المتحدة « قد توفر وتقترح إصلاحات محايدة للحفاظ على المبادئ التى اشتركت فيها الحكومات اسميا فى سان فراسيسكو، عند تأسيس الأمم المتحدة.

وتشير شيرلى هازارد إلى إصرار الولايات المتحدة على السماح لمكتب المباحث الفيدرالى بأن يجرى مطاردات تشبه «مطاردة الساحرات» من أجل السيطرة على اختيار جهاز العاملين، وفتح «بوابات . . . للتعيينات السياسية» وأن تخاطر بوضع المنظمة.

وتصف شيرلى هازارد بالتفصيل فى الدراسة التى أجرتها عن «تدمير الأمم المتحدة لذاتها»، عملية مطاردة الساحرات، فتوضح كيف أصبحت «غالبية القوة الدولية، العاملة بأمانة الأمم المتحدة، خاضعة لاختبارات مكتب المباحث الفيدرالى، وموافقته، وذلك باتفاق سرى مع وزارة الخارجية، الأمر الذى ليس له أى سابقة، سوى مرسوم موسولينى الخاص بعصبة الأمم المتحدة».

وكان هذا الاتفاق السرى «علامة بارزة فى علاقات الأمم المتحدة، والنقطة التى يمكن التحقق منها، والتى عندها سلمت الأمانة الدولية نفسها للأبد، وهى فى أعوامها الأولى لأيدى المصلحة القومية . . . ويعد ذلك انتهاكًا مباشراً لدستور الأمم المتحدة» . وأردفت ذلك ببيان أن : لو كان قد تم كشف النقاب عن اتفاق مماثل مع الاتحاد السوفييتى «لكانت صيحة احتجاج دولية تعالت، والتى - وفى كل الاحتمالات - تنادى بحل الأمم المتحدة نفسها»، لكن فى هذه الحالة مرت الفضيحة فى صمت، تبعًا للاتفاقات المعتادة . وخوفًا من فقد المخصصات المالية التى تقدمها الولايات المتحدة، انصاعت الأمم المتحدة لذلك الوضع .

وتختم هازارد مقالها بإعلان «كان مبدأ الولايات المتحدة فى مصطلح «الدولى» - ولا يزال - فى أحسن أحواله ضربًا من أحادية الجانب الحميدة التى يتم فيها تنفيذ السياسات الأمريكية دون معارضة، وذلك لصالح الجميع»(٥٣) .

ويفسر حكم هازارد رأى الولايات المتحدة البيِّن، وكذلك موقف وسائل الإعلام إزاء الأمم المتحدة عبر السنين .

فعندما كانت الأمم المتحدة أداة سهلة للانقياد وراء الولايات المتحدة، تزايدت صيحات السخط حول سلبية السوفييت، وجاهد علماء الاجتماع الأفذاذ أن يجدوا أصول ذلك فى الثقافة الروسية، وفى الممارسات المتبعة فى تنشئة الأطفال، وبعدما وقعت المنظمة تحت سطوة «استبداد الأغلبية»، أو كما قد نسميها «الديمقراطية» -تحولت الأوضاع إلى حالة من «الشك والألم»، مع إجراء تأملات عميقة المستوى حول القصور الثقافى للأغلبية الجاهلة .

وتم اتباع مواقف مماثلة إزاء منظمات دولية أخرى . فعندما رفض أعضاء وفد أمريكا اللاتينية خلال اجتماع منظمة الدول الأمريكية (O.A.S) أن ينصاعوا لرغبة الولايات المتحدة عندما حاول أنصار ريجان الأسخياء خلع الچنرال نورييجا من منصبه فى پنما، ذلك لأنه أصبح لا طائل أو نفع منه . علقت مراسلة جريدة التايمز «إلين سيولينو» بأسًى قائلة : «فقدت منظمة الدول الأمريكية بمرور السنين كثيراً من السلطة المخولة لها كضمير لأمريكا اللاتينية» . (ظهر هذا المقال فى عدد

(٢٩ فبراير ١٩٨٨م)، وترجمة هذا التعليق : أنها لم تعد منصاعة لأوامر الولايات المتحدة.

ويفترض فى جميع الأنحاء ـ وذلك شىء خارج نطاق المناقشة ـ أن ما تفعله الولايات المتحدة وما تمثله هو صحيح وصالح، أما إذا فشل الآخرون فى معرفة صحة ذلك الرأى فهم مخطئون بالتأكيد، فلا تظهر السذاجة دون وجود شىء من الممارسات الطفولية ـ لكنها سرعان ما تنزوى عندما نكتشف كيف تحولت إلى أداة للعذاب والألم.

ولكونها أغنى وأقوى دولة فى العالم، تواصل الولايات المتحدة إلهاب ظهور الآخرين بسوطها. نشرت جريدة «التايمز» أن «من المحتمل أن ترجع منظمة الدول الأمريكية برنامج المعونة لما تبقى من العام؛ بسبب حلول أسوأ أزمة مالية فى تاريخها».

والسبب وراء ذلك كالآتى : يعزى نصف العجز بميزانية هذه المنظمة والذى يبلغ ٢٠ مليون دولار أمريكى فى (عام ١٩٨٨م)، إلى خفض المساهمة الأمريكية، فى حين أن ثلثى الديون المستحقة للمنظمة، والتى بلغت (٤٦ مليون دولار أمريكى) على الولايات المتحدة ـ وكان ذلك فى نوفمبر (١٩٨٨م). وأعلن الأمين العام للمنظمة : «إن الوضع لخطير جدًّا لدرجة أصبح فيها جوهر المنظمة فى خطر». وحذر المسئولون بمنظمة الدول الأمريكية من أنه سوف تتسبب الأزمة المالية فى تقليص برامج التنمية بأكملها، وأضافوا أن «احتدم النقاش منشأه الآراء شديدة التعارض حول دور المنظمة فى نصف الكرة الجنوبى»، مع معارضة الولايات المتحدة لبرامج التنمية التى كان المستفيدون منها يفضلونها.

وأعلن رئيس لجنة «بين الدول الأمريكية» للسيطرة على تعاطى المخدرات بمنظمة الدول الأمريكية أن «سوف يتوقف أيضًا برنامج مكافحة المخدرات مع نهاية هذا العام»، فى حين وبخت إدارة ريجان دول أمريكا اللاتينية لفشلها فى السيطرة على تدفق المخدرات داخل الولايات المتحدة.

ومنشأ تخفيض المعونة المالية التى تقدمها الولايات المتحدة للمنظمة هو انتقاد

المسئولين بالإدارة الأمريكية، وبعض أعضاء الكونجرس للمنظمة؛ «لأنها تقاعست عن اتخاذ إجراءات أكثر حزما ضد نيكاراجوا والچنرال نورييجا»(٥٤).

وأوضح أحد أعضاء الكونجرس قائلاً: «لم نكن راضين لأننا لم نحظ من أدائهم بما يساوى دولاراً واحدا من أموال دافعى الضرائب الأمريكية»، ونجحت إدارة ريجان ذات التخطيطات البلطجية فى أن تخلق مساندة عبر نصف الكرة الجنوبى للچنرال المكروه جداً نورييجا؛ لانزعاجهم من تدخل الولايات المتحدة الصريح بعدما انقلبت فجأة ضده.

وتواجه الأمم المتحدة حاليًا نفس هذا النوع من المشكلات؛ لأنها لم تعد حصيفة بشكل كاف يجعلها تعمل كجهاز خاضع لنفوذ الولايات المتحدة. وتعد الولايات المتحدة حاليًا أكبر المدينين، حيث بلغ إجمالى مديونياتها لها (٤١٢ مليون دولار أمريكى) فى (سبتمبر ١٩٨٧م)، وتليها فى المرتبة الثانية البرازيل بإجمالى مديونيات (١٦ مليون دولار أمريكى)، وأعلن الاتحاد السوڤييتى فى ذلك الوقت أنه سوف يقوم بتسديد جميع ديونه الكبرى. وفيما مضى عندما كان الاتحاد السوڤييتى هو المتهم فى هذا الأمر، ساندت الولايات المتحدة رفع طلب إلى المحكمة الدولية؛ كى تصدر قانونا بشأن دفع الديون، وصدَّقت حكم المحكمة بوجوب تسديد الأعضاء ديونهم بأنفسهم. لكن الظروف تغيرت الآن، ومن ثم لم يعد دفع الديون إجباراً مقدسًا. وتبعًا لأقوال بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة الذين تكتموا نشر حقيقة الأمر القائلة: بأن الأمم المتحدة «تدفع بطريقة غير مباشرة من (٤٠٠ إلى ٧٠٠ مليون دولار أمريكى) سنويًا للولايات المتحدة وللمشروعات الاقتصادية بنيويورك»(٥٥).

لا يتم تسليط الضوء إعلاميا بطريقة جيدة عندما يخدم ذلك أهداف غير مرغوب فيها، ومثال واضح على هذا هو الجهود المبذولة لحل توترات الحدود، ونادراً ما يتم نشر ذلك فى حالة دولة معادية، وبخاصة عندما تكون ضحية من ضحايا هجوم أمريكى، والدليل على ذلك عروض نيكاراجوا الخاصة بمراقبة الحدود.

ولسوف أروى مثلاً إضافيا آخر : فى (مارس ١٩٨٨م) خلال الإضراب الذى حدث فى نيكاراجوا ضد الكونترا، الذى أفضت تداعياته إلى إضافة بعض الكيلومترات للمنطقة الواقعة تحت سيطرة الكونترا فى الهندوراس، أثيرت تعليقات كثيرة غاضبة حول عدوان الساندينيستا وتهديدهم للهندوراس المسالمة، وطالبت نيكاراجوا أن يقوم مراقب يتم تعيينه من قبل الأمم المتحدة بفرض مراقبة على الحدود الفاصلة بين نيكاراجوا والهندوراس. ولقد أدى هذا الإجراء إلى اجتثاث تلك المخاوف، وذلك فى حالة ما إذا كانوا جادين منذ البداية. لكن الهندوراس رفضت دعوة نيكاراجوا بتعيين مراقبين من قبل الأمم المتحدة ـ وذلك كما أفضى المتحدث باسم الأمم المتحدة للصحافة. وطالبت كذلك نيكاراجوا محكمة العدل الدولية أن تقوم بإجراء تحقيقات حول الغارات المسلحة، التى زعموا أن الهندوراس تقوم بها. ومن الجلى أن النيويورك تايمز لم تذكر أى أخبار عن تلك الحقائق التى آثرت أن تنشر أنه قبل ذلك بثلاثة أشهر، طلب «كارلوس لوبيز» وزير الخارجية فى الهندوراس إجراء مراقبة للحدود[٥٦].

***

الفصل الرابع

ديمقراطية السوق فى نظام ليبرالى
حديث المذاهب والواقع(*)

(*) ظهر هذا المقال لأول مرة فى شكل محاضرة ألقاها ناعوم تشومسكى بجامعة كيب تاون بجنوب أفريقيا فى مايو (١٩٩٧م).

(٤)

طلبوا منى أن أتحدث عن بعض جوانب الحرية الإنسانية، أو الأكاديمية ـ وما تلك إلا دعوة تمنحنى كثيراً من الاختيارات، ولسوف أناقش بعضا منها، مما تتسم بالبساطة.

تعتبر الحرية بدون إتاحة فرصة لممارستها هبة من الشيطان، وكذلك يعتبر رفض إتاحة هذه الفرص أمراً إجرامياً، ويعد مصير من هم أكثر ضعفاً مقياساً صارماً عن المسافة من هنا إلى شيء قد يطلق عليه اسم «الحضارة». وبينما أتحدث سوف يلقى (١٠٠٠) طفل حتفه بسبب أمراض من السهل القضاء عليها، ولسوف يموت ضعف هذا العدد من السيدات، أو قد يعانين من إعاقات خطيرة فى أثناء فترة الحمل أو المخاض، بسبب عدم توافر أبسط أنواع العلاج، أو العناية[١]. وطبقاً لتقديرات هيئة اليونيسيف، سوف يتطلب تلافى مثل هذه الأحداث المأساوية، وكذلك ضمان إتاحة الخدمات الاجتماعية الأساسية على الساحة الدولية، ربع النفقات السنوية المخصصة للأغراض العسكرية «بالنسبة للدول النامية»، ونحو ١٠٪ من نفقات الولايات المتحدة على أغراضها العسكرية. وفى ظل هذه الخلفية من الحقائق، يمكن مواصلة أية مناقشة جادة عن حرية الإنسان.

ومن المعروف أن علاج مثل هذه الأنواع من الأمراض الاجتماعية الخطيرة فى متناول اليد؛ ولهذه الآمال جذور. فلقد شهدت الأعوام القليلة الماضية سقوط نظم استبدادية عاتية، ونمو الفهم العلمى، ويعد هذا من الأشياء الواعدة جداً، بالإضافة إلى أسباب أخرى كثيرة تجعلنا نتطلع إلى مستقبل زاه، وأما حديث المُفضلين [أو المختارين] فيتسم بالثقة، والشعور بالانتصار؛ ذلك لأن الطريق للتقدم معروف، ولا يوجد أى سبيل غيره.

وتعتبر الفكرة الأساسية، والتى تم إيضاحها بقوة وجلاء هى : «يعد انتصار أمريكا فى الحرب الباردة انتصاراً لمجموعة من المبادئ السياسية ألا وهى : الديمقراطية، والسوق الحرة».

وتعتبر هذه المبادئ «الموجة السائدة فى المستقبل - وهو المستقبل الذى أصبحت فيه أمريكا الحارس والنموذج الذى يحتذى به». وما ذكرته آنفًا جاء على لسان أحد كبار المعلقين السياسيين بصحيفة النيويورك تايمز، إلا أن تلك الصورة تقليدية وتكررت على نطاق واسع فى أغلب أرجاء العالم، وقبلها الجميع - حتى النقاد - وكأنها صحيحة بوجه عام.

وأطلقت هذه الفكرة على الملأ تحت اسم «مبدأ كلينتون» و فحواه : مهمتنا الجديدة هى «تعزيز انتصار الديمقراطية والأسواق المفتوحة»، التى انتصرت تواً، وإن كان لا يزال هناك بعض الأصوات التى لا تتفق مع ذلك .

فمن ناحية، يحض المثاليون المعتنقون لمنهاج ويلسون على تكريس النفس لمهمة البر والإحسان التقليدية، ومن ناحية أخرى يعارض «الواقعيون» هذا الرأى قائلين : ربما تعوزنا الوسائل اللازمة لقيادة الحملات الصليبية هذه التى تتبنى مبدأ «تحسين الأوضاع فى العالم»، ولا يجب علينا إهمال اهتمامنا بخدمة الآخرين[٢]. ويكمن فى هذا الإطار السبيل نحو غاية أفضل.

لكن حقيقة الأمر تبدو لى مغايرة لذلك، فلا يمت المنظور الحالى إلى الجدل حول السياسة العامة إلا بصلة ضعيفة للسياسة الفعلية، كما كان هو الحال بالنسبة لأنواع الجدل العديدة التى سبقته، فلم يوجه الولايات المتحدة، أو أية قوة أخرى مبدأ «تحسين الأوضاع فى العالم، وتتم مهاجمة الديمقراطية فى العالم بأسره، بما فى ذلك فى الدول الصناعية الكبرى - على الأقل ديمقراطية كل ما يحتويه المصطلح من معان، شاملة الفرص المتاحة للأفراد حتى يتدبروا شئونهم الفردية والجماعية، وينطبق شىء مماثل على وضع الأسواق، فيعد الهجوم على الديمقراطية والأسواق متصلاً بعضه ببعض.

وتكمن جذور ذلك فى الكيانات الكبرى التى نجدها شمولية عند النظر إلى

هيكلها الداخلى، وتزداد صلة بعضها ببعض، وتعتمد على الدول القوية، ودائمًا تعرب عن عدم مسئوليتها إزاء العامة. وتنمو قوتها الهائلة نتيجة لسياسة اجتماعية تجعل من النموذج البنيوى للعالم الثالث نموذجًا عالميًا، مع وجود قطاعات تتمتع بثروات ومزايا طائلة، تقع جنبًا إلى جنب مع زيادة فى «نسبة من سوف يقاسون من أهوال الحياة بأسرها، ويتنهدون سرًا؛ طالبين توزيعًا أكثر عدلاً للنعم». وينطبق ذلك على ما توقعه چيمس ماديسون زعيم واضعى النموذج الديمقراطى فى أمريكا منذ (٢٠٠) عام[٣]، وتتجلى خيارات السياسة تلك أكثر فى المجتمعات الأنجلو-أمريكية، لكنها امتدت للعالم بأسره، فليس بمقدورهم أن ينتسبوا لما «قرره السوق الحر بحكمته التى لا حدود لها، وإن كانت غامضة»، ويعد «إعصار ثورة السوق الذى لايمكن التصدى له» «نوعًا من الفردية الصارمة صيغت تبعًا لمنهاج ريجان»، أو «معتقد تقليدى جديد» من شأنه «إطلاق الحرية الكاملة للسوق»[٤].

المقتبسات السابقة ليبرالية - إلى اليسار، وفى بعض الحالات انتقادية. ويتشابه تحليل ذلك عبر بقية الطيف، وإن تميز عامة بكونه نشطًا.

وعلى النقيض، ففى الواقع يلعب التدخل فى سياسات الدولة دورًا حاسمًا، كما كان فى الماضى، وتعد الخطوط العريضة لهذه السياسة بالكاد جديدة. وتعكس النماذج الحالية لذلك «الإخضاع الواضح لقوى رأس المال للعمال»، لأكثر من خمسة عشر عامًا، كما جاء على لسان الصحافة التجارية[٥]، والتى غالبًا ما توضح بصدق آراء مجتمع تجارى شديد الطبقية، شديد الولاء للحرب الطبقية.

وفى حالة ما إذا كانت هذه المدركات صحيحة، إذن يكمن الطريق المؤدى إلى عالم أكثر عدلاً وأكثر حرية، خارج النطاق الذى تم تحديده عن طريق الامتيازات والقوة، ولا أستطيع أن آمل أن أجعل هنا من هذه النتائج واقعًا؛ لكن فقط أحاول أن أقترح أنها جديرة بالدراسة الوافية، وكذلك لأن أقترح أنه قد تبقى المذاهب والأفكار الحالية لكن بصعوبة، إذا لم تساهم فى «تنظيم كل ذرة من عقول العامة

بصرامة، كما ينظم الجيش كل فرد من الجنود المؤلفة له»، وأنا هنا أستعير هذا المبدأ من الكتاب الذى سطره إدوارد برنايز - الليبرالى المبجل التابع لكل من سياسات روزفلت وكنيدى - فى كتابه الكلاسيكى عن صناعة العلاقات العامة، حيث يعتبر أحد مؤسسيها، بل وزعمائها.

واستنبط برنايز هذا المبدأ من تجربته الفعلية فى هيئة الدعاية للحكومة أثناء الفترة الرئاسية لودرو ويلسون، والتى كانت تعرف باسم «لجنة المعلومات العامة». وذكر برنايز فى كتابه: **«بالطبع أدى النجاح المذهل الذى حققته الدعاية فى أثناء فترة الحرب إلى فتح عيون القلة الألمعية الموجودة فى جميع أقسام الحياة على إمكانية تنظيم عقول العامة». وكان هدفه من ذلك هو أن يكيف خبراته تلك وفقًا لاحتياجات «القلة الألمعية»، وعلى وجه الخصوص الزعماء من رجال الأعمال المخولون مهمة «التلاعب الواعى والذكى بآراء العامة وعاداتهم المنظمة». وذكر برنايز قبل أن تكرمه بفترة وجيزة الجمعية النفسية الأمريكية عام (١٩٤٩م) على مجمل إسهاماته: «تعتبر مسألة هندسة الموافقة»، هى «الجوهر الحقيقى للعملية الديمقراطية».**

وعرف الجميع أهمية «السيطرة على عقول العامة» بوضوح متزايد، عندما نجح العامة فى كفاحهم لبسط الأساليب الديمقراطية، ومن ثم ظهرت الدعوة لما تسميه الصفوة الليبرالية بـ«أزمة الديمقراطية»، وهى عندما يتم تنظيم جموع الشعب السلبية واللامبالية حتى تسعى وراء مصالحها ومطالبها؛ ومن ثم تهدد الاستقرار والنظام.

وكما أوضح برنايز المشكلة «مع تفشى الحق فى الاقتراع والالتحاق بالمدارس على الساحة العالمية، أصبحت حتى الطبقة البورجوازية أخيرًا تخشى العامة، فلقد أضحت العامة واعدة لأن تعتلى «منصب الملك» ولحسن الحظ، تم ما هو عكس تلك النزعة - كما كان من المأمول - باختراع وتنفيذ أساليب جديدة «لتشكيل عقلية العامة»(٦).

وكان من المذهل فى الديمقراطيات الرائدة بالعالم زيادة الوعى للحاجة إلى

«تطبيق الدروس المستفادة» من المنظومات الدعائية التى حققت نجاحًا شديدًا فى أثناء الحرب العالمية الأولى «من أجل تنظيم الحرب السياسية»، ويطابق ذلك ما تفوه به رئيس مجلس إدارة حزب المحافظين البريطانى منذ سبعين عامًا.

واستنبط الليبراليون التابعون لمنهاج الرئيس ويلسون فى الولايات المتحدة تلك النتائج عينها خلال الفترة الزمنية نفسها، وكان من بينهم عامة المفكرين وكبار الشخصيات المشتغلة بمهنة العلوم السياسية الآخذة فى التطور والنمو. وبالنظر إلى ركن آخر من الحضارة الغربية، نجد أن أدولف هتلر قطع على نفسه يمينًا ألا تنهزم ألمانيا مرة أخرى فى حرب الدعاية، وابتكر أساليب خاصة به؛ لتطبيق الدروس المستفادة من الدعاية الأنجلو - أمريكية من أجل الحرب السياسية داخل الوطن(٧).

وفى غضون ذلك، حذر عالم الأعمال من «رجال الصناعة الذين يجابهون الأخطار» من «النفوذ السياسى للعامة الذى تم إحرازه أخيرًا»، والحاجة لشن وكسب «المعركة التى لا نهاية لها بين عقول الرجال»، و«لتلقين العامة بالرواية الرأسمالية»، إلى أن «يصبح بمقدورهم إعادة رواية تلك القصة بدقة مذهلة على الأسماع». ويستمر الحال على هذا النحو، وتتدفق تلاوة هذه القصة بصورة مبهرة مع إضافة المزيد من عناصر الإبهار، ودون شك إضافة إحدى الأفكار الرئيسية فى التاريخ الحديث لها(٨).

وحقًا إنه لمن الضرورى استكشاف ما هو كامن وراء الخطب المنمقة، والبيانات العامة، ومعرفة الممارسات الفعلية والسجلات الداخلية من أجل اكتشاف المعنى الحقيقى «للمبادئ السياسية والاقتصادية» التى دمغوها بأن تكون «موجة المستقبل». وأكثر الطرق التى تسهل فهمنا لذلك هو فحص بعض حالات معينة عن قرب، إلا أنه من الواجب انتقاء تلك الحالات بعناية من أجل تكوين صورة منصفة.

ومن أجل ذلك توجد بعض الإرشادات الطبيعية. ومن المداخل المعقولة لتحقيق هذا هو أن يقع الاختيار على أمثلة انتقاها بالفعل أنصار تلك المذاهب

عينها، وجعلوا منها «أكثر الحالات قوة». وهناك مدخل آخر ألا وهو تقصى السجلات، حيث يصل التأثير لأوجه ويقل التدخل لأقصى حد، ومن ثم يصبح بمقدورنا أن نستوعب المفاهيم التى يتم تطبيقها فى أفضل وأنقى صورها .

وإذا أردنا أن نحدد ماذا كان يعنى الكريملين بمصطلح «ديمقراطية»، و«حقوق الإنسان»، يجب أن نلتفت قليلاً إلى ما ظهر بصحيفة البرافدا من شجب شديد للعنصرية فى الولايات المتحدة، أو إرهاب الدول التابعة لواشنطن، مع انتباه ولو أقل إلى الاعتراض على الدوافع النبيلة . وإن كان ما يوضح ذلك بصورة أشمل وأعم هو الوضع الداخلى فى «الديمقراطيات الشعبية» فى أوروبا الشرقية . وهذه نقطة أولية، وتنطبق على من نصب نفسه فى موقع «حامى الحمى والمثل الأعلى أيضًا»، وتعتبر أمريكا اللاتينية أرض الاختبار التى يمكن أن يقع عليها الاختيار، وبخاصة منطقة أمريكا الوسطى والكاريبى .

ولقد جابهت واشنطن فى تلك المنطقة بعض التحديات الخارجية الضئيلة على مدار قرن من الزمان تقريبًا، ومن ثم تتضح بجلاء أهم مفاهيم هذه السياسة، و«إجماع واشنطن الليبرالى الحديث» على الليبرالية الجديدة فى الفترة الحالية، عندما نقوم بفحص الوضع السائد فى المنطقة، وكيف آلت الأوضاع إلى ما آلت إليه .

ومن الطريف أنه قلما يفعل أحد ذلك، بل وإذا قام أحدهم باقتراح ذلك يتهمونه بالتطرف، أو ما هو أسوأ من هذا، ومن ثم أترك ذلك «كتدريب للقارئ»، مع ملاحظة أن سجل [الوقائع] يعلمنا الكثير من الدروس عن المبادئ السياسية والاقتصادية التى من المقرر لها أن تصبح «موجة المستقبل» .

شنت واشنطن ما يطلق عليه اسم «الحروب الصليبية من أجل تحقيق الديمقراطية»، خلال عهد ريجان بطريقة محمومة ذات طابع خاص، ووقع الاختيار على أمريكا اللاتينية؛ لتكون أرض المعركة . وكانت النتائج التى تم الحصول عليها بوجه عام المثال التوضيحى الأساسى عن كيف أصبحت الولايات المتحدة «الوحى الذى يحض على انتصار الديمقراطية فى الوقت الحالى» وذلك كما جاء على لسان محررى أكبر الصحف الثقافية عن الليبرالية الأمريكية(٩) .

وتصف أحدث الدراسات الأكاديمية التى اتخذت من الديمقراطية موضوعًا، أن «إحياء الديمقراطية فى منطقة أمريكا اللاتينية» يعد شيئًا «مبهرًا»، ولكنه ليس بلا إشكاليات فلا تزال «الحواجز التى تعوق تنفيذ الديمقراطية» «هائلة» لكن من الممكن تخطيها من خلال اتحاد وثيق ولصيق بالولايات المتحدة(١٠). وأكد الكاتب سانفورد لاكوف أن «اتفاقية التجارة الحرة فى شمال أمريكا (النافتا) التاريخية»، تعتبر أداة قوية لتحقيق الديمقراطية. وواصل بقوله تتحرك الدول الواقعة تحت النفوذ التقليدى للولايات المتحدة إزاء الديمقراطية، لأنها «نجت من التدخل العسكرى»، و«الحرب الأهلية».

ودعونى أبدأ بالقيام بفحص أكثر إمعانًا لهذه الحالات، والحديثة من نوع القضايا الطبيعية التى غمرها النفوذ الأمريكى، وحالات أخرى من النوع الذى دومًا ما يقع الاختيار عليه؛ لتوضيح إنجازات «المهمة الأمريكية» وما تعد به.

ويذكر لاكوف: أن أهم «العوائق التى تعرقل تحقيق الديمقراطية» تعتبر هى «المصالح التى أصبحت حقًا مكتسبًا»، والتى تسعى إلى حماية «الأسواق المحلية» ـ وذلك لمنع المؤسسات الأجنبية (وبخاصة الأمريكية) من تعاظم هيمنتها على المجتمع.

ومن ثم يتوجب علينا أن نستوعب أنه يتم تعزيز الديمقراطية؛ وذلك بانتقال اتخاذ القرار ـ الذى يتسم بالأهمية ـ بصورة أكثر إلى أيدى النظم الاستبدادية الخاصة غير المسئولة، والتى غالبًا ما تكون ذات قاعدة أجنبية. وفى غضون ذلك يجب على العامة أن تتراجع وتنكمش أكثر؛ لأن وضع الدولة «يتقلص» وفقًا «للمفاهيم الاقتصادية والسياسية» التابعة لليبرالية الجديدة التى ظهرت ظافرة.

وأوضحت إحدى الدراسات التى أجراها البنك الدولى أن المفاهيم الجديدة تمثل «تحولاً مأسويًا بعيدًا عن مُثُل سياسية تعددية وتشاركية، حيث إنها بدأت تتحرك إزاء أهداف تسلطية تقنية (تكنوقراطية)، وتتوافق تلك الأهداف بصورة شديدة مع العناصر الأساسية للفكر التحررى التقدمى بالقرن العشرين ـ ومن ناحية أخرى ـ مع نموذج لينين، حيث إن النموذجين يحاكى كل منهما الآخر أكثر مما يدركون غالبًا(١١).

وإذا بدأنا التفكير فى هذه الأمور بشكل عقلانى، سوف نتمكن من فهم ما يكمن وراء مفاهيم الديمقراطية والأسواق ـ بالمعنى العملى. وبالنظر إلى لاكوف، نجد أنه لا يمعن النظر فى «إحياء الديمقراطية» فى أمريكا اللاتينية، ولكنه يقرأ مصادر أكاديمية عن الحملات الصليبية التى شنتها واشنطن خلال فترة الثمانينيات. المؤلف هو توماس كاروثرز، الذى مزج دراسة علمية مع «رؤية من الداخل» إثر عمله فى برامج «تعزيز الديمقراطية» فى وزارة الخارجية أيام حكم ريجان[١٢]. يعتبر كاروثرز «مساعدة واشنطن للترويج للديمقراطية» «مخلصة»، ولكنها فشل كبير.

وعلاوة على هذا، تم هذا الفشل بصورة منظمة: ففى المناطق التى تراجع فيها نفوذ واشنطن إلى أقل درجاته ـ وأخص بذلك أمريكا الجنوبية ـ كان هناك تقدم ملموس إزاء الديمقراطية، والتى عارضتها إدارة ريجان بوجه عام، وأخيراً قبلتها عندما اتضح لهم أن عملية ترسيخ الديمقراطية لا يمكن مقاومتها. وأما فى المناطق التى عظم فيها نفوذ واشنطن لأقصى حد، فلقد تراجع التقدم نحو الديمقراطية لأدنى مستوياته، وإن كان ظهر فى بعض المناطق، فيلاحظ أن نفوذ الولايات المتحدة كان فيها هامشياً وسلبياً.

وكانت النتيجة العامة التى استخلصها كاروثرز من ذلك هى أن الولايات المتحدة تهدف إلى أن **تحافظ على «النظم الأساسية . . . للمجتمعات غير الديمقراطية . . . على الإطلاق» وأن تتلافى «التغييرات التى تجريها القاعدة العريضة من الشعب»، وتسعى «إلى تحقيق تغيير ديمقراطى محدود يسرى من أعلى إلى أسفل، لا يغامر بإحداث اضطراب فى هياكل النفوذ التقليدية التى تحالفت معها الولايات المتحدة منذ زمن طويل».**

تحتاج العبارة الأخيرة إلى تفسير. دائماً ما يتم ذكر مصطلح الولايات المتحدة؛ للإشارة إلى هياكل النفوذ داخل الولايات المتحدة، وتعد «المصلحة القومية» هى مصلحة تلك الجماعات والتى تعد ذات اتصال واهن بمصالح عامة الشعب.

والنتيجة التى يمكن استخلاصها من هذا: أن الولايات المتحدة تسعى وراء أنماط الديمقراطية التى تسرى من أعلى إلى أسفل، والتى لا تحدث اضطراباً

لهياكل القوى التقليدية، والتى تتحالف معها دومًا هياكل النفوذ فى الولايات المتحدة، ولا يعد ذلك حقيقة قد تصيبنا بالاندهاش أو بدعة تاريخية.

ولتقدير أهمية هذه الحقيقة، يتوجب علينا أن نفحص عن قرب طبيعة الديمقراطيات البرلمانية.

تعتبر الولايات المتحدة من أكثر الحالات أهمية فى هذا الموضوع، ولا يرجع ذلك لنفوذها فقط، ولكن إلى مؤسساتها الديمقراطية المستقرة التى استمرت لفترات طويلة، وبالإضافة إلى ذلك فإن الولايات المتحدة أقرب الأمثلة التى قد يجدها المرء؛ ولقد أوضح توماس پين عام (١٧٧٦م) : أنه يمكن للولايات المتحدة «أن تصبح سعيدة وقتما شاءت»، فلديها «صفحة بيضاء يمكن الكتابة عليها»[١٣].

تم التخلص من السكان الأصليين ومجتمعاتهم، وتوجد بقايا طفيفة من الهياكل الأوروبية، ويعد ذلك أحد أسباب الضعف النسبى للعقد الاجتماعى وللمنظومات المساندة، التى غالبًا ما ترجع جذورها للمؤسسات السابقة للرأسمالية.

تم تصميم المنظومة السياسية والاجتماعية بصورة واعية، بشكل غير مسبوق. فعند دراسة التاريخ لا يمكن عمل تجارب، لكن الولايات المتحدة قاربت من أن تكون «حالة مثالية» لديمقراطية الدولة الرأسمالية التى يمكن أن نجدها.

وعلاوة على هذا تميز أول من صاغ المنظومة الدستورية - ألا وهو چيمس ماديسون - بكونه مفكرًا سياسيًا ألمعيًا وصافى التفكير، وانتشرت آراؤه على مدى واسع. **وأوضح چيمس ماديسون فى المناقشات الدائرة حول إرساء قواعد الدستور، أنه فى انجلترا فى حالة ما إذا تم «فتح باب الانتخاب لكل الطبقات، سوف يؤثر ذلك على أمن وسلام ملاك الأراضى، ولسوف يتم استصدار قانون زراعى فى التو» الذى من شأنه منح أراض لمن لا يملكونها.**

وكان لا بد أن تمنع المنظومة التى خطط لها هو وشركاؤه هذا النوع من العدالة، وأن «نحافظ على المصالح الدائمة للبلاد»، ألا وهى حقوق الملكية. **وأعلن**

ماديسون أنه يقع على عاتق الحكومة مسئولية «حماية الأقلية الثرية من الأغلبية».

ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن تؤول السلطة السياسية إلى أيدى «أثرياء الأمة»، وهم مجموعة من الرجال سوف «يتعاطفون بشكل كاف» مع حقوق الملكية، ولسوف يكونون «أمناء عند تسليمهم زمام السلطة»، فى حين يتم تهميش الآخرين وتشتيتهم ومنحهم قدراً محدوداً من المشاركة العامة فى المعترك السياسى.

ويتفق من يتبعون منهاج چيمس ماديسون بالإجماع على أن «الدستور يعد وثيقة أرستقراطية الجوهر، تم تصميمها بطريقة تكبح جماح الميول الديمقراطية فى هذه الفترة»، وتسليم مقاليد السلطة إلى «فئة أفضل من البشر» مع استبعاد «من لا يتمتعون بالثراء أو الأصل العريق أو الشهرة من ممارسة أى نفوذ سياسى»(١٤).

وأصبحت تلك النتائج مؤهلة للتطبيق من خلال ملاحظة أن سعى ماديسون - والمنظومة الدستورية على وجه العموم - إلى إحداث توازن بين حقوق الأفراد ضد حقوق الملكية، لكن الصياغة خادعة، الملكية ليس لها حقوق. من ناحية كل من المبدأ والممارسة، «حقوق الملكية» تعنى حق التملك، عادة التملك المادى، حق شخصى يجب أن يُفضل على كل حق آخر، ويختلف بطريقة حاسمة، فى أنه تملك شخصى لهذه الحقوق، يحرم الآخر منها.

وعند ذكر هذه الحقائق بجلاء، بمقدورنا تقدير قوة المبدأ القائل: «ينبغى على من يملكون البلاد أن يحكموها»، ويوضح چون چاى الذى قام بكتابة سيرة چيمس ماديسون أنها تعد «إحدى شعاراته المفضلة»(١٥).

وقد يجادل المرء - وكذلك هو حال بعض المؤرخين - أن هذه المبادئ فقدت قوتها عندما تم غزو الأراضى التى تشكل قوام الأمة والاستقرار فيها، بعد أن تم طرد سكانها الأصليين، أو تصفيتهم جسدياً.

ومهما اختلف تقييم المرء لهذه الحقبة، فلقد اتخذت المبادئ الأساسية للدستور

فى نهاية القرن التاسع عشر شكلاً جديداً، وأكثر إجحافًا. **وعندما تحدث چيمس ماديسون عن «حقوق المرء»، كان يعنى بذلك حقوق البشر، لكن أفضى نمو الاقتصاد الصناعى وظهور الأشكال المؤسسية للمشروعات الاقتصادية إلى ظهور معنى جديد تمامًا لهذا المصطلح. وكما هو مذكور بأحد السجلات الرسمية الحديثة «يتم تعريف مصطلح المرء عادة بأنه يشير إلى أى فرد، أو فرع، أو مشاركة، أو مجموعة متحدة، أو جمعية، أو ممتلكات، أو وديعة، أو شركة كبرى، أو أى نوع آخر من المنظمات ـ (سواء أكان تم إنشاؤها فى ظل قوانين أية ولاية أم لا) ـ أو أى كيان حكومى»[١٦]. وكان من شأن هذا المبدأ أن يصيب بالصدمة چيمس ماديسون والآخرين، ممن تنتمى جذورهم الفكرية إلى حقبة التنوير والليبرالية الكلاسيكية السابقة للرأسمالية، والتى كانت تتميز بروح مناهضة للرأسمالية.**

لم يتم تقديم هذه التغييرات الجذرية فى مفهوم حقوق الإنسان والديمقراطية بواسطة تشريعات [برلمانية] ـ بصفة أساسية ـ ولكن بواسطة أحكام قضائية وتعليقات فكرية. وأما المؤسسات التى كانوا ينظرون إليها فى الماضى على أساس أنها كيانات صناعية لا حقوق لها ـ فلقد تم تخويلها حقوق جميع الأفراد ـ بل وما يزيد على هذا ربما أنهم ينظرون إليهم «كأفراد خالدين»، و«أفراد» يتمتعون بثروة ونفوذ فوق العادة.

وعلاوة على ذلك لا يخضع هؤلاء إلى الأغراض المحددة التى حددتها شرائع الدولة، حيث يجوز لهم التصرف كيفما شاءوا مع وجود القليل من الضوابط. وتكمن الخلفيات الفكرية التى منحت تلك الحقوق الخارقة للعادة «للكيانات القانونية الجمعية»، فى مذاهب هيجل الجديدة ـ التى تؤكد بدورها على البولشفية والفاشية ـ أى تؤكد على فكرة أن تتمتع تلك الكيانات بحقوق على الأفراد، وتفوق حقوق الأفراد.

ويعارض ـ بمرارة ـ الأكاديميون المحافظون الدارسون للقانون ما طرأ على المبادئ من تجديدات؛ لأنهم على دراية بأن من شأنها تقويض الفكرة التقليدية القائلة بأن الحقوق تلازم الأفراد، بل وتقوض أيضًا مبادئ السوق[١٧].

لكن تم وضع الأشكال الجديدة للحكم التسلطى فى إطار مؤسسى، وفى ذاك الوقت أيضًا تشريع أجور العمال، الذى كان يُعتبر عند التيار الرئيسى للفكر الأمريكى خلال أغلب القرن التاسع عشر، بالكاد أفضل من العبودية، وكان السبب فى هذا الوضع ليس فقط عند حركة العمال الناهضة، ولكن أيضًا عند بعض الشخصيات البارزة مثل إبراهام لينكولن، والحزب الجمهورى، ووسائل الإعلام(١٨).

ويتميز هذا النوع من الموضوعات بأنه يحمل فى طياته معانى كثيرة ومتعددة؛ لفهم طبيعة سوق الديمقراطية، ومرة أخرى ليس بمقدورى إلا أن أذكرها فى هذا الكتاب حيث تساعد المادة والناتج الفكرى فى تفسير مفهوم أنه يجب أن يعكس مفهوم «الديمقراطية»، فى الخارج، نموذجًا تسعى إليه داخل أرجاء الوطن «أنماط الحكم من أعلى إلى أسفل»، مع جعل العامة يؤدون دور «المتفرج»، ولا يشاركون فى معترك اتخاذ القرار الذى يجب أن يكون خاليًا من «هؤلاء الدخلاء الجهلاء الذين يتدخلون فيما لا يعينهم» ـ ولقد أقرت كل هذا النظرية الديمقراطية الحالية.

وبالمصادفة، فقد نقلت هنا بعض مقتبسات من مقالات عن الديمقراطية كتبها والتر ليبمان، الذى يعتبر واحدًا من أكثر المفكرين والصحافيين الأمريكيين احترامًا، فى القرن العشرين(١٩). لكن الأفكار العامة نمطية، وذات جذور قوية ترجع إلى العهد المؤسسى، الذى تم تعديله جذريًا، وإن حدث ذلك فى الحقبة الجديدة ذات الكيانات القانونية الجمعية.

وعودة إلى مسألة «نجاح الديمقراطية» تحت رعاية وإرشاد الولايات المتحدة، نجد أن كلا من لاكوف وكاروثرز لا يسألان عن كيف تأتى لواشنطن الاحتفاظ بهيكل النفوذ التقليدى الموجود فى الدول غير الديمقراطية على الإطلاق. وكلاهما لا يتناول الموضوعات التى تتعلق بالحروب الإرهابية التى خلفت وراءها عشرات الآلاف ممن خضعوا لعمليات التعذيب، ومن بُترت أعضاؤهم، وملايين من اللاجئين، وخراب ربما لا يتسنى لأحد اكتشافه ـ وكانت أغلبها

حرويًا، ثم شنها ضد الكنيسة التى تبوأت موقع العدو، عندما اعتنقت «خيار معاملة الفقراء معاملة مميزة»، وحاولت مساعدة من أصابتهم المعاناة؛ كى يحصلوا على قدر من العدل والحقوق الديمقراطية. وفاق الوضع عن كونه يحمل فى طياته كثيرًا من الرموز، عندما استهل حقبة الثمانينيات الرهيبة باغتيال أحد كبار الأساقفة، الذى أصبح «صوت من لا صوت له»، وانتهت باغتيال ستة من زعماء المفكرين اليسوعيين الذين اختاروا أن يعتنقوا المنهاج نفسه، وتم الاغتيال فى كل حالة على أيدى القوات الإرهابية التى سلحها ودربها من انتصروا فى «الحروب الصليبية التى تم شنها لإرساء الديمقراطية»، ويجب على المرء أن يلاحظ جيدًا أن عملية اغتيال زعماء المفكرين المنشقين فى أمريكا الوسطى كانت مضاعفة؛ لأنه تم اغتيالهم وإسكاتهم. لكن قلما يعرف أحد فى الولايات المتحدة ما كان ينادى به هؤلاء، أو حتى يعلم بوجودهم، وذلك على نقيض المنشقين بالدول المعادية. الذين يتم تكريمهم والإعجاب بهم كثيراً.

وكما يكرر المنتصرون، فمثل هذه الأمور لا تدخل فى عداد التاريخ، وكما ذكر لاكوف فى دراسته التى لا يخرج موضوعها عن إطار هذا المفهوم، فإن ما تبقى وظل على قيد الحياة هو إشارات إلى «التدخل العسكرى»، و«الحروب الأهلية»، بدون تحديد العوامل الخارجية.

بيد أنه لن ينحى جانبًا وبسرعة هذه الأمور، كل من يسعى إلى فهم هذه المبادئ بطريقة أفضل؛ لأن من شأنها تشكيل المستقبل إذا أطلق العنان لهياكل النفوذ؛ كى تتخذ المسار المقرر لها.

ويعد وصف لاكوف للوضع فى نيكاراجوا من الأشياء التى دلَّت على أشياء كثيرة بوجه خاص، حيث كان المبدأ مرة أخرى: «انتهت إحدى الحروب الأهلية بعد إجراء انتخابات ديمقراطية. وهناك بعض الجهود الصعبة التى يتم بذلها لإنشاء مجتمع أكثر رخاء وقادر على حكم ذاته».

ونزولاً إلى أرض الواقع، نجد أن القوى العظمى التى هاجمت نيكاراجوا، صعَّدت من هجماتها بعد أن أجرت الدولة أولى انتخاباتها التى تمت على أسس

ديمقراطية ـ وكانت تلك انتخابات عام (١٩٨٤م) التى راقبتها عن كثب، واعترفت بشرعيتها الجمعية المهنية لعلماء أمريكا اللاتينية (LASA)، ووفود من البرلمان الأيرلندى، والبريطانى، بالإضافة إلى آخرين بما فى ذلك الوفد الهولندى الحكومى، الذى تميز بالعداء، والذى كان يساند بشكل ملحوظ الممارسات الوحشية التى تمولها حكومة ريجان، وخوزيه فيجريه من كوستاريكا، مراقبون من النقاد اعتبروا هذه الانتخابات شرعية فى هذه «الدولة التى تم غزوها»، دعوا واشنطن إلى أن تسمح للساندينيستا أن «ينهوا ما بدءوه لإرساء السلام؛ لأنهم يستحقون ذلك»، لكن الولايات المتحدة عارضت بشدة إقامة الانتخابات، وحاولت أن تقوضها حيث أصابها القلق؛ لأنه ربما تتدخل الانتخابات الديمقراطية فى الحرب الإرهابية التى تشنها .

لكن النظام المذهبى نحى ذلك جانبا، ومنع نشر التقارير بمهارة متميزة، بل وسار فى منهاج الدعاية الخاضعة للدولة عندما أعلن أن تلك الانتخابات خادعة ولا معنى لها[٢٠] .

كذلك تجاهل الحقيقة عندما اقترب موعد إجراء الانتخابات التالية، كما كان مقرراً لها[٢١]، أكدت واشنطن بشكل لا يحمل الريبة أو الشك، أنه إذا لم تأت نتيجة الانتخابات وفقًا لما هو صحيح، فسوف تواصل نيكاراجوا تحمل وطأة حرب اقتصادية غير قانونية، و«استخدام القوة بشكل خارج عن القانون»، وهو الشكل الذى أدانته المحكمة الدولية، وأمرت بوضع نهاية له ـ وبالطبع ذهبت أحكامها سدى، لكن قبلت الولايات المتحدة نتائج الانتخابات فى هذه المرة، وأطرت عليها بشكل مبالغ فيه جداً، مما يجعل لهذا الوضع العديد من المدلولات[٢٢] .

وبالنظر إلى الحدود الخارجية للاستقلال فى ممارسة النقد، نجد أن الصحفى أنتونى لويس ـ وهو كاتب عمود ثابت فى النيويورك تايمز ـ يشير بإعجاب إلى «تجربة واشنطن فى السلام والديمقراطية»، التى أوضحت «أننا نعيش فى عصر رومانسى». ولم يخف على أحد طرقها التجريبية، وشاركت التايمز فى هذا الاحتفال بقولها : «انبجست ينابيع الديمقراطية» فى نيكاراجوا، وإذا التزمت

الصدق والحقيقة، فإن ما حدث كان فى دولة «أصبح اقتصادها مدمراً، وسادها القهر لفترة طويلة، وقوضت قواها حرب بالإنابة كانت مميتة، إلى أن أطاح أبناء البلد المنهكين بالحكومة غير المرغوب فيها بأنفسهم». وكلفنا ذلك «أقل القليل»، وإن تركنا الضحايا يقاسون من «الجسور المحطمة، ومحطات طاقة مهدمة ومزارع خربة»، وقدمت الانتخابات لمرشح واشنطن «قضية رابحة»، وأنهت« إفقار الشعب فى نيكاراجوا»، ناهيك عن الإرهاب المستمر الذى أفضل ألا أخوض فى الحديث فيه.

وبكل تأكيد كانت التكلفة التى تكبدتها واشنطن «أقل القليل». ويشير كاروثرز إلى أن **«عدد الذين لقوا حتفهم فى خضم هذا الصراع منسوبا إلى عدد السكان، يفوق بكثير معدل من تم الفتك بهم فى أثناء الحرب الأهلية بالولايات المتحدة، وكل الحروب قاطبة التى حدثت فى القرن العشرين»**[٢٣].

والنتيجة التى تم التوصل إليها هى «نجاح اللعبة النزيهة التى لعبتها الولايات المتحدة» كما جاء ذلك فى أحد العناوين الرئيسية لأحد المقالات التى تثنى على الدور الأمريكى ـ تاركة كل الأمريكين «متحدين فى سعادة»، وذلك على غرار ما حدث فى ألبانيا وكوريا الشمالية.

وأساليب «العصر الرومانسى» تلك، ورد الفعل إزاءها فى دوائر المتعلمين، تنبئ الكثير عن المبادئ الديمقراطية، التى كان الفوز حليفها، بل وتلقى أيضًا بعض الضوء على سبب «صعوبة الجهود المبذولة» من أجل «خلق مجتمع أكثر ازدهاراً وقادر على حكم نفسه»، فى نيكاراجوا.

ويعد شيئًا صحيحًا أن تلك الجهود فى طريقها للتطبيق وبدأت تقابل بعض النجاح لصالح القلة التى تتمتع بالمزايا، فى حين تواجه الغالبية العظمى كارثة اجتماعية واقتصادية على غرار النمط المألوف فى الدول التابعة للدول الغربية[٢٤].

ويجب علينا ملاحظة إن كان هذا المثل على وجه التحديد هو الذى حث المحررين على أن يطروا على ذاتهم، بتلقيب أنفسهم باسم: «وحى انتصار

الديمقراطية فى عصرنا هذا» وبذلك انضموا إلى صفوف المشجعين المتحمسين.

وبمقدورنا أن نعلم الكثير عن المبادئ التى كان النصر حليفها عندما نتذكر أن هؤلاء أنفسهم الذين مثلوا الحياة الفكرية الليبرالية كانوا من حرضوا على أنه يجب على واشنطن أن تشن حروبها دون رحمة، وتقدم المساعدات الحربية «للفاشيين ذوى النمط اللاتينى. . . بغض النظر عن عدد من يلقون حتفهم من جراء هذا» لأنه «توجد أولويات أمريكية كبرى تفوق مسألة حقوق الإنسان فى السلڤادور». ولذكر جوانب الموضوع باستفاضة، فالمحرر مايكل كينسلى ـ الذى مثل «اليسار» فى التعليقات الحالية وفى المناظرات التليفزيونية ـ قد حذر من نقد سياسة واشنطن الرسمية التى تقضى بمهاجمة أهداف مدنية غير محمية دون تفكير.

وتتسبب مثل تلك العمليات الإرهابية الدولية «فى شقاء المدنيين على مدى واسع». وكما نلاحظ أنه أقر بذلك ـ لكن ربما كان الموقف «شرعيًا تمامًا»، إذ أوضحت نتائج «تحليل المكسب والخسارة» أن ما سوف ينجم عن «كم الدماء المراقة والبؤس» هو «الديمقراطية» ـ وذلك حسبما ورد فى تعريف الحكام العالميين.

ويصر المتعلمون المستنيرون على أن الإرهاب ليس فى حد ذاته قيمة، إلا أنه يجب أن يفى بالمعايير العملية، وعلق على ذلك كيبرلى فيما بعد بقوله : تم إنجاز الأهداف المرجوة ألا وهى : «إفقار الشعب فى نيكاراجوا كان الهدف الأساسى وراء حرب الكونترا، وسياسة الحظر الاقتصادى التى لازمتها، واستخدام حق الڤيتو عند مناقشة مديونيات التنمية الدولية»، التى «عصفت بالاقتصاد»، و«ابتدعت الكارثة الاقتصادية، والتى ربما أصبحت الورقة الرابحة للمعارضة فى قضية الانتخابات»، وأخذ بعد ذلك فى الثناء على «انتصار الديمقراطية»، فى «الانتخابات الحرة»، التى تم إجراؤها عام ١٩٩٠م[٢٥].

وتتمتع الدول العميلة بمزايا شبيهة. فعند التعليق على هجوم إسرائيلى آخر على لبنان، أخذ محرر الشئون الأجنبية إتش. دى. إس. جرينواى الذى يعمل

فى صحيفة بوسطن جلوب- والذى وصف فى الماضى وصفًا حيًا أولى كبرى الغزوات التى حدثت منذ خمسة عشر عامًا - يؤكد فى تعليقه : **«إذا كان قصف القرى اللبنانية حتى وإن قضى على الأرواح، وكذلك دفع اللاجئين المدنيين إلى الشمال، سوف يفضى إلى تأمين الحدود الإسرائيلية، وإضعاف حزب الله، ونشر السلام، فسوف أقول إن ذلك لابد من فعله، ولسوف يشاطرنى الرأى العديد من العرب والإسرائيليين. لكن لم يتعاطف التاريخ مع مغامرات إسرائيل فى لبنان؛ لأنها قامت بحل القليل من القضايا، وتسببت دومًا فى المزيد من المشكلات».**

واستناداً إلى المعايير العملية، يعد قتل العديد من المدنيين، وطرد مئات الآلاف من اللاجئين، وتخريب جنوبى لبنان، عرضًا خلافيًا[٢٦] .

وكما أعتقد لن يكون من الصعب العثور على أمثلة مشابهة فى جنوب أفريقيا قبل وقتنا هذا بفترة قليلة، لكن يجب ملاحظة أنى أقتصر على قطاع المنشقين ذوى الآراء المقبولة - الذين ينعتونهم باليسار - حقيقة تنبؤنا بالكثير عن المبادئ الظافرة، والثقافة العملية التى يجدون مكانتهم بداخلها .

ومن الأمور الكاشفة، رد الفعل إزاء الادعاءات الدورية لإدارة ريجان حول خطط نيكاراجوا للحصول على طائرات اعتراضة نفاثة من الاتحاد السوفييتى. (ولقد أكرهت الولايات المتحدة حلفاءها لكى يرفضوا بيعها لنيكاراجوا)، وأمر الصقور بقصف نيكاراجوا على الفور، ولكن الحمائم عارضوا ذلك؛ لأنه من اللازم التأكد من صحة الاتهامات أولاً، لكن فى حال ثبوت صحتها، سوف تقصف الولايات المتحدة نيكاراجوا بالقنابل.

وأدرك المراقبون العقلاء لماذا ربما تكون نيكاراجوا فى حاجة لشراء طائرات اعتراضية نفاثة، وذلك لحماية أراضيها من الرحلات الجوية للمخابرات المركزية الأمريكية، التى دأبت على امداد قوات الولايات المتحدة بالإنابة بالمؤن، وتزويدهم بأحدث المعلومات التى تمكنهم من اتباع إرشادات مهاجمة العزّل، أو «الأهداف الناعمة» . **ويفهم من ذلك - ضمنيًا - أنه ليس لأى دولة الحق فى الدفاع**

عن المدنيين من شعبها ضد هجوم الولايات المتحدة، ويعد ذلك المبدأ من المبادئ المثيرة للاهتمام، وربما يدفعنا إلى البحث عن مبادئ مناظرة له .

وتذرعت واشنطن فى حروبها الإرهابية بحجة الدفاع عن النفس، واتخذت من ذلك مبرراً رسميًا على الدوام لأى عمل وحشى تقوم به، وذلك هو المبرر الرسمى لكل عمل وحشى فى التاريخ، حتى هولوكوست النازى. وبالطبع فعندما وجد رونالد ريجان أن سياسات وأفعال حكومة نيكاراجوا، تشكل تهديداً غير عادى، وخارجًا عن نطاق المألوف للأمن القومى للولايات المتحدة، ولسياستها الخارجية، أعلن «حالة طوارئ قومية للتعامل مع هذا الخطر»، ولم يسخر أحد منه بسبب ذلك[٢٧] . وإن جاء رد فعل آخرين بطريقة مغايرة .

فرداً على الجهود التى بذلها جون إف كنيدى؛ لينظم حركة جماعية ضد كوبا عام (١٩٦١م)، أوضح ديبلوماسى مكسيكى : أنه لن يكون بمقدور المكسيك مجاراة ذلك بسبب **«إذا صرحنا علانية أن كوبا تعد خطراً على أمننا، فسوف يموت أربعون مليون مكسيكى من الضحك»**[٢٨] .

ويتبنى المفكرون المستنيرون فى الغرب رأيًا أكثر رصانة فيما يتعلق بالخطر الخارج عن نطاق المألوف، الذى يهدد أمننا القومى، وباتباع المنطق نفسه أصبح لدى الاتحاد السوفيتى الحق فى أن يغير على الدنمارك؛ لأنها كانت تشكل خطراً أكبر لأمنه، وبالتأكيد كان له الحق فى زعم ذلك عندما أغار على المجر وبولندا عند اتخاذهما بعض الإجراءات؛ للحصول على الاستقلال .

وبالنظر إلى حقيقة الأمر، فإن المداومة على التذرع بمثل هذه الادعاءات تعتبر مرة أخرى - أحد التعليقات المثيرة عن الثقافة العقلية للظافرين، وتلميحًا آخر لما سوف يحدث بعد ذلك .

ولقد كشفت قضية كوبا سياق الحرب الباردة، أظهرت كيف تعمل المبادئ الحقيقية. **ولقد ظهر ذلك مرة أخرى بوضوح شديد خلال الأسابيع القليلة الماضية، عندما رفضت واشنطن أن تقبل حكم منظمة التجارة العالمية (WTO) بشأن تحدى الاتحاد الأوروبى لفرض الحصار على كوبا، وكان ذلك القرار فريداً**

من نوعه، عند النظر لقسوته وشدته، وبالفعل أدانته منظمة الدول الأمريكية لكونه انتهاكًا للقانون الدولى، وكذلك فعلت الأمم المتحدة تقريبًا بالإجماع. وأخيراً جداً تطور الوضع إلى فرض عقوبات على الطرف الثالث الذى لا ينصاع إلى قرارات ومراسيم واشنطن، ويعد ذلك أيضًا انتهاكًا آخر للقانون الدولى، والاتفاقيات التجارية. وكما نشرت صحيفة «نيوزبيبر أوف ريكورد»، ردّت إدارة كلينتون رسميًا بقولها: «تتحدى أوروبا ثلاثة عقود من سياسة أمريكا فى كوبا، والتى ترجع إلى عهد إدارة كنيدى. والذى يهدف إلى إحداث تغيير حكومى فى هافانا»[٢٩]. وصرحت إدارة كلينتون أيضًا: «لا تعد منظمة التجارة العالمية أهلاً» لتتعامل فى قضية تختص بالأمن القومى الأمريكى، وليس بمقدورها «إرغام الولايات المتحدة على تغيير قوانينها».

وفى تلك اللحظة نفسها تمامًا كانت تطرى واشنطن ووسائل الإعلام اتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بالاتصالات الهاتفية، وأطلقت عليها اسم: «أداة جديدة فى السياسة الخارجية»، التى سوف تجبر دولاً أخرى على تغيير قوانينها وممارساتها؛ وفقًا لمطالب واشنطن. وتصادف أنهم قاموا بتسليم أنظمة الاتصالات الخاصة بهم بشكل أساسى للشركات العملاقة التابعة للولايات المتحدة. وتعد تلك ضربة أخرى شديدة للديمقراطية[٣٠]، إلا أنه ليس لمنظمة التجارة العالمية أية سلطة حتى تجبر الولايات المتحدة على تغيير قوانينها، كما أنه ليس للمحكمة الدولية أية سلطة لإرغام الولايات المتحدة على انهاء إرهابها الدولى، وحربها الاقتصادية التى لا تتسم بالشرعية.

ويماثل كل من مفهوم التجارة الحرة والقانون الدولى الديمقراطية، فكل منها ذو أفكار جيدة، لكن يجب الحكم على نتائجها، وليس على الممارسات.

ويذكرنا هذا المنطق فى النظر إلى وضع منظمة التجارة العالمية، بالأسس التى استندت إليها الولايات المتحدة فى رفض قرار المحكمة الدولية فيما يختص بالتهم الموجهة من نيكاراجوا ضد الولايات المتحدة. ففى كلتا الحالتين رفضت الولايات المتحدة أحكام الجهتين استنادًا إلى الفرض المقبول أنها تتعارض وقوانين الولايات

المتحدة، ومن ثم فبعد تقييم الوضع منطقيًا، تعد المحكمة الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، جهتين غير جديرتين بموقعهما .

وشرح الموقف المستشار القانونى التابع لوزارة الخارجية الأمريكية قائلاً: إنه عندما قبلت الولايات المتحدة تطبيق حكم محكمة العدل الدولية فى الأربعينيات «تحالف أغلب أعضاء الأمم المتحدة مع الولايات المتحدة، وشاطروها الرأى فيما يتعلق بالنظام العالمى. لكن فى الوقت الحالى لا يمكن الاعتماد على العديد من هؤلاء حتى يشاطرونا الرأى فيما يتعلق بالمفهوم الأصلى الخاص بتأسيس ميثاق الأمم المتحدة». و«غالبًا ما تعارض نفس تلك الأغلبية الولايات المتحدة فى شئون دولية مهمة».

ولعدم توافر الضمانات التى تسهل للولايات المتحدة أن تمضى قدمًا فيما شرعت فيه، يجب على الولايات المتحدة فى الوقت الحالى أن «تحتفظ بالقوة حتى تقرر ما إذا كان يحق للمحكمة الدولية أن تفرض أحكامها علينا فى أى قضية محددة» . وذلك استنادًا إلى مبدأ «لا تقبل الولايات المتحدة الأحكام الإجبارية الخاصة بأى نزاع يتضمن أمورا تقع بشكل أساسى فى صميم الأحكام القضائية الداخلية للولايات، وذلك وفقًا لما تقرره الولايات المتحدة» وتعد «الأمور الداخلية» تلك محل الحوار، هى الهجوم الذى شنته الولايات المتحدة على نيكاراجوا! [٣١] .

واتفقت وسائل الإعلام، وكذلك آراء المفكرين بوجه عام على أن : المحكمة الدولية قد جعلت من نفسها مصدراً غير موثوق به عندما أصدرت حكمًا على الولايات المتحدة .

ولم تنشر أى جهة الأجزاء الحاسمة من قرار المحكمة، بما فى ذلك القرار الخاص باعتبار جميع المساعدات التى تقدمها الولايات المتحدة للكونترا عسكرية وليست إنسانية ـ لكنها ظلت «مساعدات إنسانية» من وجهة نظر الآراء المحترمة، إلى أن جلب الإرهاب الذى تشنه الولايات المتحدة وحربها الاقتصادية، وتدمير المساعى الديبلوماسية «انتصار اللعبة العادلة» التى لعبتها الولايات المتحدة [٣٢] .

وعودة إلى قضية منظمة التجارة العالمية، فلا حاجة لنا للتلكؤ عند الزعم القائل بأن بقاء الولايات المتحدة فى خطر، لتبرير تضييق الخناق على اقتصاد كوبا، بل ويفوق ذلك إثارة فرض أنه يجوز للولايات المتحدة أن تطيح بأى حكومة أخرى، من خلال شن اعتداءات وممارسة الإرهاب على مدى واسع طوال سنوات عديدة، وخنق الحالة الاقتصادية .

لم يتحد أحد تصريحات إدارة كلينتون، بالرغم من نقد المؤرخ آرثر شليسنجر لها على أسس واهية، وذكر شليسنجر الذى يكتب «كفرد متدخل فى السياسة التى تبعها كنيدى فى كوبا» أن إدارة كلينتون أساءت فهم سياسات كنيدى .

فلقد كان الاهتمام ينصب على «إشاعة كوبا الاضطرابات فى نصف الكرة الجنوبى»، و«العلاقة السوفييتية»(٣٣) . لكننا تجاوزنا الآن تلك الأمور، ومن ثم تعد سياسات كلينتون مفارقة تاريخية ـ بالرغم من أنه لا يمكن أن نعارضها بشكل آخر ـ وعلى هذا يجب أن نصل إلى نقطة الختام .

ولم يقدم شليسنجر شرحًا لعبارات مثل «إشاعة الاضطرابات فى نصف الكرة الجنوبى»، و«العلاقة السوفييتية» إلا أنه قدم هذا التفسير فى موضع آخر سراً .

عند تقديم تقارير للرئيس كنيدى ـ فور تنصيبه ـ عن النتائج التى توصلت إليها بعثة من أمريكا اللاتينية فى مستهل عام (١٩٦١م) أطلق شليسنجر مصطلح مشكلة كاسترو فى «إشاعة الاضطرابات»، والتى أطلقت عليها إدارة كلينتون اسم: جهود كوبا «لإشاعة عدم الاستقرار فى مناطق كثيرة فى أمريكا اللاتينية»، ألا وهى «انتشار فكرة كاسترو عن تولى الفرد أموره بنفسه»، وتلك بالطبع مشكلة خطيرة. وفيما بعد أضاف شليسنجر، عندما «تتميز الطبقات المالكة فى توزيع الأراضى والأشكال الأخرى من الثروات المحلية . . . يطالب فى الوقت الحالى الفقراء، وفاقدو الامتيازات بإتاحة فرص لهم تمكنهم من العيش الكريم . . . وبالطبع كان من أوحى لهم بهذه الفكرة ثورة كوبا» . وأوضح كذلك شليسنجر التهديد الذى تشكله «العلاقة السوفييتية»، ألا وهو «يطير الاتحاد

السوفييتى فى الوقت الحالى بأجنحة، يعرض قروض تنمية كبيرة، وأصبح يمثل نموذجًا لتحقيق التحديث فى جيل واحد فقط»[٣٤].

كان يتم النظر إلى «العلاقة السوفييتية» بمنظور يحاكى ذلك، وإن اتسع مداه فى واشنطن ولندن، مع أن جذوره امتدت إلى حقبة الحرب الباردة منذ ثمانين عامًا.

وبهذا التفسير «السرى» لإشاعة كاسترو «عدم الاستقرار»، و«إثارة المتاعب فى نصف الكرة الجنوبى»، و«للعلاقة السوفييتية»، سوف نقترب أكثر من فهم حقيقة الحرب الباردة، وهى من الموضوعات المهمة، التى يجب علىَّ أن أنحيها جانبًا.

ولن يكون من المثير للدهشة إذا انزوت فى طيات الذاكرة السياسات الأساسية التى لازمت فترة الحرب الباردة، ويماثل ذلك تنفيذ تلك السياسات إلى أن قامت الثورة البولشفية، وأعنى بذلك الغزو المدمر لهايتى وجمهورية الدومينكان، لمجرد ذكر مثالاً واحدًا على «تحسين الوضع العالمى» تحت راية «مثالية الرئيس الأمريكى ويلسون».

ويجب علىَّ أن أضيف أن سياسة الإطاحة بحكومة كوبا ظهرت فى فترة سابقة لإدارة كنيدى، فلقد اعتلى فيدل كاسترو كرسى الرئاسة فى يناير (١٩٥٩م)، وقررت إدارة أيزنهاور فى شهر يونيو أنه يجب الإطاحة بحكومة كاسترو، وأردف ذلك بفترة بدء الهجمات الإرهابية من القواعد العسكرية للولايات المتحدة، واتخذت الولايات المتحدة فى مارس (١٩٦٠م) سرًا قرار بالإطاحة بـ«فيدل كاسترو» وبدأت الهجمات الإرهابية من القواعد الأمريكية، فى سبيل ترسيخ أصول حكم «يكرس نفسه بشكل أكبر للمصالح الحقيقية لشعب كوبا، وأكثر قبولاً لدى الولايات المتحدة»، مع إضافة أنه يجب تنفيذ العملية «بطريقة تتلافى إلقاء أى ضوء على تدخل الولايات المتحدة»، خوفًا من رد فعل أمريكا اللاتينية المتوقع، والحاجة لتخفيف الأحمال من على عاتق مديرى المذهب [المفوضين] داخل الوطن. لم يكن هناك فى ذلك الوقت وجود «للعلاقة

السوفييتية»، و«إثارة الاضطرابات فى نصف الكرة الجنوبى»، وذلك بغض النظر عما هو مكتوب فى النسخة التى قدمها شليسنجر! . وتعتقد المخابرات المركزية الأمريكية أن حكومة كاسترو تتمتع بالتأييد الشعبى (ويوجد لدى إدارة كلينتون دليلاً مماثلا فى الوقت الحالى) وفهمت كذلك إدارة كنيدى أن الجهود التى بذلتها كان من شأنها انتهاك القانون الدولى، ومواثيق الأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية، إلا أنه تم إغلاق ملفات هذه القضايا دون مناقشة، كما أوضحت ذلك الوثائق السرية التى أعلن عنها بمعنى المدة[٣٥].

ودعونى ألقى الضوء على اتفاقية التجارة الحرة بشمال أمريكا (NAFTA) تلك الاتفاقية «التاريخية» التى قد تساعد فى تطوير أسلوب ديمقراطية الولايات المتحدة فى المكسيك، وذلك كما أوضح لاكوف .

ومرة أخرى إذا نظرنا إلى هذه القضية عن كثب فسوف نستشف الكثير . لقد فرض الكونجرس اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا «النافتا» بالرغم من معارضة شعبية عارمة لها، لكن تأييداً طاغيًا كان يساندها على الصعيد الآخر من قبل عالم رجال الأعمال، ووسائل الإعلام؛ لأنها كانت تفيض بالوعود المبهجة؛ لحصد الفوائد بالنسبة للأطراف المعنية، وتوقعت ذلك ـ وإن كان سراً ـ اللجنة التجارية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وكبار رجال الاقتصاد المطلعين على أحدث النماذج (الذين فشلوا بشدة فى التنبؤ بالنتائج المناوئة التى نجمت عن اتفاقية التجارة الحرة المبرمة بين الولايات المتحدة وكندا ، ومن ثم أخذوا يمضون قدمًا فى نفس الطريق لتطبيق النافتا) .

وقمع الخبراء تمامًا أى تسرب للتحليل الدقيق الذى أجراه مكتب التقييم التكنولوچى (OTA) (وهو مكتب الأبحاث الخاص بالكونجرس)، والذى اختتم تحليله بالنتيجة التالية : **سوف تضر اتفاقية النافتا التى تم التخطيط لتطبيقها بمصالح أغلب سكان أمريكا الشمالية** . واقترح التقرير إجراء تعديلات قد يكون من شأنها توسيع دائرة نفع الاتفاقية، دون قصرها على دائرة ضيقة تدور فى فلك الاستثمار والتمويل . وقد نستخلص معلومات أكثر إن نظرنا إلى كيف قامت الولايات

المتحدة بقمع الوضع الرسمى لحركة العمال بالولايات المتحدة، والتى تم إلقاء الضوء عليها فى تحليل مماثل.

وفى غضون ذلك، أدانت الجهات الرسمية العمال بشدة ؛ بسبب منظورهم «المتخلف وغير المستنير»، و«التخطيطات الفظة التى تحمل فى ثناياها تهديداً»، والتى يحركها «الخوف من التغيير والخوف من الأجانب» - مرة أخرى أذكر بعض العينات من وجهة نظر أقصى يسار الطيف، وفى هذه الحالة وجهة نظر أنتونى لويس.

ومن الجلى أن تعد تلك التهم زائفة، لكنها كانت الرد الوحيد الذى بلغ مسامع العامة فى إطار مثل هذه الممارسة الديمقراطية الموحية.

وإذا ذكرت المزيد من التفاصيل فسوف تعلمون الكثير، لكن تم استعراض هذا بالفعل بمنشورات المنشقين فى ذاك الوقت وفيما بعد، لكن الجهات الرسمية حجبتها عن عيون العامة، وليس من المحتمل أن يتم تدوينها فى هذا النوع من التاريخ الذى توافق عليه الولايات المتحدة[٣٦].

وتوارت حاليًا وبهدوء الأقاويل التى تحكى عن العجائب التى حققتها النافتا، وذلك بعد ما انكشف للجميع حقيقتها، ولم نعد نسمع بعد ذاك الحين عن خلق مئات الآلاف من فرص العمل، والفوائد العظيمة التى سوف يجنيها شعوب الدول الثلاث.

وتبوأ مكان هذه الأخبار الجيدة أخرى تحكى عن «وجهة نظر اقتصادية حميدة مميزة» - ألا وهى «وجهة نظر الخبراء» - التى تقر بأنه ليس للنافتا تأثير ملموس. ونشرت صحيفة وول ستريت چورنال فى أحد المقالات: «يشعر موظفو الإدارة بالإحباط بسبب عدم قدرتهم على إقناع من يقومون بالتصويت أن ذلك الخطر لن يهددهم»، ويعد معدل فقدان الوظائف «أقل بكثير مما توقعه روس پيرو» الذى سمحوا له إن يشترك فى المناقشات الحالية حول النافتا (على نقيض ما حدث فى منظمة الدول الأمريكية، وحركة العمال، ورجال الاقتصاد الذين لم يعبروا عن

صوت الجماعة، وبالطبع عن صوت المحللين المنشقين)، وذلك لاعتبار ادعاءات متطرفة بعض الشيء، ومن السهل أن يسخر منها الجميع.

وعلق أحد المسئولين بالإدارة بحزن: «من الصعب الدخول فى معركة مع النقاد من خلال قول الحقيقة - لأن الاتفاقية التجارية لم تفعل حقًا أى شيء». لكن ما تناسوه هو كيف تكون «الحقيقة» عندما كانت الممارسة المبهرة للديمقراطية تدوى طوال الطريق(٣٧).

وفى حين حط الخبراء من شأن النافتا بقولهم: إنها لا تحدث «تأثيرًا ملموسًا» - حيث ألقوا «بوجهة نظر الخبراء» السابقة فى وادى الذكريات - ظهر في بؤرة الضوء «وجهة نظر اقتصادية حميدة مميزة»، وهذا فى حالة ما إذا اتسعت دائرة منظور «المصلحة القومية»، حتى يضم تحت جناحيه عامة المواطنين. ورفرف التفاؤل الشديد على آلان جرينسپان - رئيس مجلس إدارة الاحتياطى الفيدرالى - عندما استدعوه للشهادة أمام اللجنة المصرفية لمجلس الشيوخ فى فبراير عام (١٩٩٧م). وكان مصدر تفاؤله هو: «التوسع الاقتصادى الدائم» بفضل «قيود غير تقليدية على الزيادة فى التعويضات، والتى تبدو، وكأنها أساس ناتج من تعاظم إحساس العامل بعدم الأمان» وهذه إحدى الرغبات التى تتجلى فى أى مجتمع عادل. وبالنظر إلى «التقرير الاقتصادى الرئاسى» فى فبراير (١٩٩٧م) الذى تعالت فيه رنة التفاخر بإنجازات إداراته، نجد أن آلان جرينسپان أشار بشكل ملتو إلى «التغييرات التى طرأت على المؤسسات والممارسات التى تختص بسوق العمالة»، واعتبرها أحد عوامل «تقليص الأجور بصورة ملموسة» مما يدعم صحة الحالة الاقتصادية.

ولقد أوضحت إحدى الدراسات التى أجرتها أمانة العمال بالنافتا أحد أسباب هذه التغييرات اللطيفة «مثل الآثار المترتبة على إغلاق أحد المصانع بشكل مفاجئ على أساس حرية الاجتماع والتحالف، وحق العمال فى أن ينظموا أنفسهم فى الدول الثلاث». وتم تنفيذ الدراسة فى ظل القواعد التى حددتها النافتا؛ ردًا على

شكوى عمال الاتصالات الهاتفية من الممارسات غير القانونية، التى تقوم بها شركة سپرينت (Sprint) .

وأيدت الشكوى الهيئة القومية لعلاقات العمال بالولايات المتحدة، والتى أصدرت عليها عقوبات لا تذكر بعد سنوات من تأخير الحكم، حيث إن سير الإجراءات دومًا بطىء. ولقد أجازت كل من كندا والمكسيك نشر دراسة عن النافتا أجرتها كات برونفينبرينر، اقتصادية العمل بجامعة كورنيل، لكن لم تجز نشرها إدارة كلينتون، فلقد أزاحت الدراسة الستار عن تأثير النافتا المهم فى إفشال الإضرابات.

أهدر تهديد أصحاب الأعمال بنقل الإنتاج للخارج نصف الجهود المبذولة لتنظيم الاتحاد - على سبيل المثال - من خلال وضع لافتات على واجهة المصنع مكتوب عليها «نقل العمل للمكسيك». ولم تكن هذه مجرد تهديدات خاملة؛ فعندما نجحت هذه المسيرات المنظمة، قام أصحاب الأعمال بإغلاق مصانعهم كليًا أو جزئيًا بمقدار ثلاثة أضعاف الحد المسموح به قبل تطبيق النافتا «نحو ١٥٪ من الوقت». ويتضاعف خطر التهديد بإغلاق المصانع بالنسبة للصناعات التى يمكن نقلها (مثل التصنيع وليس البناء).

هذه الممارسات - وغيرها - غير قانونية، لكن ذلك ليس إلا مسألة تقنية تقع على قدم المساواة مع انتهاك القانون الدولى والاتفاقيات التجارية عندما تكون النتائج غير مقبولة .

وأوضحت إدارة ريجان لعالم الأعمال أنه لن تعوق الدول الإجرامية، أنشطة الإدارة غير القانونية المناهضة لأنشطة الاتحاد [اتحاد العمال]، ولقد سار من خلفوه على نهج هذه السياسة.

وكان لذلك أثر عظيم أفضى إلى تدمير الاتحادات العمالية - أو يمكن أن أصوغها بكلمات أكثر تأدبًا «تغييرات فى مؤسسات وممارسات سوق العمالة» التى أسهمت فى «تقليص الأجور بشكل ملموس»، فى إطار النموذج

الاقتصادى الذى تم تقديمه للعالم المتخلف بغطرسة شديدة، الذى لم يستوعب بعد المبادئ الظاهرة، التى تفضى إلى سبيل الحرية والعدالة(٣٨).

وعرف الجميع فى الوقت الحالى وبهدوء، كل ما كان يتم نشره خارج الأطر الرئيسية عن الأهداف التى ترمى إليها النافتا: فكان الهدف الحقيقى هو «حبس المكسيك» فى «الإصلاحات» التى جعلت منها «أعجوبة اقتصادية»، **أى بالمعنى الفنى لهذا المصطلح «أعجوبة» للمستثمرين القادمين من الولايات المتحدة، ولأغنياء المكسيك، فى حين يغرق عامة الشعب فى البؤس.**

«ونسيت» إدارة كلينتون «أن الهدف الأساسى للنافتا لم يكن زيادة التبادل التجارى، لكن تثبيت الإصلاحات الاقتصادية بالمكسيك». كما أعلن بغطرسة مارك لڤينسون ـ المراسل الصحفى للنيوزويك ـ إلا أنه فشل فقط فى إضافة أنه تم الإعلان جهراً، وبأعلى صوت بما هو مناقض لذلك؛ من أجل تأمين مسار النافتا، فى حين قامت الجهات الرسمية بإقصاء النقاد الذين أبرزوا هذا «الهدف الخفى» بمهارة بعيداً عن أفكار السوق الحر على يد أصحابه.

وربما يتم الإعلان عن أسباب ذلك أيضًا فى يوم من الأيام، وقد يميط «حبس المكسيك» فى هذه الإصلاحات، كما كان المأمول ـ من الخطر الذى اكتشفته ورشة عمل أقيمت فى واشنطن فى سبتمبر عام (١٩٩٠م).

كانت النتيجة التى توصلت إليها ورشة العمل: **تعتبر العلاقات مع المكسيك فى ظل الديكتاتورية المكسيكية الوحشية جيدة، بالرغم من وجود مشكلة عويصة، ألا وهى «قد تحاول الديمقراطية الناشئة فى المكسيك اختبار طبيعة تلك العلاقة الخاصة من خلال تسليم مقاليد السلطة لحكومة تهتم أكثر بتحدى الولايات المتحدة فى النواحى الاقتصادية والقومية»**(٣٩).

لكن هذه المسألة لم تعد مشكلة خطيرة فى الوقت الحالى؛ ذلك لأن المكسيك أصبحت «سجينة الإصلاحات» بعد توقيعها الاتفاقية، ولدى الولايات المتحدة الحق فى أن تتغاضى عن تلك الشروط برغبتها، أما المكسيك... فلا.

ونستخلص من ذلك أن الديمقراطية تعتبر خطراً فى الداخل والخارج، كما

يوضح ذلك المثل الذى اخترته، حيث تسمح أمريكا بالديمقراطية، بل وترحب بها، لكنها تحكم على ما تدره من نتائج، وليس على الممارسة. وكانت النافتا إحدى الوسائل الفعالة التى تعمل على تقليص خطر الديمقراطية. وتم تنفيذ ذلك داخل الوطن من خلال تحويل الديمقراطية لمسار عكسى بطريقة فعالة، وأما فى المكسيك فقد كان التنفيذ بالقوة، بالرغم من معارضة الشعب التى ذهبت أدراج الرياح. وأصبحت النتائج الآن أداة يحدوها الأمل، وقادرة على إرساء الديمقراطية على الطريقة الأمريكية فى دولة المكسيكيين الجهلاء، وقد يوافق على هذا أى معلق شكاك يعى حقيقة الموقف.

ومرة أخرى أؤكد أن الأمثلة التى وقع اختيارى عليها لتوضيح انتصار الديمقراطية أمثلة حدثت بالفعل، ومثيرة، بالرغم من أنه لم يتم صياغتها تمامًا وفقًا للأسلوب المرجو.

الأسواق دائمًا بناء اجتماعى، وفى الشكل المحدد، تصنعه السياسة الاجتماعية ليخدم فى تحجيم عمل الديمقراطية، كما هو الحال فى اتفاقية النافتا، واتفاقيات منظمة التجارة العالمية، والأدوات الأخرى التى قد تجىء فى المستقبل.

ومن الحالات التى تستحق إمعان النظر فيها، اتفاقية الاستثمار المتعددة الأطراف (MAI)، التى شارك فى صياغتها نادى الأثرياء ومنظمة التجارة العالمية (حيث كان ميلاد اتفاقية الاستثمار المتعددة الأطراف)، وكان المأمول من هذه الاتفاقية كما ظهر للجميع، هو البدء فى اتباع الاتفاقية دون أن يعى جمهور الشعب، مثلما كان الهدف المبدئى بالنسبة للنافتا، لكن لم يتحقق هذا الهدف تمامًا، بالرغم من نجاح «نظام المعلومات» فى إخفاء القصة الأساسية. وفى حالة تنفيذ الخطط التى تم تصميمها فى مسودات نصوص المعاهدة، سوف يصير العالم بأسره «حبيس» ترتيبات الاتفاقية التى تمنح الشركات الانتقالية أسلحة ذات قوة عاتية من أجل تقييد معترك السياسات الديمقراطية، تاركة السياسات بشكل أساسى فى أيدى كبار طغاة القطاع الخاص الذين يتوافر لديهم الكثير من الوسائل للتدخل أيضًا فى السوق، وربما تم عرقلة هذه الجهود فى منظمة التجارة العالمية،

بسبب احتجاج «الدول النامية»، الذى تميز بالقوة، وبخاصة فى الهند وماليزيا، وهما من الدول التى ترنو إلى أن تصبح فروعًا لشركات أجنبية كبرى. لكن ربما كان أفضل من هذا النموذج الذى تقدمت به منظمة OECD ، ألا وهو فرض تلك الاتفاقية على العالم كله كأمر واقع، وكذلك ينطبق الحال على نتائجها الجلية، ويتم التخطيط لهذا الوضع فى سرية رائعة حتى الآن(٤٠).

فلقد لازم إعلان مبدإ كلينتون مثال ممتاز لإيضاح المبادئ المنتصرة، ألا وهو ما أنجزته إدارة كلينتون فى هايتى. وبما أن هذا النموذج يعد من أصعب الحالات، فمن اللائق أن نمعن النظر فيه .

فلقد تم السماح بالفعل لرئيس هايتى المنتخب بالرجوع، لكن بعد إخضاع المؤسسات الشعبية لموجة من الإرهاب استمرت ثلاث سنوات، نفذتها قوات على صلة وثيقة بواشنطن، وما زالت إدارة كلينتون ترفض أن تسلم لهايتى مستندات مؤلفة من (١٦٠) ألف صفحة تلقى الضوء على موجة إرهاب الدولة، فى حوزة القوات العسكرية للولايات المتحدة؛ من أجل ـ كما ذكرت منظمة مراقبة حقوق الإنسان ـ «تلافى إظهار أمور محرجة»، توضح تورط حكومة الولايات المتحدة مع نظام حكم الانقلاب(٤١).

كان من الضرورى أيضا تلقين الرئيس أريستايد «دورة مكثفة فى الديمقراطية والرأسمالية»، كما وصف قائد مؤيديه فى واشنطون عملية تمدين القس المثير للمتاعب.

ولا يخفى ذلك الأسلوب على أحد فى أى مكان، عندما يتم التفكر فى التحول غير المرغوب فيه إلى الديمقراطية الرسمية .

ولكى يعود أرستيد لهايتى، تم إرغامه على قبول برنامج اقتصادى يوجه سياسات حكومة هايتى لاحتياجات «العالم المتمدين، وبخاصة القطاع الخاص، سواء على المستوى المحلى أو الخارجى» وذلك بسبب أنهم خططوا لأن يصبح المستثمرون الأمريكيون قلب المجتمع المدنى فى هايتى جنبا إلى جنب مع أثريائها الذين آزروا الانقلاب العسكرى، لكن لم يشتمل الموقف على فلاحى هايتى،

وسكان الأحياء الفقيرة الذين نظموا مجتمعًا مدنيًا زاخرًا بالحياة، والحماسة، بل واستطاعوا أيضًا أن ينتخبوا رئيسًا لهم، بالرغم من المصاعب الجمة، مما يوضح عداء الولايات المتحدة الفورى، وجهودها لقلب أول نظام حكم ديمقراطى فى هايتى[٤٢].

لكن تحولت الأفعال غير المقبولة التى يقوم بها «الجهلاء والفضوليون» فى هايتى - إلى النقيض من جراء استخدام العنف، وبالطبع كانت الولايات المتحدة ضالعة فى هذا الأمر بصورة مباشرة، حيث لم يقتصر دورها فقط على عقد الاتصالات مع الإرهابيين الموجودين بهايتى، والذين أخذوا على عاتقهم تنفيذ المهمة. وأعلنت منظمة الدول الأمريكية فرض الحصار على هايتى، لكن إدارتى كل من بوش [الأب] وكلينتون قوضتا ذلك منذ البداية من خلال استثناء الشركات الأمريكية، وكذلك تفويض شركة تكساكو للبترول «Texaco Oil Company» سرًا أن تزود حكومة الانقلاب ومؤيديها الأثرياء بما يحتاجون، إليه منتهكة بذلك العقوبات الرسمية؛ ومن ثم ظهرت بجلاء حقيقة مهمة فى اليوم السابق لهبوط قوات تابعة للولايات المتحدة «لاستعادة الديمقراطية»، لكن تلك الحقيقة لم تصل إلى المسامع العامة، وبالطبع ليس من المحتمل أن تصبح أحد الأحداث المرشحة للتدوين فى صفحات التاريخ[٤٣].

وتم فى الوقت الحالى استعادة الديمقراطية، وكذلك إجبار الحكومة الجديدة على أن تنبذ البرامج الديمقراطية وبرامج الإصلاح التى ألحقت العار بواشنطن، وعلى أن تتبع سياسات مرشح واشنطن فى انتخابات عام (١٩٩٠م)، الذى كان نصيبه (١٤٪) من الأصوات.

ويخبرنا هذا المثال المدهش بالكثير عن معنى ومدلولات انتصار «الديمقراطية والسوق الحرة».

وفيما يبدو، فقد استوعب شعب هايتى الدرس، حتى لو فضل من يديرون المبادئ فى الغرب أن يظهروا الأمر فى صورة مغايرة، ونشرت الصحف أن: شارك فى الانتخابات الأولية التى أقيمت فى إبريل عام (١٩٩٧م) «٥٪ فقط»، من الأصوات، مما أثار التساؤل «هل خذلت هايتى آمال الولايات المتحدة؟»[٤٤].

لقد ضحينا بالكثير لكى نضعهم على مسار الديمقراطية، إلا أنهم جاحدون، ولا يستحقون هذا، وبمقدور المرء أن يفهم لماذا يحض «الواقعيون» على فكرة أننا بعيدون عن الحملات الصليبية التى تبغى «تحسين الوضع العالمى».

ولقد اتخذت الولايات المتحدة مواقف شبيهة بذلك فى جميع أرجاء نصف الكرة الجنوبى، وأوضحت نتائج الاقتراع أن السياسة تعد مدلولاً على «الملل»، و«عدم الثقة»، و«اللامبالاة» بنسبة تفوق كثيراً معدلات اختيار «تشويق» أو «حماس»، فمن قام بالاقتراع كان «جمهور العامة الذى أصابته اللامبالاة . . . والذى يشعر وكأنه متفرج على النظام الديمقراطى فى بلده»، و«تخيم عليه حالة عامة من التشاؤم مما سوف يحدث فى المستقبل».

وجاءت نتائج أول استفتاء تم إجراؤه فى أمريكا اللاتينية (وكان الاتحاد الأوروبى راعيًا له) مشابهة كثيراً للنتائج سابقة الذكر، «فلقد علق عليها المنسق البرازيلى بقوله: «يحمل هذا الاستفتاء فى طياته واحدة من أخطر الوسائل، ألا وهى إدراك العامة أن من استفاد من التحول للديمقراطية كان الصفوة فقط»[٤٥].

ويلاحظ الأكاديميون بأمريكا اللاتينية أنه قد تزامنت موجة إرساء الديمقراطية مع الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية الحديثة، والتى آذت الغالبية العظمى من الشعب، وأفضت إلى تقييم ساخر للإجراءات الديمقراطية الرسمية.

ولقد كان لتقديم برامج شبيهة فى أغنى دول العالم آثار مماثلة، ففى مستهل حقبة التسعينيات، وبعد مرور خمسة عشر عامًا على النموذج المحلى للتعديل الهيكلى، أصبح ينظر أكثر من ٨٠٪ من سكان الولايات المتحدة إلى المنظومة الديمقراطية، وكأنها مزحة خادعة -وذلك مع وجود نظام أعمال شديد القوة. وكذلك ينظرون للاقتصاد على أنه: «غير عادل أساسًا». وتعتبر هذه هى النتائج الطبيعية للتصميم المحدد «الديمقراطية السوق» فى ظل حكم نظم الأعمال.

ولكن هذه بالفعل نتائج طبيعية ومتوقعة، فيرجع تاريخ إرساء الليبرالية الجديدة لقرون عديدة ماضية، وآثارها معروفة لدى الجميع. **وأوضح المؤرخ المشهور جداً «پول بيروخ» أن: «الليبرالية الاقتصادية التى تم فرضها قسراً فى**

القرن التاسع عشر على دول العالم الثالث تعتبر دون شك عنصراً مهمًا لتفسير تأخر نهضة الحياة الصناعية بها»، أو حتى «انعدام الصناعة». فى حين تقدمت أوروبا والمناطق التى استطاعت أن تنأى بنفسها بعيداً عن طائلة سيطرتها، وكان ذلك من خلال انتهاك تلك المبادئ[٤٦] . وبالإشارة إلى ماض أكثر حداثة، نجد أن التقرير السرى الذى قدمه آرثر شليسنجر عن البعثة التى أرسلها كنيدى إلى أمريكا اللاتينية انتقد بواقعية «النفوذ المهلك لصندوق النقد الدولى»، وأخذ يقتفى آثار ما كان يحدث فى فترة الخمسينيات، ونطلق عليه حاليًا «إجماع واشنطن». (ويعنى آرثر شليسنجر بذلك «التعديل الهيكلى»، و«الليبرالية الجديدة»). وبالرغم من إلقاء كثير من الخطب المنمقة الواثقة، فلم يفهم الجميع كثيراً عن التنمية الاقتصادية، فى حين إذا رجعنا للتاريخ، نجد أن بعض دروسه واضحة، ولن يصعب فهمها .

ولسوف أعود لمناقشة المبدأ السائد، الذى يقر بأن «انتصار الولايات المتحدة فى الحرب الباردة» يُعد انتصاراً للديمقراطية والسوق الحرة. وبالنظر إلى الديمقراطية، المذهب صحيح جزئيًا، بالرغم من أنه يجب علينا أن نفهم ماذا تعنى كلمة ديمقراطية: سيطرة من أعلى لأسفل؛ من أجل «حماية أقلية الموفورين من الأغلبية»، لكن ماذا عن السوق الحرة؟ نجد جميعنا أنه أيضًا عند تعريف هذا المصطلح سوف نبتعد كثيراً عن الواقع، كما أوضحت كثير من الأمثلة .

وباعتبار حالة النافتا، فقد اهتمت تلك الاتفاقية بجعل المكسيك «حبيسة نظام اقتصادى» يحمى المستثمرين من خطر «تفتح الديمقراطية». وتخبرنا شروط الاتفاقية بكثير من المبادئ الاقتصادية التى انتصرت، فلا تعد هذه الاتفاقية «اتفاقية تجارة حرة»؛ ذلك لأنها تتسم بكونها حمائية بدرجة شديدة، وتم تصميمها حتى تعوق المنافسين من دول شرقى آسيا وأوروبا. وعلاوة على هذا فهى تحاكى الاتفاقات العالمية، من حيث إنها تنطوى على مبادئ مناهضة للسوق، مثل «حقوق الملكية الفكرية»، وهى قيود متطرفة لم تقبل بها قط المجتمعات الثرية فى أثناء مرحلة نموها، لكنها تعتزم الآن استغلالها حتى تحمى الشركات الكبرى الموجودة على أرض الوطن . فعلى سبيل المثال: تدمر «حقوق

الملكية الفكرية» الصناعات الدوائية فى الدول الفقيرة، وفى الوقت نفسه تحجب التطورات التقنية، مثل: العمليات الإنتاجية المتطورة للمنتجات الممنوحة براءة الاختراع، فلم يعد التقدم شيئًا مرغوبًا فيه كما هو الحال بالنسبة للأسواق، إلا إذا أغدق فوائده على الطبقة المعتبرة.

ولاحت أيضًا فى الأفق بعض الأسئلة عن طبيعة «التجارة»، وأوضح المسئولون مؤكدين أن أكثر من نصف تجارة الولايات المتحدة مع المكسيك تتألف من صفقات يتم إبرامها بين الشركات، ومن الملاحظ تزايد معدل تلك الصفقات بنسبة (١٥٪)، بعد تطبيق اتفاقية النافتا .

منذ العقد الماضى استأجرت المصانع - أغلبها تملكها الولايات المتحدة - فى شمالى المكسيك قلة من العمال، وبدون - تقريبًا - أى صلة بالاقتصاد المكسيكى، وصنعت تلك المصانع أكثر من ثلث المحركات المستخدمة فى السيارات الأمريكية، وكذلك صنعت ثلاثة أرباع المكونات الأساسية الأخرى . أدى انهيار الاقتصاد المكسيكى فى عام (١٩٩٤م) - والذى تلا تطبيق اتفاقية النافتا - مع استثناء بالغى الثراء، والمستثمرين الأمريكيين (الذين تحميهم مخصصات حكومة الولايات المتحدة؛ لإنقاذ المؤسسات ماليًا).

مما أفضى لزيادة الحركة التجارية بين الولايات المتحدة والمكسيك؛ بسبب أن الأزمة الجديدة التى جعلت عامة الشعب تهوى فى المزيد من الفقر «حولت المكسيك إلى مصدر أرخص للعمالة، وتهاوت أجور عمال المصانع إلى عُشْر أجور العمال فى الولايات المتحدة».

وطبقًا لما أدلى به بعض المتخصصين: يتكون نصف الحجم التجارى للولايات المتحدة مع دول العالم بأسره من تلك الصفقات، التى يتم إبرامها مركزيًا. وينطبق القول كثيرًا على دول صناعية أخرى[٤٧]، بالرغم من أنه يتوجب على المرء أن يتعامل بحذر مع النتائج المستخلصة عن المؤسسات ذات الثقة المحدودة على مستوى العامة. ووصف بعض رجال الاقتصاد النظام العالمى اليوم بأنه

«نظام مركنتالى»(*) مؤسسى بعيد كل البعد عن مبدأ التجارة الحرة، استخلصت منظمة (OECD) : «تعمل المنافسة الاحتكارية من قبل القلة، والتفاعل الاستراتيچى بين الشركات والحكومات - وليس الأيدى الخفية لقوى السوق - على تشكيل الميزة التنافسية اليوم، والتقسيم الدولى للعمل فى الصناعات ذات التكنولوچيا الفائقة»(٤٨) .

بل وينتهك الهيكل الأساسى للاقتصاد المحلى المبادئ الليبرالية الجديدة، التى أطرى عليها الجميع، ويلاحظ أن الفكرة الرئيسية عن العمل القياسى فى ظل تاريخ الأعمال بالولايات المتحدة هى : «حلت منشآت الأعمال الحديثة محل آليات السوق، فى مجال تنسيق الأنشطة الاقتصادية، وتخصيص الموارد» . يمثل الكثير من الصفقات المحلية أحد الانحرافات الأخرى بعيداً عن مبادئ السوق(٤٩) .

وتتعدد الأمثلة عند التطرق لهذا الموضوع، فعلى سبيل المثال، عند النظر لمصير مبدأ آدم سميث عند اعتبار حرية الناس فى الانتقال مكونًا جوهريًا للتجارة الحرة عبر الحدود، وعند التحول لعالم المؤسسات عابرة الدول، والتى تزودها الدول القوية بالحلفاء الاستراتيچيين، والمؤازرة فى وقت الشدة، نجد أن اتساع الهوة بين المبدأ والواقع أصبحت مذهلة .

وهناك صيغتان مختلفتان لنظرية السوق الحرة :

المبدأ الرسمى، وما يمكن أن نطلق عليه «مبدأ السوق الحرة الموجود بالفعل» والذى يعنى أن مبدأ السوق فى صالحك، لكنى فى حاجة للتزود بالحماية من الدولة التى ترعانى .

ويتم فرض المبدأ الرسمى على الضعفاء الذين لا يمكنهم الدفاع عن أنفسهم، لكن هذا المبدأ يعد «موجوداً بالفعل»، وسار الأقوياء على نهجه منذ الحقبة التى

(*) المركنتالية «Mercantilism» هى نظام اقتصادى نشأ فى أوروپا عند انهيار الإقطاع لتعزيز ثروة الدّولة عن طريق التنظيم الحكومى الصارم لكامل الاقتصاد الوطنى، وانتهاج سياسات تهدف إلى تطوير الزراعة والصناعة وإنشاء الاحتكارات التجارية الخارجية - قاموس المورد (بتصرف) - المترجمة .

ظهرت فيها المملكة المتحدة كالدولة الأكثر تقدمًا فى النظم المالية والعسكرية فى أوروبا، وأكثرها تطوراً، وصاحب ذلك زيادة حادة فى معدلات جباية الضرائب، وارتفاع فى الإدارة العامة للبلاد بصورة فعالة؛ ذلك لأن الدولة أصبحت «اللاعب الأكبر فى الاقتصاد»، مع توسعها عالميًا[٥٠]. ومن ثم فقد أصبحت مثالاً يحتذى به حتى يومنا هذا فى عالم الصناعة، وبالطبع اتبعته الولايات المتحدة، بدءا من نشأتها.

وأخيراً تحولت المملكة المتحدة إلى الدولية الليبرالية عام (١٨٤٦م)، بعد (مائة وخمسين عامًا) من النظم الحمائية، والعنف، ونفوذ الدولة، التى وضعتها فى مركز متقدم كثيراً، عن أى منافس.

لكن كانت هناك تحفظات مهمة عند التحول للسوق، فقد توالى تصدير (٤٠٪) من مصنوعات النسيج البريطانية للهند المحتلة، وانطبق ذلك أيضًا على الصادرات البريطانية بوجه عام. وتم حجب الصلب المصنع فى بريطانيا عن أسواق الولايات المتحدة من خلال فرض تعريفات جمركية عالية جدًا، حتى تمكنت الولايات المتحدة من تطوير صناعة الصلب بها، وعلى النقيض كانت الهند والمستعمرات الأخرى لا تزال أسواقًا مهيأة.

بيد أنه عند النظر للهند، نجد أنها حالة إرشادية؛ لأنها أخذت تنتج حديداً بكميات تماثل تلك التى تنتجها أوروبا بأكملها فى نهاية القرن الثامن عشر. وعكف المهندسون البريطانيون على دراسة تقنيات أكثر تقدمًا؛ لتصنيع الحديد بالهند عام (١٨٢٠م)، وذلك محاولة منهم لسد «الفجوة التكنولوچية».

وفى ذلك الوقت كانت بومباى تصنع القاطرات على مستويات تنافسية عندما ازدهر استخدام السكك الحديدية، لكن «مبدأ السوق الحرة الموجودة بالفعل» دمر جميع تلك القطاعات بالصناعة فى الهند، مثلما دمر صناعة النسيج، وصناعة بناء السفن، وصناعات أخرى كانت متقدمة طبقًا لمعايير تلك الحقبة.

وعلى النقيض، لاذت كل من الولايات المتحدة واليابان بالفرار من السيطرة الأوروبية، وأصبح بمقدورهما اتباع النموذج البريطانى، الذى يحض على التدخل فى السوق.

وعندما أثبتت المنافسة اليابانية أنه من الصعب السيطرة عليها، ألغت المملكة المتحدة هذه اللعبة بكل بساطة، حيث أغلقت الإمبراطورية أبوابها أمام الصادرات اليابانية، وكأن هذا أحد أسباب نشوب الحرب العالمية الثانية. وطالب المصنعون الهنود بالحماية فى الوقت نفسه - لكنهم كانوا يطالبون بالحماية من بريطانيا، وليس من اليابان.

ألا ترون كم كانت بريطانيا محظوظة؛ فلقد حدث ذلك فى ظل مبدأ السوق الحر المتواجد بالفعل[٥١].

ومع التخلى عن الصورة المقيدة لمبدأ «دعه يعمل دعه يمر» التى اتبعتها الحكومة البريطانية خلال حقبة الثلاثينيات، بدأت الحكومة البريطانية فى التدخل بصورة مباشرة أكثر فى الاقتصاد المحلى أيضًا. وفى غضون أعوام قليلة ارتفع معدل إنتاج أدوات الآلات لخمسة أضعاف المعدل السابق، وصاحب ذلك ازدهار صناعات الكيمياويات، والصلب، وصناعات الفضاء، بل واستضافت بريطانيا صناعات جديدة. ووصف ويل هاتون الوضع قائلاً: «خيمت على الأجواء موجة جديدة من الثورة الصناعية»، **ومكنت الصناعات التى تتحكم فيها الدولة بريطانيا من أن يتضاعف انتاجها بمعدلات تفوق انتاج ألمانيا بأكمله خلال الحرب، وذلك لتضييق الفجوة بينها، وبين الولايات المتحدة، التى كانت تتمتع فى ذاك الوقت بنمو اقتصادى مذهل؛ بسبب تولى مديرى الشركات الشئون الاقتصادية التى كانت تنسقها الدولة فى أثناء فترة الحرب**[٥٢].

وبعد مرور قرن على تحول إنجلترا إلى ضرب من ضروب الدولية الليبرالية، سارت الولايات المتحدة على الدرب نفسه، فبعد مائة وخمسين عام من العنف، وفرض النظم الحمائية، أصبحت الولايات المتحدة أغنى وأقوى دولة فى العالم، مثلما كانت بريطانيا فيما مضى، ومن ثم أخذت تلاحظ ميزات «الدخول فى المعترك» حيثما يكون بمقدورها سحق أى منافس لكن ـ مثلما فعلت انجلترا ـ من خلال فرض تحفظات حرجة.

وأحد هذه التحفظات هو استخدام واشنطن لقوتها؛ حتى تعوق التنمية المستقلة فى أى دولة أخرى ـ كما فعلت المملكة المتحدة.

وأصبح التطور فى أمريكا اللاتينية، ومصر، وجنوبى آسيا، وفى دول أخرى شيئًا «مكملاً»، وليس «تنافسيا». وأخذت الولايات المتحدة على عاتقها التدخل فى الحركة التجارية على مدى واسع، فعلى سبيل المثال تم تخصيص معونة خطة مارشال (Marshal Plan)؛ لشراء المنتجات الزراعية من الولايات المتحدة، ويعد ذلك سببا جزئيًا وراء تزايد نصيب الولايات المتحدة على مستوى العالم فى تجارة الحبوب، حيث ارتفع المعدل من أقل من (١٠٪) قبل الحرب، إلى أكثر من النصف عام (١٩٥٠م)، فى حين تراجعت صادرات الأرجنتين إلى الثلث.

وكذلك تم استغلال المعونة المقدمة من الولايات المتحدة تحت اسم «الغذاء من أجل السلام» فى تدعيم تجارة المحصولات الزراعية بالولايات المتحدة، وأيضًا فى الشحن، وتقليص دور المنتجين الأجانب، أضف إلى ذلك وجود إجراءات أخرى من أجل منع التنمية المستقلة [للدول لأخرى][٥٣].

وكان السبب وراء تدمير زراعة القمح فى كولومبيا تدميراً محققًا، هو إحدى هذه الوسائل، والتى بدورها تعتبر أحد عوامل زيادة صناعة المخدرات، ومما صعدها، وساعد على ازدهارها سريعًا فى جميع أرجاء منطقة الأندين، كانت السياسة الليبرالية الجديدة، التى تم فرضها خلال السنوات السابقة.

وانهارت صناعة النسيج بكينيا عام (١٩٩٤م)، عندما فرضت إدارة كلينتون نظام الحصص، وعرقلت الطريق أمام التنمية التى حاولت كل دولة صناعية أن تسير فيه، فى حين حذر المسئولون (الإصلاحيون الأفريقيون) أنه: «يجب عليهم أن يحققوا المزيد من التقدم»؛ لتحسين أوضاع العمليات التجارية، و«يصدقوا على إصلاحات السوق الحرة»، و«السياسات التجارية والاستثمارية»، التى تفى ومتطلبات المستثمرين الغربيين.

وفى ديسمبر (١٩٩٦م) منعت واشنطن صادرات المكسيك من الطماطم، منتهكة بذلك اتفاقية النافتا، وقواعد منظمة التجارة العالمية (وتم ذلك دون وضع عوائق فنية؛ لأن ما فعلته كان مجرد لعبة قوة لم تكلفها حتى إصدار تعريفة رسمية)، ويتكلف إنتاج هذا المحصول فى المكسيك قرابة بليون دولار أمريكى سنويًا.

وأعلنت الولايات المتحدة أن السبب الرسمى وراء هذه الهبة التى تم منحها لمنتجى الطماطم فى فلوريدا هو «هبوط الأسعار بشكل صناعى كأحد تداعيات منافسة المكسيك»؛ لأن مستهلكى الولايات المتحدة يفضلون استعمال الطماطم المكسيكية. وبصياغة الموقف فى شكل آخر، تم تطبيق مبادئ السوق الحرة، لكن نتائجها كانت على عكس الجوهر(٥٤).

ويعد كل ما ذكرته أمثلة متفرقة.

ومن الأمثلة الموضحة للأمور، وضع هايتى، والبنغال التى تعد أثرى جائزة استعمارية فى العالم، ومصدر جزء كبير من ثروة فرنسا. فلقد صارت تحت سيطرة الولايات المتحدة بعد غزو القوات البحرية لها، فى عهد ويلسون منذ ثمانين عامًا، وتحولت تلك الدولة حاليًا إلى كارثة، فمن الصعب أن يسكنها أحد فى المستقبل غير البعيد. فلقد بدأعام ١٩٨١م تنفيذ استراتيچية التنمية، التى خططت لها كل من المعونة الأمريكية، والبنك الدولى، واعتمدت خطط التنمية على إنشاء مصانع للتجميع، وتصدير المحصولات الزراعية، ويعنى ذلك التحول عن إنتاج الطعام لتأمين الاستهلاك المحلى. وتنبأت هيئة المعونة الأمريكية أن هذه الاستراتيچية سوف تفضى إلى «تغيير تاريخى إزاء سوق شديدة الاستقلالية عند تعاملها مع الولايات المتحدة». فلسوف تتحول البنغال إلى «تايوان البحر الكاريبى»، وشاطرها البنك الدولى هذا الرأى، وزودها بوصفاته المعتادة من أجل «تعظيم منشآت الأعمال الخاصة»، وتقليص «الأهداف الاجتماعية»، مما رفع معدلات اللامساواة، والفقر، وقلل مستوى الصحة والتعليم.

قد نلاحظ، وذلك لأهمية الموقف، أن البنك الدولى دأب على تقديم هذه الوصفات النمطية، وفى الوقت نفسه يقدم معها طقوسًا توضح الحاجة إلى خفض معدلات اللامساواة، والفقر، وتحسين الصحة، والتعليم، فى حين تفصح الدراسات الفنية للبنك الدولى عن احتساب المساواة النسبية، وارتفاع معدلات الصحة، ومستويات التعليم من أهم عوامل التنمية الاقتصادية.

وبالنظر إلى حالة هايتى، نجد أن النتائج كانت كالمعتاد: حصد المكاسب

المصنعون الأمريكيون، وكبار الأثرياء فى هايتى، وتراجعت الأجور بهذه الدولة بنسبة (٥٦٪)، خلال حقبة الثمانينيات - أى وباختصار حدثت «معجزة اقتصادية».

وظلت هايتى كما هى هايتى، ولم تصبح تايوان، وإنما انتهجت مساراً مختلفًا تمامًا، كما يعلم تمامًا المستشارون.

وحاولت أول حكومة ديمقراطية فى هايتى أن تخفف من وطأة الكارثة الآخذة فى التفاقم، والتى كان من شأنها استدعاء ما تلى ذلك من اعتداءات واشنطن، والانقلاب العسكرى، والإرهاب.

و«باستعادة الديمقراطية» قررت هيئة المعونة الأمريكية أن تمنع المعونة التى تقدمها، حتى تتأكد من أنه تم خصخصة مصانع الأسمنت، والطحين؛ حتى يستفيد من ذلك أثرياء هايتى، والمستثمرون الأجانب (المجتمع المدنى بهايتى) طبقًا «للأوامر التى صاحبت استعادة الديمقراطية»، فى حين عرقلت النفقات المقدمة لقطاعى الصحة والتعليم.

وتلقت الأعمال المتصلة بالزراعة تمويلاً كبيراً، فى حين لم يتح أى منها للزراعة، وللحرف اليدوية، والتى تعد مصدر دخل الغالبية العظمى من السكان. وأما مصانع التجميع التى يملكها الأجانب، ويشتغل العاملون بها (وأغلبهم من النساء)، فى ظل ظروف بشعة، ويتقاضون أجورا زهيدة جداً - فهى تستفيد من استهلاك كهرباء رخيصة يدعمها «ملاحظو الدولة» الأسخياء.

وبالنظر لوضع فقراء هايتى، وهم يشكلون الغالبية العظمى من الشعب، لا يمكن تقديم معونات لما يستهلكونه من كهرباء، أو وقود، أو ماء، أو غذاء؛ حيث تمنع قواعد صندوق النقد الدولى تقديم مثل هذا النوع من المعونات. وقبل تطبيق هذه «الإصلاحات» كان إنتاج الأرز المحلى يفى بالفعل بجميع معدلات الاحتياج المحلى.

وكان لذلك الأمر صلة وثيقة ومهمة بالاقتصاد الوطنى. وبفضل «التحرير» الأحادى الجانب، تدهور إنتاج الأرز المحلى إلى (٥٠٪) مما كان عليه، ولذلك الوضع آثار يمكن التنبؤ بها على الاقتصاد.

وتعتبر عملية التحرير بالفعل عملية من جانب واحد، ويتوجب على هايتى أن تقوم بعمل «إصلاح»، وأن تجتث التعريفة الجمركية طبقًا للمبادئ الصارمة لعلم الاقتصاد، والتى ـ باتباع إحدى أعجوبات المنطق ـ قامت باعفاء الأعمال المتعلقة بالنشاط الزراعى التابعة للولايات المتحدة، **ويواصل هذا القطاع تلقى مساعدات شعبية ضخمة تزايدت فى عهد إدارة ريجان إلى أن بلغت (٤٠٪) من إجمالى دخل المزارعين عام (١٩٨٧م)**. وبالطبع الآثار الطبيعية المترتبة على ذاك الوضع مفهومة ومقصودة، فلقد لاحظ أحد تقارير هيئة المعونة الأمريكية الصادرفى عام (١٩٩٥م) أن «سياسة التجارة والاستثمار التى يوجهها التصدير» والتى قررتها واشنطن «سوف تضغط ـ بدون رحمة ـ على مزارعى الأرز»، ومن ثم سوف يتم إجبارهم على التحول إلى الهدف الأكثر عقلانية، وهو تصدير المحصولات الزراعية لصالح المستثمرين بالولايات المتحدة، ويتفق ذلك مع مبادئ نظرية التوقع المنطقى(٥٥).

وباتباع هذا النوع من الأساليب، تحولت أفقر دولة فى نصف الكرة الجنوبى إلى أكبر مشترى للأرز الذى تنتجه الولايات المتحدة، وبذلك أصبحت تضاعف ثراء المنشآت التجارية بالولايات المتحدة التى يتم تدعيمها علانية. ودون أدنى شك، بمقدور هؤلاء المحظوظين الذين تلقوا تعليمًا غربيًا جيداً تفسير الوضع كالتالى:

سوف تنهمر الفوائد على فلاحى هايتى، وعلى سكان الأحياء الفقيرة فى النهاية. وقد يختار الأفارقة أن يسيروا فى درب مماثل، كما ينصحهم فى الوقت الحالى زعماء «تحسين الوضع العالمى»، والصفوة من أبناء البلد، وربما لن يتمكنوا من رؤية اختيارات أخرى فى ظل الظروف الحالية.

لكن فى حالة وقوع اختيارهم على ذلك، يجب أن يجروا عملية الاختيار بأعين مفتوحة.

ويوضح المثال الأخير أهم الانحرافات التى تتم من خلال اتباع المبدأ الرسمى للتجارة الحرة، وتعد هذه إحدى أهم مشكلات العصر الحديث؛ لدرجة تفوق

أهمية نظام الحماية، والذى كان قد تجاوز أكثر معدلات التدخل حدة فى العصور السابقة. بيد أن ذلك يُعَدّ من أكثر الأوضاع التى تكون دومًا محل الدراسة، فى ظل الانهيار المألوف للمبادئ، والتى أسهمت بطريقة مفيدة فى إخفاء الحقائق الاجتماعية والسياسية.

ولسوف أذكر أحد الأمثلة الواضحة الدالة على هذا: اعتمدت الثورة الصناعية على القطن الرخيص، وبالمثل اعتمد «العصر الذهبى» للرأسمالية المعاصرة على الطاقة الرخيصة، ولكن الحفاظ على أسعار السلع الضرورية رخيص، مع توافرها، لا يدخل فى النظام الاقتصادى.

ويعد أحد المكونات المهمة لنظرية السوق الحرة: عدم السماح بتقديم المعونات. لكن يلاحظ أن قادة رجال الأعمال بالولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية قد توقعوا حدوث انهيار، إذا لم تتدخل الدولة بشكل رئيسى، كما حدث خلال فترة الحرب، مما مكنهم فى النهاية من اجتياز الكساد العظيم.

وأصرت هذه الفئة أيضًا على أنه «لا يمكن أن توجد» الصناعات المتقدمة «بشكل مُرْضى فى ظل اقتصاد حر تمامًا وتنافسى ولا يحظى بالمعونات»، ومن ثم تعد «الحكومة هى طوق النجاح الوحيد المتاح». (نشرت ذلك دورية فورتشن (Fortune)، وبيزنس ويك (Business Week) موضحة أن هذا الرأى يحظى بإجماع عام)، ولقد علموا أن نظام البنتاجون سوف يصبح أفضل السبل؛ لتحويل التكلفة على عاتق العامة.

ومن الممكن أن يؤدى الإنفاق العام الدور الحفاز نفسه، لكن تكمن فى جنباته بعض النواقص [من وجهة نظر المذهب الرسمى]، فلا يمكن اعتباره معونة مباشرة مقدمة لقطاع المؤسسات؛ ولأنه يحث على الديمقراطية، ولأنه سوف يعمل على إعادة التوزيع. **بينما لا يتسم الإنفاق العسكرى بأى من هذه الملامح غير المرغوب فيها. وهو أيضًا من السهل ترويجه عن طريق الخداع. ولقد أوضح قائد القوات الجوية فى عهد الرئيس ترومان ذلك الأمر ببساطة بقوله: لا يجب علينا استخدام مصطلح «معونة»، بل استخدام كلمة «أمن»، وتأكد أن الميزانية**

العسكرية سوف «تفى باحتياجات صناعة الطائرات». وكانت تلك هى الكلمات نفسها التى تفوه بها.

وكانت إحدى النتائج المترتبة على ذلك، أن أضحت صناعة الطائرات المدنية من أهم صادرات الولايات المتحدة، وتعد صناعة السفر والسياحة التى تعتمد على الطائرات مصدراً من مصادر الفوائد العظيمة[٥٦].

وأصبح من المناسب جداً لكلينتون أن يختار شركة «بوينج»: «نموذج يحتذى به بين الشركات عبر أمريكا»، عندما كان يعلن عن «رؤيته الجديدة الخاصة» بمستقبل السوق الحرة.

ومن أفضل الأمثلة على الأسواق الموجودة بالفعل، تمركز صناعة الطائرات المدنية تقريبًا فى أيدى شركتين: بوينج ـ ماكدونالد، وإيرباص. ويعزى وجود ونجاح كليهما إلى المعونات العامة التى كانت تقدم لهما ببذخ.

وينطبق الشىء نفسه على صناعة الكمبيوتر والإلكترونيات بوجه عام، والتكنولوچيا الحيوية، والاتصالات، أو يمكن القول إن تلك الحقيقة تنطبق على كل قطاع حيوى بالاقتصاد[٥٧].

ولم يكن هناك داعٍ لتفسير الملامح الرئيسية «لرأسمالية الأسواق الحرة الموجودة بالفعل» عند إدارة ريجان، والسبب أن أعضاءها كانوا أساتذة هذا الفن، حيث أخذوا على عاتقهم تمجيد هذه الأسواق فى أذهان الفقراء على أرض الوطن، وكذلك فى مناطق الخدمة خارج الوطن، فى حين دأبوا على التفاخر بكبرياء أمام مجتمع الأعمال بالعالم بقولهم، وذلك كما ظهر فى أحد المقالات بصحيفة مجلس العلاقات الخارجية تعليقًا على أحداث العقد: **«عمل ريجان على خفض حجم الواردات التى قد تنافس الصناعة بالولايات المتحدة أكثر من أى رئيس سبقه على مدى أكثر من نصف قرن». ولاحقاق الحق، فإن ما فعله يفوق ما فعله من سبقوه أجمعين؛ لأنهم «كانوا يعتمدون بشكل كبير على فرض النظم الحمائية منذ حقبة الثلاثينيات». فلقد حول ريجان الولايات المتحدة من «زعيمة التجارة الحرة المتعددة الأطراف فى العالم إلى أحد الزعماء الذين يتحدون ذلك». وتزعم**

أنصار ريجان «هجومًا متواصلاً على مبدأ السوق الحر»، وكان قوامهم من الأثرياء وذوى النفوذ منذ مستهل حقبة السبعينيات، بالرغم من شجب «پاتريك لو» الخبير الاقتصادى بأمانة الجات فى إحدى مقالاته الأكاديمية، التى عمل فيها على تقدير آثار القيود التى فرضتها إجراءات ريجان، ووجد أنها ثلاثة أضعاف القيود المفروضة من كبرى الدول الصناعية الأخرى[٥٨].

ويعتبر الاتجاه الشديد القوة «إزاء استخدام النظم الحمائية» جزءاً واحداً فقط من «الهجوم المتواصل» على مبادئ التجارة الحرة الذى تفاقم لدى «التفرد الصارم لإدارة ريجان».

ويسرد فصل آخر من هذه الرواية تحويل كم هائل من الأموال العامة للشركات الخاصة ذات النفوذ، وغالبًا ما يتم ذلك تحت الستار التقليدى المسمى «بالأمن»، وهو -كما لاحظ ستيوارت ليزلى- «ستار دفاعى كان من شأنه زيادة الإنفاق العسكرى «بمقدار ثابت» بشكل يفوق معدلاته خلال منتصف حقبة الستينيات»[٥٩]. وأصيب العامة بالفزع من جراء التهديدات الأجنبية (الروسية والليبية . . . إلى ماشابه ذلك). لكن اتسمت الرسالة الموجهة من الموالين لريجان لعالم الأعمال مرة أخرى بالأمانة.

فلم يكن محتملاً أن يتسنى لصناعة السيارات والصلب، وأدوات الماكينات، شبه الموصلات، وغيرها من الصناعات فى الولايات المتحدة أن تصمد أمام المنافسة اليابانية، أو تتقدم سريعًا فى مجال التكنولوچيا الناشئة، لولا اتخاذ الولايات المتحدة إجراءات شديدة للتدخل فى السوق.

ولا داعى لأن أشرح المبادئ العاملة لزعيم «ثورة المحافظين» فى الوقت الحالى، وأقصد بذلك «نيوت جينجريتش» الذى أخذ يحاضر بصرامة أطفالاً فى السابعة من عمرهم عن شرور الاعتماد على الإعانة الاجتماعية، فى حين أخذ على عاتقه توجيه المعونات العامة لناخبين من الأثرياء، أو أن أسلط الضوء على مؤسسة هيريتيج (Heritage Foundation) التى تصوغ مقترحات الميزانية وفقًا لمحافظى الكونجرس، ومن ثم تدعو إلى - وبالفعل حصلت على - زيادة فى

ميزانية البنتاجون بمعدل يفوق الزيادة التى خصصها كلينتون؛ لتوكيد رسوخ «قاعدة الدفاع الصناعية»، تحت حماية الدولة، وإهداء التكنولوچيا مزدوجة الاستخدام «للمستفيدين»(*)؛ لتمكنهم من الهيمنة على الأسواق التجارية، وإثراء أنفسهم على حساب العامة.

ويدرك الجميع أن المقصود بالمشروعات الحرة هو أن يتحمل العامة التكاليف، وكذلك المخاطر فى حالة ما إذا ساءت الأمور، والمثال الدال على ذلك ما تم إنفاقه لإنقاذ بنوك ومؤسسات من مآزق مالية؛ مما كبد العامة أخيراً مئات المليارات من الدولارات. **ووفقًا لمعايير نظم السوق الحرة الموجودة بالفعل، فمن المفروض تخصيص الفوائد للصفوة، وأما التكاليف والمخاطر فمن الواجب تعميمها على الشعب**. واستمرت تلك الأقصوصة التى يرجع تاريخها إلى قرن مضى خالدة حتى الوقت الحالى، دون أن يطرأ عليها أية تغييرات ملحوظة، وبالطبع لم يقتصر هذا الوضع على الولايات المتحدة فقط.

ويجب تأويل البيانات التى يدلى بها إلى العامة فى ضوء هذه الحقائق، والتى من بينها دعوة كلينتون الحالية إلى مشروع التجارة، وليس المعونة فى إفريقيا، مع فرض سلسلة من الشروط التى تصادف أنها تخدم مصالح المستثمرين بالولايات المتحدة، وتزيد من الخطب المنمقة، التى كان بمقدورها تلافى مثل هذه الأمور، كما هو الحال بالنسبة للسجل الطويل لهذه المفاهيم. وبالنظر إلى واقع الأمور نلاحظ جميعًا أن برامج المعونة المقدمة من قبل الولايات المتحدة تتميز بأنها الأكثر شحًا وبخلاً، عند المقارنة ببرامج أى دولة متقدمة.

يمكن دراسة نموذج واضح، مثل شرح تشستر كروكر لخطط إدارة ريجان فى أفريقيا عام (١٩٨١م)، فذكر قائلاً :

«نساند فرص السوق المفتوحة، والوصول للموارد الرئيسية، وتوسيع نطاق الاقتصاد الأفريقى والأمريكى»؛ ونرغب فى أن نوجه الدول الأفريقية إلى «الطريق الرئيسى لاقتصاد السوق الحر».

(*) التكنولوچيا التى تستخدم فى الصناعات الحربية والصناعات المدنية.

وفيما يبدو فلقد فاق هذا البيان حد السخرية؛ لأن من تفوه به أحد زعماء «الهجوم المتواصل»، على «اقتصاد السوق الحرة»، وإن اتسم خطاب كروكر بالعدالة عند النظر إلى معايير مبدأ السوق الموجودة بالفعل، حيث تخصص الحكومة فرص السوق والوصول إلى الموارد للمستثمرين الأجانب وشركائهم المحليين، ومن المفروض أن يتوسع ويزدهر الاقتصاد بطريقة معينة؛ حتى يمكن حماية «القلة من الأثرياء من الأغلبية»، ومن ثم يستحق الأثرياء حماية الدول لهم، بل ويستحقون تزويدهم بالمعونات التامة . فكيف يتأتى لهم أن يزدادوا ثراء إلا بهذه الطريقة من أجل مصلحة الجميع ؟؟

وفى السطور التالية سوف أشرح «نظرية السوق الحرة الموجودة بالفعل» بطريقة أخرى:

أسفرت دراسة مكثفة عن المؤسسات العملاقة عابرة الدول عن «مارست كل الشركات الكبرى فى العالم نفوذًا حازمًا من جراء السياسات الحكومية و/ أو العوائق التجارية فى استراتيچياتها وأوضاعها التنافسية»، و«يوجد على الأقل عشرون شركة من ضمن قائمة أول مائة شركة فى مجلة «الثروة ـ Fortune» (١٩٩٣م) لم يكن مقدراً لها البقاء على الإطلاق كشركات مستقلة، لولا قيام حكوماتها بإنقاذها»، وذلك عن طريق تعميم الخسائر، أو أن تحمل الحكومة على عاتقها الخسائر بكل بساطة فى أوقات الشدة.

ولقد تم إنقاذ شركة لوكهيد بتقديم (٢٥٠) مليون دولار أمريكى لها فى شكل دين تضمنه الحكومة. وأوضحت الدراسة نفسها أن تدخل الحكومة الذى «أصبح قاعدة وليس استثناء خلال القرنين الماضيين . . . قد أدى دوراً فى تطوير ونشر كثير من المنتجات، وعمليات التطوير، وبخاصة فى مجال الفضاء والإلكترونيات والزراعة الحديثة، وتكنولوچيات الخامات، وتكنولوچيا الطاقة والنقل»، وكذلك الاتصالات والمعلومات والتكنولوچيات بوجه عام. (ويعد الإنترنت وشبكة الويب العالمية أكثر الأمثلة الحديثة المثيرة للدهشة)، وأما فى الماضى فكانت هناك صناعات المنسوجات، والصلب، وبالطبع الطاقة.

فلقد أصبحت سياسات الحكومة بمثابة «قوة ساحقة فى صياغة استراتيچيات

وتنافسية كبرى الشركات بالعالم»[٦٠]. ويؤكد عدد من الدراسات الفنية الأخرى هذه النتائج.

وليست الولايات المتحدة منفردة فى مفهوم «التجارة الحرة»، حتى ولو قام منظروها بقيادة الأوركسترا الشاك.

تعزى نتائج تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية لعام (١٩٩٢م) ـ لحد كبير ـ الفجوة بين الأغنياء والفقراء بدءاً من عام (١٩٦٠م)، إلى إجراءات حماية الأغنياء. واستخلص تقرير عام (١٩٩٤م) لنفس المنظمة «قيام الدول الصناعية عن طريق انتهاكها لمبادئ التجارة الحرة ـ بتكبيد الدول النامية تكلفة تقدر بخمسين مليار دولار أمريكى فى العام الواحد ـ أى ما يساوى تقريبًا إجمالى المساعدات الأجنبية التى تتدفق على تلك الدول»، وينتمى أغلب هذه التكاليف إلى ترويج الصادرات التى يتم دعمها حكوميّاً[٦١].

وطبقًا لتقديرات التقرير العالمى لعام (١٩٩٦م) لمنظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة، زادت الفجوة بين العشرين فى المائة الأغنى والعشرين فى المائة الأفقر فى العالم، أكثر من ٥٠٪ من عام ١٩٦٠م إلى عام ١٩٨٩م. ومن المتوقع «زيادة اللامساواة على الصعيد العالمى الناجمة من عملية العولمة».

ويلاحظ أن تزايد الفرق بين الأغنياء والفقراء موجود أيضًا فى المجتمعات الثرية، وتتصدرها الولايات المتحدة، فى حين تقع بريطانيا فى مرتبة لا تبتعد كثيراً عنها. وتهلل جذلاً الصحافة التجارية لزيادة الفوائد بصورة «مثيرة»، و«مذهلة»، وتصفق لتركيز الثروة غير المسبوق فى أيدى القلة القليلة من الشعب، فى حين لا تزال الظروف بالنسبة للأغلبية يسودها الكساد، أو تتراجع.

يُعرض إعلام مؤسسات الأعمال وإدارة كلينتون، والزعماء من المشجعين للطريقة الأمريكية أنفسهم ـ وهم ممتلئون بالزهو ـ كنموذج من الواجب أن يحتذى به العالم أجمع، وتنزوى فى غمار تهليلهم وتشجيعهم لأنفسهم نتائج السياسة الاجتماعية المتعمدة فى أثناء الفترة السعيدة من «الإخضاع الجلى للعمال على أيدى رأس المال». فعلى سبيل المثال **أسفرت «أهم المؤشرات» التى نشرتها**

منظمة اليونيسيف[٦٢]، أن الولايات المتحدة تتمتع بأسوأ سجل صناعى بين الدول الصناعية الأخرى، وتقع مرتبتها فى نفس مرتبة كوبا ـ وهى واحدة من الدول الفقيرة التى تنتمى لدول العالم الثالث، وتقع تحت اعتداء متواصل تشنه عليها أعظم قوة فى نصف الكرة الشمالى، على مدار أربعين عاما ـ وتعد أهم معايير التشابه هى نسبة وفيات الأطفال تحت سن الخامسة، وكذلك معدلات الجوع، وفقر الأطفال، والمؤشرات الاجتماعية الأساسية الأخرى .

ويحدث كل هذا فى أغنى دولة من دول العالم التى تتمتع بميزات لا مثيل لها، ومؤسسات ديمقراطية مستقرة، لكنها تقع أيضًا تحت طائلة قواعد تجارية لحد غير عادى .

ويعد هذا الوضع بمثابة نذير للمستقبل إذا استمر «التحول المأسوى من مبدأ التعددية والمشاركة فى السياسة إلى مبدأ التسلطية وحكومة الفنيين» فى الانتشار على الصعيد العالمى .

ومن الجدير بالملاحظة أنه دائمًا ما تظهر الحقيقة فى النوايا الخفية . فعلى سبيل المثال فى المرحلة التالية للحرب العالمية الثانية، قام چورچ كينان ـ وهو واحد من أكثر واضعى الخطط نفوذًا، ويعتبر رائدًا إنسانيًا ـ بإسناد «وظيفة» لكل قطاع فى العالم : فوظيفة أفريقيا هى أن «تستغلها» أوروپا حتى تعيد بناء نفسها، لكنه ذكر أن اهتمام الولايات المتحدة بهذه القارة ليس بالكثير . وقبل ذلك بعام، أكدت إحدى الدراسات التخطيطية رفيعة المستوى أنه «قد يساعد التطوير التعاونى للأغذية الرخيصة السعر، والمواد الخام القادمة من شمالى أفريقيا فى تشكيل وحدة أوروپية، وخلق قاعدة اقتصادية؛ لكى تستعيد أوروپا قوتها» . وياله من مفهوم جدير بالاهتمام عن «التعاون»[٦٣] .

ولم يسجل التاريخ أن أحدا قد اقترح أن أفريقيا سوف «تستغل» الغرب فى استعادة قوتها من «تحسين الوضع العام العالمى» فى القرون السابقة .

وإذا كبدنا أنفسنا عناء التفرقة فيما بين المبدأ والواقع، نلاحظ وجود اختلاف كبير بين المبادئ السياسية والاقتصادية السائدة، وبين تلك المعلن عنها . وقد

يساورنا الشك فى توقع أن تلك هى «موجة المستقبل»، مما سوف يجعل للتاريخ نهاية سعيدة.

ولقد تم الإعلان عن نفس «نهاية التاريخ»، بثقة لعدة مرات فى الماضى، وكانت دومًا غير صحيحة، وبرغم كل الاستمراريات الخبيثة، يمكن أن يشعر إنسان متفائل بحلول تقدم بطىء الخطى - حقيقى فيما أظن.

وبمقدور المقاومة الشعبية فى الدول الصناعية المتقدمة، وغالبًا فى أى مكان آخر فى الوقت الحالى أن تبدأ من مستوى أعلى، وتتمتع بتوقعات أعظم بطريقة تفوق ما كان الوضع عليه فى السابق.

وقد يتخذ التكافل الدولى أشكالاً جديدة وبناءة أكثر؛ لأن الغالبية العظمى من الشعوب قد فهمت أن مصالحها تتشابه كثيراً، ويمكن وضعها على مسيرة التقدم بالعمل الجماعى.

ولا يوجد سبب حاليًا - كما كان الوضع بالسابق - يجعلنا نصدق أننا مقيدون بقوانين اجتماعية غامضة ومبهمة، وليس ببساطة قرارات تم اتخاذها فى مؤسسات تابعة للإرادة الإنسانية - وهى مؤسسات إنسانية يجب أن تخضع لاختبار الشرعية، وإذا تبين أنها لا تتمتع بهذه الصفة يمكن إحلالها بأخرى أكثر حرية، وأكثر عدالة، كما كان الوضع عليه غالبًا فى الماضى.

وأما المتشككون الذين ينفرون من هذه الأفكار، وينعتونها بأنها ترنو إلى المثالية، وتتميز بالسذاجة، يجب عليهم أن يوجهوا أعينهم صوب ما حدث بالفعل فى هذه البلاد [جنوب أفريقيا] خلال السنوات القليلة الماضية، والذى يعد تكريمًا رائعًا لما تستطيع روح الإنسان فعله، ولتطلعاتها التى لا حدود لها - وتلك دروس العالم فى حاجة ماسة لأن يتعلمها؛ لأن من شأن ذلك إرشاد الخطوات القادمة فى المقاومة المتواصلة من أجل الحق، والحرية فى هذا البلد أيضًا [جنوب أفريقيا]، بينما يتحول شعب جنوب أفريقيا - الذى حصل توًا على واحد من أكبر الانتصارات - إلى المهمات الأكثر صعوبة التى تقبع أمامه.

***

الفصل الخامس

كشف أصول تدريس الأكاذيب

مناظرة مع چون سيلبر

(٥)

جيريمى پاكسمان «إذاعة البى بى سى ٤»: لا تنكر أن قصف كمبوديا كان بالرغم من كل شىء سرًا ؟ . . . لقد كانت هذه عملية سرية ضد دولة حيادية .

هنرى كيسينجر : ما بالك يا سيد پاكسمان . . . لقد تم ذلك منذ خمسة عشر عامًا ماضية ، ولك القدرة على الأقل على أن تعلم نفسك كذبة فى برنامجك .

جيريمى باكسمان : ما هو حقًا غير دقيق ؟

هنرى كيسينجر : هذا شىء لا يحتمل .

نلاحظ أنه فى الحوار السابق يشير هنرى كيسينجر مرة أخرى إلى مشكلة : إذا كنت المفكر البوق المتحدث باسم المنظومة العقائدية ، يمكنك بكل سهولة أن تُقصى حقائق تاريخية مهمة بمجرد أن تنعتها بأنها «أكاذيب» ، فى حين تظل واثقًا بأن المنظومة العقائدية لن تقوم فقط بحمايتك ، ولكن أيضًا بمكافأتك . ففى الواقع بمقدور كيسينجر بارتياح وبغطرسة أن يرفض الحقائق التاريخية ؛ لأنه ـ تبعًا لما ذكره تشومسكى ـ «إذا كنت تتبع خط الجماعة [المسيطرة] ، فلا يجب عليك أن توثق أى شىء ، وبمقدورك التفوه بأى شىء ترغب قوله . . . وتعد هذه إحدى المزايا التى تحصل عليها لطاعتك ، وعلى الصعيد الآخر إذا انتقدت الآراء التى تتلقاها ، يجب عليك أن توثق كل جملة» .

وبالرغم من أنه يتوافر لدينا الآن دليل دامغ على التورط المشين لكيسينجر فى القصف السرى على لاوس وكمبوديا بوابل من القنابل ، والذى نجم عنه إزهاق أرواح الآلاف من الأبرياء ، بما فى ذلك النساء والأطفال ، فإنه لا يزال يحظى بمكافآت لا حصر لها بصفته «خبير» بالسلطة ، وله القدرة على النفاذ إلى

المؤسسات التى تحمل على عاتقها مسئولية صياغة الرأى العام. ولا يمكن إنكار تأييده المشين لـ (أجوستو پينوشيه) الذى دمر حكومة سلڤادور أليندى الاشتراكية، التى تم انتخابها على أسس ديمقراطية، وفتك بأكثر من ثلاثة آلاف ضحية فى سبيله لذلك، ولقد تم توثيق تورطه فى غزو حكومة إندونيسيا لتيمور الشرقية بطريقة جيدة.

وبدلاً من أن تعلن محكمة جرائم الحرب عن محاكمتها لهنرى كيسينجر على الجرائم التى اقترفها فى حق الإنسانية، لا يزال هذا المجرم يواصل تصريحاته الخاصة بقصف حلف شمال الأطلنطى لكوسوڤا .

وعندما يتكيف المفكرون مع المنظومة العقائدية، وتتم مكافأتهم من خلالها، تقل - وبشكل متزايد - مشكلة أنهم يحيون بداخل أكذوبة، ويتجاهلون واقع الأمور، حتى عندما يجابهون الأدلة التاريخية الموثقة .

ويتضح ذلك الأمر فى المناظرة التالية التى جرت بين ناعوم تشومسكى وچون سيلبر.

فعندما أخذ ناعوم تشومسكى فى إيضاح المتناقضات، ورياء سياسة الولايات المتحدة فى السلڤادور، من خلال ذكر المذابح الجماعية التى نفذتها فرق الموت التابعة لأقصى اليمين، والتى تساندها وتدربها الولايات المتحدة، رفض سيلبر غاضبًا دليل تشومسكى الموثق، ونعته بأنه «كاذب مزمن»، إلا أن دليل تشومسكى يتحدث عن نفسه.

وعلمنا حاليًا من «لجنة الحقيقة التابعة للأمم المتحدة» حقيقة الأمر التى كان تشومسكى يحاول الإفصاح عنها طوال الوقت، وتوضح بجلاء النتائج التى توصلت إليها اللجنة ما يلى:

١- الفتك بنحو (٢٠٠ إلى ٥٠٠) فلاح فى الموزوتى عام (١٩٨١م)، والمتهم بارتكاب ذلك الكولونيل السابق دمينجو مونتيروزا .

٢- مقتل كبير الأساقفة (أوسكار روميرو) رميًا بالرصاص فى أثناء القداس الذى كان يلقيه عام (١٩٨٠م)، والمتهم الراحل روبيرت دوبيسون .

٣- اغتيال ستة من القساوسة اليسوعيين، ومديرة منزل وابنتها التى تناهز الخامسة عشرة ربيعًا فى (١٩٨٩م)، والمتهم الجنرال رينيه إيمليو پونس الذى شغل حتى أكتوبر (١٩٩٣م) منصب وزير الدفاع بالسلڤادور .

٤- اغتصاب تبعه مقتل ثلاث راهبات، وسيدة علمانية أمريكية عام (١٩٨٠م)، والمتهم الجنرال ڤيديس كازانوڤا وزير الدفاع الأسبق .

وذكر داڤيد نيهان - أحد محررى صحيفة (البوسطن جلوب) - فى إحدى مقالاته أن إحدى المقالات الافتتاحية بجريدة وول ستريت چورنال، التى اكتسبت سمعة سيئة فى الوقت الحالى «هاجمت» «بالاسم» الصحفيين رايموند بونر - الذى يعمل بالنيويورك تايمز - وألما جويللير موبريتو - الذى يعمل بالواشنطن پوست . حيث نعتتهما المقالة بأنهما : «ساذجان أكثر مما ينبغى»، وذكرت أيضًا : «يركب هذان الصحفيان المتعاطفان مع اليسار دبابة الشيوعيين» .

وفى إحدى فقرات ذاك المقال التى سوف ينجم عنها فى النهاية طرد بونر من خضم المعركة فى السلڤادور، شجعت الصحيفة من يقومون على إدارة التايمز، على ألا يثقوا فى مراسلهم الذى«يتسكع بين الجثث والهياكل العظمية» .

ولقد قمنا هنا بتوثيق الدليل على اغتيال كبير الأساقفة روميرو بأمر من روبيرت دوبيسون، وهو ذاك الرجل الذى عامله الكونجرس معاملة الملوك، من خلال چيسى هيلمز - وهو سيناتور جمهورى من نورث كارولينا - وكذلك على يد آخرين من واضعى المفاهيم، الذين ساندوا ولا يزالون يساندون الممارسات الوحشية التى لا يصدقها عقل فى أمريكا اللاتينية . بيد أنه لا توجد آلية لجعل أفراد مثل چون سيلبر - الذى شغل سابقًا منصب رئيس جامعة بوسطن - مسئولين عن عدم أمانتهم الفكرية واستهتارهم الأخلاقى .

وبسبب أنه لا مسئولية أو حساب إذا كان يعاضد الفرد منهاج الحزب، فإنه ليس بمقدور سيلبر فقط الاستمرار فى الكذب فيما يختص بالممارسات الوحشية التى تم اقترافها فى السلڤادور، والتى حظيت بمؤازرة شاملة من قبل الولايات المتحدة، بل ويستطيع أيضًا وبكل غطرسة وباستمرار أن يهاجم كل من يجرؤ

على التفوه بالحقيقة. وبما أن سيلبر جزء من منظومة «محبوسة فى أكاذيبها» فباستطاعته أن يحرف بعجرفة كل شىء، وأن تكافئه المنظومة العقائدية، بل وترقيه إلى منصب قائد ومعلم وفيلسوف، بالرغم من توافر القليل من الأدلة لديه - إن وجدت - التى تعاضد هذا المنصب.

وبقراءة المناظرة التالية التى جرت بين ناعوم تشومسكى وچون سيلبر قراءة متأنية، سوف يتسنى لنا أن نرى أنه كلما عظمت المكافآت التى نتلقاها، أصبح دفاعنا عن المنظومة العقائدية جازمًا أكثر، دون بينة أو دليل.

دفاع سيلبر عن المنظومة العقائدية - التى يتعذر الدفاع عنها - فى مناظرته مع تشومسكى، لا يتطلب أى تعقيب.

كريس ليندون (المضيف): ضيفانا على خلاف كبير فى الرأى فيما يتعلق بمسألة الكونترا، كما هو الحال دومًا عندما يطرأ خلاف بين المفكرين الأمريكيين، وضيفانا هما: چون سيلبر رئيس جامعة بوسطن، الذى شغل سابقًا منصب عضواً بلجنة كيسينجر، التى قامت بتحليل التهديد الأمنى الذى تشكله أمريكا الوسطى - وأما ضيفنا الآخر فهو ناعوم تشومسكى منظر اللغة فى معهد ماساتشوستس للتكنولوچيا، والذى يجادل فى كتابه الجديد الذى صدر تحت عنوان: (تحويل المد - Turning The Tide) أن تدخل الولايات المتحدة فى أمريكا الوسطى يعد أفضل مثال على إساءة استغلالنا، بل وإساءة حكمنا للعالم الثالث بوجه عام.

وأود أن تبدأ يا سيادة الرئيس سيلبر الحوار، خاطب الرافضين بمجلس الشيوخ، إذا كان يوجد أى منهم.

وسؤالى لك: لماذا قمت بالتصويت لصالح المعونة المالية المقدمة للكونترا؟

چون سيلبر: حسنًا . . . اعتاد مجلس الشيوخ الأمريكى أن يعمل ما هو فى صالح تأييد القوات الديمقراطية؛ بما أنها تتعارض والقوات الشمولية، وإذا واصلوا المضى فى هذا الطريق فإنهم سوف يقومون بالتصويت ضد الساندينيستا، ولسوف يصوتون لصالح الكونترا.

وفى الخامس عشر من أكتوبر أصدر الساندينيستا مرسومًا يوقف الحماية المفروضة ضد تفتيش المنازل دون تصريح، مما يوقف أيضًا سرية المراسلات، ويسمح للرقابة بأن تمتد يدها للمراسلات .

ولقد أوقفوا حق التجمع الحر، وأوقفوا حرية جميع الصحف، وواصلوا مضايقة شعبهم، وأخيراً أوقفوا جميع الحقوق الديمقراطية، ويعد قرار (١٥) أكتوبر، من أكثر القرارات تقييدا أو شمولاً ؛ لدرجة فاقت القرار الذى أصدره هتلر فى (٢٨) فبراير (١٩٣٣م)، عندما أنهى الجمهورية الديمقراطية فى ڤيمار .

وحالما أدركنا الطبيعة الشمولية لذلك النظام، والذى كان واضحًا منذ سبتمبر من عام (١٩٧٩م)، واستمر منذ ذلك الحين، علمنا أنه قد حان الأوان لمجلس الشيوخ بالولايات المتحدة أن يعاضد الديمقراطية .

كريس ليندون : وأوجه حديثى الآن إلى ناعوم تشومسكى . فى خطاب قصير توجهه إلى مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة، لماذا تعارض إرسال مساعدات مالية للكونترا؟

ناعوم تشومسكى : حسنًا . . . يلاحظ فى الوقت الحالى استسلام أكثر مؤيدى الكونترا شدة ـ وهؤلاء من يطلق عليهم اسم جيش بالإنابة، وهو الذى يقوم بمهاجمة نيكاراجوا من قواعد أجنبية ـ يعتمدون تمامًا على توجيهات ودعم أسيادهم، وليس لهم أى برنامج سياسى، ولا دعم شعبى فى البلاد، وتتألف تقريبًا جميع القيادات العسكرية بهذا الجيش من الضباط المؤيدين لسوموزا .

وأما إنجازاتهم السياسية فهى سلسلة طويلة ومرعبة وموثقة بدقة من التعذيب والتشويه، والممارسات الوحشية، ولا شىء آخر على الإطلاق . ويصرح الآن المسؤولون بالإدارة علانية أن أهم وظيفة للكونترا هى تأخير الإصلاح الاجتماعى فى نيكاراجوا، أو تحويله للمسار العكسى، وكذلك محاولة القضاء على انفتاح ذلك المجتمع .

فعلى سبيل المثال : يعتبر الحصار [منع التجول] الذى تم فرضه الخريف الماضى معتدلاً جدًا، ويتزايد الانفتاح السياسى فى نيكاراجوا، ويصدق على قولى هذا

الجميع، بدءاً من أى فرد بالدولة، وصولاً إلى السفير الأمريكى. ويتطابق ذلك تقريبًا مع حالة الحصار التى تم فرضها على السلفادور منذ مستهل عام (١٩٨٠م)، باستثناء أن صاحبت حالة الحصار بالسلفادور مذبحة كبرى راح ضحيتها عشرات الآلاف من المواطنين، ونجم عنها تدمير الصحافة إلى ما شابه ذلك من أعمال، فى حين يعد الحصار فى نيكاراجوا رد فعل لحرب ننفذها ضدهم؛ بغرض محاولة تأخير الإصلاح الاجتماعى، وتقييد إمكانات خلق مجتمع منفتح ومتطور، وبالطبع لا تعتبر تلك إلا سياسة قاسية ووحشية، يجب علينا أن نضع نهاية لها.

چون سيلبر: هل ستشرع فى مواصلة سلسلة الافتراءات الجلية ؟ فكل ما ذكرته سلسلة من الافتراءات التى لم أرها أبداً مجتمعة فى فترة زمنية قصيرة كتلك. وأما من قام بتنفيذ المذابح التى ظهرت فى نيكاراجوا فهى قوات الساندينيستا ضد هنود الميسكيتو، حيث توجد عمليات القمع هناك بشكل مكثف، وأخطر بكثير من أى عمليات شهدناها فى أمريكا الوسطى، أو أى دولة في أمريكا اللاتينية حتى الوقت الحالى، فالوضع القائم هناك ديكتاتورى متأصل.

وأما وصف زعماء الكونترا بأنهم مؤيدون لسوموزا، فما هو إلا تلفيق واضح، ولا ينتمى روبيلو، أو كروز، أو كاليرو، أو تشامورو لسوموزا، ولم يكونوا أبداً، لكن فى حالة النظر إلى زعماء جيش الكونترا ـ نجد أن بعضًا منهم كانوا أعضاء بالحرس الوطني ـ وإن كنت سوف تعترض على هذا ـ لكن لن يكون ذلك شيئًا يصدقه عقل على الإطلاق؛ لأن هؤلاء الجمع ما هم إلا جيش، وليسوا فقط مجموعة من الأتباع، أو أتباع عائلة سوموزا، فمن المهم أن نتذكر أن موديستا روخاس نائب رئيس قائد القوات الجوية بالساندينيستا، كان أيضًا أحد أعضاء الحرس الوطنى، وتبوأ عدد كبير من أعضاء الحرس الوطنى منصب المنسق فى لجان المنع، التى فرضت نظام الساندينيستا الديكتاتورى. وكما أشرت مسبقًا فإن ما تتفوه به ما هو إلا سلسلة من التحريفات والتلفيقات، وتعتبر الآن الجهود التى

يبذلها الساندينيستا؛ لإضعاف الثقة بالكونترا من خلال ابتداع ممارسات وحشية، إحدى النقاط التى تم توثيقها بشكل جيد .

كريس ليندون : هذا دور ناعوم تشومسكى؛ لأن يرد على الصورة الحقيقية للشموليين .

تشومسكى : . . . دعونى أولاً أستهل حديثى بذكر الحقائق. أكرر مرة أخرى قولى أن القيادة العسكرية للكونترا تنتمى بالكامل تقريبًا إلى المراتب العليا . . . أى تنتمى إلى الحرس الوطنى . . . التابع لعائلة سوموزا .

سيلبر: . . . جنود سوموزا . . .

تشومسكى : وطبقًا لما ذكره إدجار كامورو ـ القائد العسكرى الأعلى ـ ينتمى إلى هذه الفئة ستة وأربعين فردًا من بين ثمانية وأربعين من القيادات العسكرية العليا . . .

سيلبر : . . . الجنود هم . . .

تشومسكى : أرجو المعذرة . . . لقد سمحت لك باستكمال كلامك، ألم أفعل ذلك ؟ .

سيلبر: لكنك تتفوه بسلسلة من حقائق ملفقة، وحان الوقت لأى شخص . . .

تشومسكى : هل تأذن لى ؟

سيلبر : . . . أن تتاح له الفرصة لكى يصحح لك الخطأ فى الحقائق التاريخية على مرأى ومسمع منك . . .

تشومسكى : أعتقد أن لدى السيد سيلبر سببًا وجيهًا ليمنعنى من الحديث . . .

سيلبر : . . . السيد ماركوس . . . السيد ماركوس .

تشومسكى : . . . مما يعنى أنه على دراية بماهية الحقيقة، وأنه لا يريدنى أن . . .

سيلبر : . . . لا لا لا ، السبب فى ذلك هو أنك قمت بتحريف الحقيقة على مدار أمد طويل .

تشومسكى : ربما أعطيتنى الفرصة لأن أذكر . . .

سيلبر : . . . لا ، دعنى أنهى ما كنت بصدد أن أقوله . يعتبر ماركوس هو لب الجيش الذى ساعد أكوينو على اعتلاء منصب السلطة ، ومن ثم عندما تحاول أن تسىء إلى الحرس الوطنى ـ كما لو كان الحرس الوطنى موالين لسوموزا ـ فإنك بذلك تذكر الوضع على نحو خاطئ .

ليندون : . . . لكن دعه يذكر الوضع حيث يعد . . .

سيلبر : . . . تتجاهل أنت أيضًا حقيقة الأمر ، وهى وجود كثير من أعضاء الحرس الوطنى ممن يساندون قوات الساندينيستا .

ليندون : يا سيد تشومسكى . . .

سيلبر : لك الآن أن تكمل ما شرعت التفوه به ، وأن تشوه الحقيقة مرة أخرى .

تشومسكى : دعنى أتبين الأمر ، هنا تتخذ موقفًا . من الأمثلة الجيدة التى يمكن أن أسوقها عن الشمولية ، وذلك لتوكيد أن المعارضة . . .

سيلبر : لقد كنت أول من قام بالقضاء على احتكارك الإدلاء بالمعلومات الخاطئة .

تشومسكى : تعتبر فكرة أنى أحتكر الإدلاء بالمعلومات الخاطئة المتواجدة بالصحافة الأمريكية مثيرة بعض الشىء للسخرية .

سيلبر : لا ليست مثيرة للسخرية . . .

تشومسكى : أحقًا ؟ هل لى سيطرة على الصحافة الأمريكية؟ عودة إلى سرد الحقائق : ينتمى ستة وأربعون من كبار الزعماء العسكريين للكونترا ، الذين يبلغ عددهم ثمانية وأربعين ، إلى فئة الضباط الموالين لعائلة سوموزا .

ويمكنك التحقق من ذلك من خلال إدجار كامورو ، الذى عينته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية متحدثًا لها ، وذلك ما ذكرته بالضبط وهو أمر

صحيح تمام الصحة، لكن الأمر المذهل حقًا هو فكرة ارتكاب الساندينيستا لمذابح في الوقت نفس الذي كنا نرتكب فيه المذابح في أمريكا الوسطى !

ويبلغ عدد من تم الفتك بهم في هذه المذابح في السلفادور منذ عام (١٩٧٨م)، وعام (١٩٧٩م) عندما انطلقت قواتنا إلى هناك، نحو ٦٠,٠٠٠ ضحية. وأما في جواتيمالا، فتصادف أننا ندعمها على الدوام بالمساعدات العسكرية التي لم تتوقف أبدًا، وفي الوقت الحالي نعمل على تدعيمها بكل حماسة، وعلى هذا بلغ تقريبًا عدد من راحوا ضحايا هذه المذابح ١٠٠,٠٠٠ مواطن.

ولقد أشار السيد سيلبر إلى هنود الميسكيتو الذين تساء معاملتهم، ولسوف أصرح بأن عدد قتلي هذه الطائفة نحو ستين أو سبعين. لكن على الجانب الآخر، لقي خمسة آلاف أو ستة آلاف مواطن حتفهم قتلاً - ولا أعني بذلك أنه تم الفتك بهم - لأنه لم يتم قتلهم قتلاً رحيمًا كما تتصور، فما حدث كان تعذيبا واغتيالاً وتشويها. ولقد دونت قواتنا كل هذه الوقائع بالتفصيل.

اقترفت الساندينيستا جرائم لكن لا يمكن مقارنتها بالجرائم التي نقوم بتدعيمها ...

ليندون : سوف أدير دفة الحديث مرة أخرى إلى جدلين أساسيين، نجم عنهما ذاك الموضوع.

أحدهما : تشكيل الساندينيستا بنيكاراجوا تهديداً لأمن الولايات المتحدة، ولنصف الكرة الجنوبي. والآخر نعزوه إلى ما يطلق عليهم اسم الديمقراطيين، والمبدأ الديمقراطي لمساعدة المواطنين الذي يطبقون معاييرنا بالمنطقة. چون سيلبر ... هل تعتقد أن هذين حجتان متكافئتان ؟ وهل تساند كليهما؟

سيلبر : حسنًا ... أنا لا أساند وجود نحو (٦٥٠٠) فرد من القوات السوفيتية والكوبية في نيكاراجوا، ولا أساند وجود أربعة وعشرين طائرة هيليكوبتر مسلحة مقاتلة قدمها الاتحاد السوفيتي لنيكاراجوا، أو وجود مائة وخمسين دبابة عسكرية أو نحو (١٢٠٠) سيارة نقل، أو (٣٠٠) ...

ليندون : . . . لكن أين ذهب مبدأ أنها تشكل تهديداً لأمن هذا البلد ؟

سيلبر : حسنًا . . . إنها لا تشكل تهديدًا للأمن حتى الآن، ولم يشكل أيضًا هتلر تهديداً للأمن عندما أوقف جميع الحريات فى ألمانيا فى ٢٨ فبراير (١٩٣٣م). ولم يكن حتى تهديداً للأمن إلى أن تحول إلى تهديد خطير عام (١٩٣٦م)، عندما أعاد تسليح أرض الراين. لكن عندما اجتمع الحلفاء ليقيِّموا ما إذا كان يشكل خطراً، خسرنا كلنا عشرات الملايين من الأرواح، وخضنا حربا لمدة ستة أعوام لنتمكن من هزيمته .

والآن فى الوقت الحالى بوسعنا أن نضع نهاية لديكتاتورية الساندينيستا فى أمريكا الوسطى، دون أن نتكبد خسارة روح فر د أمريكى واحد، **فكل ما علينا فعله هو المساعدة فى دفع أجور القناصة. وهناك بالفعل معركة دائرة، ولا يتوجب علينا وقف إطلاق النار. ولقد طلبوا منا دفع أجور القناصة**، لكن إذا انتظرنا، وإذا قررنا ألا نفعل شيئا حيال ذلك، حتى يبنى السوڤييت قاعدة أرضية هناك، وحتى تزدهر - حيث إنها سوف تزدهر بالفعل إذا سمحنا بحدوث ذلك - فسوف يتوجب علينا فى هذا الوقت مجابهة حقيقة إمكانية خوض حرب .

ولا تشكل تهديداً حاليًا؛ ولكنها متجهة لذلك .

وإذا لم يكن هناك حس كاف لدى الشعب لأن يدرك أن مجرد وجود حريق صغير فى إحدى حجرات المنزل يشكل تهديداً، ليس لأنه حريق صغير، لكن لأن من الممكن أن تتحول الحرائق الصغرى إلى حرائق كبرى، ومن ثم سوف يعنى ذلك أننا لم نستفد شيئا من دروس التاريخ .

ليندون : حان الآن دور ناعوم تشومسكى للتحدث عن مسألة تهديد أمن نصف الكرة الجنوبى، وأمن هذا البلد [الولايات المتحدة].

تشومسكى : حسنًا . . . عند ذكر أن نيكاراجوا تشكل تهديداً أمنيًا، نجد أن ذلك يتشابه والسؤال عن الخطر الذى يمكن أن تشكله لوكسمبرج للاتحاد السوڤييتى .

وأشار السيد سيلبر إلى هتلر، وعلى ما أعتقد فأنا كبير بشكل كاف حتى أتذكر خطب هتلر التى كان يتحدث فيها عن الخطر الذى تشكله پولندا لألمانيا، والذى يتعين على ألمانيا أن تحمى نفسها منه. لكن حتى ليس من العدل أن نسوق مثل هذا المثال عن هتلر. وإنه لأمر صحيح تمام الصحة أن الاتحاد السوڤييتى قام بتسليح نيكاراجوا، بل أفرط فى تسليحها، والسبب وراء ذلك؛ قيام قوة عظمى بشن هجمات عليها، وأغلقت أمامها بشكل خاص جميع الأبواب التى يمكن أن تطرقها طلبًا للتزود بالمؤن. فعلى سبيل المثال شكل حجم التبادل التجارى لنيكاراجوا مع الكتلة السوڤييتية (٢٠٪) من إجمالى تجارة نيكاراجوا، إلى أن تم فرض الحظر التجارى عليها فى مايو من العام السابق، لكن قبل ذلك الحين كانت تشترى أسلحتها من أى دولة فى العالم.

ومن ثم منعناها من شراء أسلحتها من أى مكان آخر. وعندما كثفنا شدة الحرب عليها، أدت نيكاراجوا الدور الذى صممته لها الولايات المتحدة، ألا وهو تحويل مواردها من الإصلاح الاجتماعى الذى نخشاه بالفعل إلى التسلح.

وبالنسبة لفكرة احتمال قيام نيكاراجوا(*) بشن هجوم علينا، أود أن أضيف أن دول أمريكا الوسطى تعتبر هذا الأمر هلوسة هستيرية. وتناشدنا كل دولة، وكل دول الكونتادورا، وجميع الدول المؤيدة، والتى تشمل جميع الدول الديمقراطية ـ نسبيًا ـ فى أمريكا اللاتينية أن نوقف الحرب ضد نيكاراجوا. فهم مدركون تمامًا وبالضبط ماذا تفعله هذه القوة العظمى، حيث إنها تجبرهم على أن يتحولوا إلى دول عسكرية، وكذلك ننفخ الروح فى خطر حدوث حرب على نطاق أوسع فى المنطقة.

وفى حالة ما إذا أردنا أن نخرج الدبابات السوڤييتية الصنع من نيكاراجوا ـ ويوجد هناك قلة قليلة منها ـ وأن نطرد المستشارين الكوبيين، فإن ما يجب علينا فعله سهل للغاية، وكل الحكومة على دراية به.

(*) عدد سكان نيكاراجوا أقل من ٥ ملايين، ومساحتها ١٣٠,٠٠٠ كيلومتر مربع، وإجمالى دخلها القومى أقل من ٤ مليارات دولار، أما الولايات المتحدة فسكانها حوالى ٣٠٠ مليون، ومساحتها حوالى عشرة ملايين كيلومتر مربع، وإجمالى دخلها القومى حوالى ٦ تريليون دولار ـ المترجمة.

فإذا أوقفنا الحرب، سوف يعودون إلى ما كانوا بصدده قبل أن نشرع فى الهجوم ـ ألا وهو تنفيذ إصلاحات تعتبر الأكثر فاعلية فى نصف الكرة الجنوبى، والتى أطرى عليها طويلاً البنك الدولى، وكذلك بنك التنمية البين أمريكى، وبعض المنظمات مثل OXFAM التى وصفت تلك الإصلاحات بأنها فريدة من نوعها، بالنظر إلى تجربتها مع ست وسبعين دولة نامية . . .

ليندون : بدأ الوقت يداهمنا . . .

تشومسكى : . . . والتى قد أخرناها، وأنهيناها بفعل هذا الهجوم.

ليندون : نحن نهدر الكثير من الوقت فى حين أن بإمكاننا مواصلة الحوار. وأرغب منك التعقيب على مسألة الديمقراطية، وعن مسئوليتنا إزاء مساعدة تلك القضية. لقد قمت بانتقاد الساندينيستا، لكن هل ـ ترغب بالفعل فى تحويل الكونترا لأداة لإرساء الديمقراطية ؟

سيلبر : بالتأكيد ودعونا ننسى الأسطورة القائلة بأنهم كانوا فيما مضى ديمقراطيين محبين للنفس، حتى أوقعناهم فى أيدى الاتحاد السوفييتى من جراء معارضتنا، فما ذلك إلا أسطورة وتلفيق للتاريخ، ويعلم السيد تشومسكى عدم مصداقيته .

وفى حقيقة الأمر، مع نهاية الثورة فى يوليو عام (١٩٧٩م) جاء الساندينيستا إلى واشنطن بعد أن تعهدوا لمنظمة الدول الأمريكية بأنهم سوف يجرون انتخابات حرة، وعلى أثر ذلك تلقوا قروضًا قيمتها (١١٧) مليون دولار أمريكى، وتلقوا ائتمانا من البنك الدولى بعد أن توسطت لهم الولايات المتحدة.

ولقد رحبنا بقدومهم وأحسنا معاملتهم، وفى سبتمبر (١٩٧٩م) شرعوا بالفعل فى تنفيذ عمليات القمع، ومن ثم يصير مبدأ أننا دفعناهم إلى أيدى الشيوعيين خاطئًا تمامًا وتلفيقًا.

ليندون : لكن سؤالى كان «هل تعتبر الكونترا أداة لإرساء الديمقراطية؟».

سيلبر : لا تحظى الكونترا بمساندة علانية من قبل شعب نيكاراجوا فى الوقت

الحالى، وذلك بسبب وحيد واضح. لم يساند أحد معارضى هتلر مساندة واضحة فى ألمانيا بعد أن تولى هتلر زعامة البلاد، ولا تحظى المعارضة فى أى دولة شمولية بصوت مسموع، ولا يمكن أن تسمع صوت المعارضة فى الاتحاد السوفييتى حتى فى هذا الوقت؛ لأنه تم عزل جماعات الرفض.

لكن يوجد قادة فى نيكاراجوا مثل ريبلو، وكروس، وكامورور، وكاليرو، ويعد هؤلاء أهم الزعماء البارزين، وهم الشخصيات الديمقراطية التى عارضت سوموزا، وتم الزج بكثير منهم فى غياهب السجون، وتبعهم بالفعل الآلاف من الناس الذين يعارضون ديكتاتورية الساندينيستا. وتعتبر محاولة وصف هؤلاء بأنهم شموليون ـ وكذلك ينطبق القول على التهليل بهذا الهراء عن الممارسات الوحشية التى اقترفها هؤلاء ـ مثالاً رائعًا جداً للتفكير المزدوج. وما ذلك إلا تقليد انتهجه السيد تشومسكى منذ عام (١٩٨٤م)، وبنى على أساسه شهرة عالمية النطاق، لكن كل هذا هراء.

ليندون: يا سيد تشومسكى عندما يتأتى لمسامعك الدعوة لأن تحضر وتنقذ الديمقراطية، والقوى الديمقراطية، فما سوف يكون ردك؟

تشومسكى: سوف أكون سعيداً إذا قامت الولايات المتحدة بتحويل إلى المسار العكسى كل سياساتها المطبقة منذ أمد بعيد؛ فى معارضة القوى الديمقراطية فى جميع أنحاء أمريكا الوسطى، وأن تشرع بدلاً من ذلك فى مساندة تلك القوى.

وبتحويل دفة الموضوع الآن إلى نيكاراجوا، وعودة إلى عالم الواقع، لم أصف أبداً الساندينيستا بأنهم ديمقراطيون مثاليون، أو أى شىء تمت عليه عبارتك. فكل ما فعلته هو ذكر نصوص منقولة عن البنك الدولى ومنظمة OXFAM، ومجموعة اليسوعيين، وآخرين ممن علموا أن ما كانوا يفعلوه هو استغلال الموارد الضعيفة لهذه الدولة لصالح الأغلبية من الفقراء.

ولهذا السبب ارتفعت معدلات الصحة، ولهذا السبب انخفضت معدلات الأمية، ولهذا السبب تقدم الإصلاح الزراعى، فهى الدولة الوحيدة فى المنطقة

التى تحسنت أحوالها الاجتماعية. ولهذا السبب تحسنت زراعة المحصولات التى يعيش عليها الإنسان، وتزايد استهلاك الغذاء. ولهذا السبب قمنا نحن بمهاجمتهم، فلم يكن لهذا الهجوم شأن بالديمقراطية.

ولم أذكر الآن أنه قد اقترف كل من كروز ورابيلو ممارسات وحشية. ففى الواقع قبع كل من كروز ورابيلو فى واشنطن، ولم يقوما بعمل أى شىء. فكلاهما زعيم صورى واختراع أمريكى. أما من قام باقتراف الممارسات الوحشية فهم قوات الكونترا تحت زعامة الحرس الوطنى، وتورط فى هذا الأمر واحد من بين الشخصيات التى قمت بذكرها آنفًا، ألا وهو كاليرو، وهو رجل أعمال ينتمى لليمين المتطرف، ويعد ممثلاً للقوات الأعمال المتطرفة القليلة العدد الموجودة بنيكاراجوا.

والآن إذا كنا نهتم بالديمقراطية، ولو بنسبة ضئيلة جدًا ـ وهذا شىء لا نفعله فى علاقتنا الخارجية، ولم نقم بفعله فى الماضى على الإطلاق ـ فعلينا أن نلجأ للدول التى يمتد نفوذنا إليها، مثل السلفادور.

ولا يقوم شعب السلفادور الآن بقذف كبير الأساقفة بالشتائم، فما يفعلونه هو اغتياله، ولا يضعون الصحافة تحت طائلة مقص الرقابة؛ لأنهم يقومون بمسحها. ولقد أرسلوا الجيش لتفجير محطة الإذاعة التابعة للكنيسة، ولقد عُثر على محرر جريدة مستقلة فى خندق مشوه ومبتور الأعضاء باستخدام المنجل.

سيلبر: ألا ترغب أبدًا . . .

تشومسكى: . . . هل تأذن لى بمواصلة الحديث؟ لم أقم بمقاطعتك . . .

سيلبر: ألا ترغب أبدًا فى إعطاء قيمة للوقت عند ذكرك لأى شىء؟ . . .

تشومسكى: أرجو المعذرة كان ذلك فى ـ ١٩ .

سيلبر: . . . أم ترغب فقط فى أن تكذب دومًا على شاشة التليفزيون؟

تشومسكى: أنا أتحدث عن . . . أنا أتحدث عن . . . أنا أتحدث عن عام ـ ١٩٨٠ .

سيلبر : أنت كاذب محترف . . .

تشومسكى . . . هل حدثت هذه الوقائع أم لا ؟

سيلبر : لم تحدث هذه الوقائع فى السياق الذى توردە على الإطلاق .

تشومسكى : . . . أحقًا ؟

سيلبر : . . . وعندما نقترح أن كروز مجرد زعيم صورى، ولا يقوم بفعل شيء فإنك تتجاهل حقيقة أن أرتورو كروز قد شغل منصب سفير الساندينيستا لدى الولايات المتحدة .

تشومسكى : بالفعل وكان دومًا . . .

سيلبر: وكان رئيس المصرفيين بالنسبة للساندينيستا . . .

تشومسكى : تمامًا . . . فى الولايات المتحدة .

سيلبر : إلى أن اختلف معهم فى نهاية الأمر عندما اكتشف أنهم كانوا شموليين لآخر درجة . أنت شخص مليء بالزيف يا سيدى، وآن الأوان لكى يراك الخلق فى الصورة الصحيحة .

تشومسكى : حسنًا من الواضح السبب وراء رغبتك فى أن تلهينى عن مواصلة المناقشة . . .

سيلبر : لا ليس كذلك السبب هو أننا قد سئمنا من قول الهراء !

تشومسكى : أرجو المعذرة، كما ذكرت بالفعل كان أرتورو كروز موجودًا بالولايات المتحدة، ثم . . . .

سيلبر : لماذا كان موجودًا بالولايات المتحدة ؟

تشومسكى : كان موجودًا بالولايات المتحدة، واختلف مع حزبه، ثم أرسلوه مرة أخرى إلى نيكاراجوا فى هيئة شخصية سياسية، ذلك لأن المعارضة المبنية على رجال الأعمال هناك لم يوجد لديها مرشح جدير بالثقة، ولكنه لم يرشح نفسه فى الانتخابات، بالرغم من أنه كان بمقدوره فعل هذا، ويعزى ذلك جزئيًا إلى . . .

سيلبر : . . . لم يكن بمقدوره هذا؛ لأنه كان مفلسًا . . .

تشومسكي : هل تسمح لى بأن أواصل حديثى ؟

سيلبر : لا لأنك تكذب مجدداً .

ليندون : ينبغى علىَّ أن أقاطع كليكما .

تشومسكى : لكنى لم أقل شيئا بعد .

سيلبر : كانت قوات التورباس (ميليشيات موالية للساندينيستا بالشوارع)، هى من منع كروز من الاشتراك فى الانتخابات . . .

تشومسكى : هذه كذبة أخرى، لكن دعنا نواصل الحديث عن . . .

ليندون : للأسف لن نستطيع، لقد داهمنا الوقت، لقد خلقتما للرئيس ريجان وضعًا صعبًا يجب أن يتصرف فى ظله فى عشية يوم الأحد، أشكركما شكراً چون سيلبر، وشكراً ناعوم تشومسكى .

تشومسكى : حقًا . . . حسنًا .

***

وفيما يلى مقتطفات إضافية تم انتقاؤها من مؤلفات لناعوم تشومسكى تتعلق بذاك الموضوع .

«أثار سقوط سوموزا (ديكتاتور نيكاراجوا) فى عام (١٩٧٩م) مخاوف واشنطن؛ لتوقعها احتمال الإطاحة بديكتاتور السلفادور الوحشى، ومن ثم سوف يفضى ذلك أيضًا إلى ضياع سلطان الولايات المتحدة عليها .

أما الشىء الآخر الذى يعد أكثر تهديداً فهو : تزايد «المنظمات الشعبية» فى حقبة السبعينيات : الجماعات التى تدرس الكتاب المقدس، والتى تحولت إلى جماعات تساعد نفسها ذاتيًا تحت رعاية الكنيسة، ومنظمات القرويين والنقابات إلى ما شابه ذلك .

وظهرت على الساحة نبوءة مثيرة للمخاوف، وهى احتمال توجه السلفادور إزاء ديمقراطية ذات معنى، مع توافر فرص مشاركة جماهيرية فعلية فى العملية السياسية . . .

وكان رد فعل إدارة كارتر إزاء هذه التهديدات فى السلفادور هو مساندة الانقلاب الذى تزعمه ضباط الإصلاح العسكرى فى شهر أكتوبر من عام (١٩٧٩م)، فى حين تأكدوا من احتفاظ أكثر العناصر العسكرية رجعية بمناصبهم السلطوية . . .

وفى شهر فبراير من عام (١٩٨٠م) ناشد كبير الأساقفة روميرو الرئيس كارتر ألا يزود المجلس السياسى بالمساعدات العسكرية، التى علق عليها بقوله: «سوف تزيد ـ بالتأكيد ـ من تفشى الظلم هنا، وترفع من معدلات أعمال القمع ضد المنظمات الشعبية التى بدورها تحارب من أجل الدفاع عن حقوقهم الإنسانية الأساسية فقط . . .

بيد أن جوهر سياسة الولايات المتحدة تحول إلى زيادة أعمال القمع، وتدمير المنظمات الشعبية، ومنع الاستقلال. وعلى هذا تجاهل كارتر مناشدة رئيس الأساقفة، وأرسل المساعدات العسكرية؛ من أجل «تقوية الدور الفعال الذى يؤديه الجيش فى عمليات الإصلاح».

وفى شهر مارس من عام (١٩٨٠م) تم اغتيال رئيس الأساقفة روميرو، وبالفعل قاموا بإجراء تحريات قضائية عن الجريمة، تزعمها القاضى أتيليو راميريز، وما كان منه إلا أن وجه اتهامًا لكل من الجنرال ميدرانو ـ منظم فرق الموت، وأحد المفضلين لدى الولايات المتحدة ـ وزعيم الجناح الأيمن روبيكو دوبيسون بأنهما قاما باستئجار من ينفذ عملية الاغتيال، لكن القاضى راميريز غادر البلاد بعد ذلك بفترة وجيزة، بعد تلقيه تهديدات بالقتل، وتعرضه لمحاولة اغتيال . . . ويختتم القاضى راميريز تعليقه قائلاً: «دون شك كان الوضع كذلك من البداية، فلقد كان كلاهما ضالعًا فى نوع من المؤامرات، حتى يغطى جريمة القتل» . . .

وفى شهر يونيو تم إغلاق أبواب الجامعة بعد أن هاجمها الجيش، ونجم عن الهجوم مقتل كثيرين، من بينهم رئيس الجامعة، وكذلك نهب وتخريب مرافق الجامعة . . .

وفى غضون ذلك، تم إقصاء وسائل الإعلام المستقلة من خلال تعرضها للتفجير والإرهاب، وتلك إحدى المتطلبات الأخرى لإجراء «انتخابات حرة»؛ من أجل إضفاء صفة الشرعية على نظام حكم عميل للولايات المتحدة .

وتم العثور على جثتى محرر صحيفة (لاكارونيكا ديل پويبلو ـ La Caronica del Pueblo)، وأحد الصحفيين بها، ممزقتين إربًا بواسطة منجل، وأغلقت صحيفة (الأندپندينتى ـ El Independiente) أبوابها بعد إجراء ثلاث محاولات لاغتيال محررها، وبعد أن تلقى تهديدات للإطاحة بعائلته، وبعد أن احتلت القوات المسلحة مكاتب الجريدة، وقامت بالقبض على طاقم العاملين وتعذيبهم.

وتم قصف محطة الإذاعة التابعة للكنيسة عدة مرات بالقنابل، وبعد انتخاب ريجان بفترة وجيزة، احتلت القوات المسلحة مبانى الأبرشية رئيس الأساقفة، ودمروا محطة الإذاعة، ونهبوا مكاتب الصحيفة . . .

وفى (٢٦) أكتوبر (١٩٨٠م) أدان من خلف رئيس الأساقفة روميرو ـ المطران ريفيرا إى داماس ـ الحرب التى تشنها القوات المسلحة «ضد المدنيين العزل من أجل القضاء عليهم، وإبادتهم جماعيًا»، وبعد هذا التصريح بعدة أسابيع، أطرى الرئيس ديوراتى على القوات المسلحة؛ بسبب «خدماتها التى تميزت بالبسالة وتكاتفها مع الشعب من أجل محاربة الدمار»، وذلك بعد أن تقلد منصب الرئيس المدنى للمجلس السياسى . [المصدر : *Turning the Tide* (Boston : South End, 1985) 102-07] .

وخلال إجراء الانتخابات بالسلڤادور، لم تذكر النيويورك تايمز، أو التايم، أو النيوزويك، أو سى بى إس نيوز أى شىء عن تدمير صحيفتى لاكارونيكا، والإندپندينتى بفعل اقتراف جرائم عنف وقتل، أو حتى عن عدد الصحفيين الذي تم الفتك بهم .

[المصدر :

[Edward Herman and Noam Chomsky: *Manufacturing Consent* (New York: Pantheon, 1988),129] .

هوامش المقدمة

NOTES

I would like to thank Panagiota Gounari, who patiently helped with the preparation of the manuscript and for her insightful comments and contributions during the selection of the essays included in this book.

1. W. E. B. Du Bois, *Color and Democracy: Colonies and Peace* (Milwood, N.Y.: Kraus-Thompson, 1975), 99, 142.
2. Noam Chomsky, *On Power and Ideology* (Boston: South End Press, 1987), 6.
3. Noam Chomsky, *Language and Politics*, ed. C. P. Otero (New York: Black Rose Books, 1988), 671.
4. Chomsky, *Language and Politics.*
5. Stanley Aronowitz and Henry A. Giroux, "Schooling, Culture and Literacy in the Age of Broken Dreams: A Review of Bloom and Hirsch," *Harvard Educational Review* 58, no. 2 (May 1988), 178.
6. Adam Pentman, "Buchanan Announces Presidential Candidacy," *Boston Globe* (Dec. 15, 1991), 13.
7. Diego Ribudeneira, "Taking a Stand, Seated," *Boston Globe* (Nov. 14, 1991), 40.
8. Edward W. Said, *Representations of the Intellectual* (New York: Pantheon Books, 1994), xv.
9. Patrick L. Courts, *Literacy and Empowerment: The Meaning Makers* (South Hadley, Mass.: Bergin & Garvey, 1991), 4.
10. Henry A. Giroux, *Critical Education and Cultural Studies: Making the Pedagogical More Political* (typewritten MS).
11. John Ashbery, "What Is Poetry?" *Houseboat Days: Poems* (New York: Viking, 1977), 47.
12. Giroux, *Critical Education and Cultural Studies.*
13. Paulo Freire, *The Politics of Education* (South Hadley, Mass.: Bergin & Garvey, 1985), 116.
14. Freire, *The Politics of Education*, 114.
15. Freire, *The Politics of Education*, 117.
16. Tom Paxton, "What Did You Learn in School Today?" copyright 1962 Cherry Lane Music Publishing Company, Inc. (ASCAP).
17. James W. Loewen, *Lies My Teacher Told Me* (New York: The New Press, 1945), 3.
18. Loewen, *Lies My Teacher Told Me.*
19. Pink Floyd, "Another Brick in the Wall," copyright 1979 Pink Floyd Music Limited.
20. Barbara Flores, "Language Interference on Influence: Toward a Theory for Hispanic Bilingualism" (Ph.D. dissertation, University of Arizona at Tuscon, 1982), 131.

21. Cited in Howard Zinn, *Declarations of Independence: Now Examining American Ideology* (New York: HarperCollins, 1990), 234–35.

22. Zinn, *Declarations of Independence.*

23. Cited in Noam Chomsky, *Towards a New Cold War* (New York: Pantheon, 1982), 339–40.

24. Chomsky, *Towards a New Cold War.*

25. Cited in Paulo Freire and Donaldo Macedo, *Literacy: Reading the Word and the World* (South Hadley, Mass.: Bergin & Garvey, 1987), 130.

26. Freire and Macedo, *Literacy.*

27. Freire and Macedo, *Literacy*, 131.

28. James Gee, *The Social Mind: Languages, Ideology, and Social Practices* (South Hadley, Mass.: Bergin & Garvey, 1992), vii.

29. Freire and Macedo, *Literacy*, 132.

30. Freire and Macedo, *Literacy.*

31. Gee, *The Social Mind*, xi.

32. Peter McLaren and Rhonda Hammer, "Media Knowledge, Warrior Citizenry, and Postmodern Literacies," *Journal of Urban and Cultural Studies* 1 (1992), 49.

33. William Lutz, *Doublespeak* (New York: HarperCollins, 1989), 1.

34. Said, *Representations of the Intellectual*, xiv.

35. Henry Giroux, *Radical Pedagogy and Educated Hope: Remembering Paulo Freire* (typewritten MS).

36. Paulo Freire and Donaldo Macedo, "A Dialogue: Culture, Language and Race," in *Breaking Free: The Transformative Power of Critical Pedagogy*, ed. Pepi Leistyna, Anvie Woodrum, and Stephen A. Sherblom (Cambridge, Mass.: Harvard Educational Review, 1996), 222.

هوامش الفصل الأول

NOTES

This dialogue took place in June of 1999.

1. Paulo Freire, *The Politics of Education: Culture, Power, and Liberation* (South Hadley, Mass.: Bergin & Garvey, 1985) 103.

2. Ibid.

هوامش الفصل الثانى

NOTE

This article was originally delivered as a lecture at Loyola University, Chicago, '19 October 1994.

هوامش الفصل الثالث

NOTES

This chapter is reprinted with permission. Noam Chomsky, *Necessary Illusions: Thought Control in Democratic Societies.* Boston: South End Press, 1989, pp. 197–261. Henceforth *NI.*

1. Addendum to Chomsky, *NI,* 80.

2. Associated Press (AP), *New York Times (NYT),* Jan. 5; Stephen Kinzer, *NYT,* Jan. 6; AP, *Boston Globe (BG),* Jan. 8; editorial, *NYT,* Jan. 8; Bernard Weinraub, *NYT,* Jan. 15; Abrams, Op-Ed, *NYT,* Jan. 15; David Shipler, *NYT,* Feb. 26, 1986.

3. Beecher, "Pressuring Nicaragua," *BG,* Jan. 17, 1986.

4. Hamilton, ms., 1987.

5. For extensive documentation on how charges known to be false are maintained for propaganda purposes and the interesting reaction to the exposure of these facts, see references cited in *NI,* appendix I, section 1.

6. *NYT,* Aug. 13, 1987.

7. For a detailed review of the major State Department allegations, see Morris Morley and James Petras, *The Reagan Administration and Nicaragua* (New York: Institute of Media Analysis, 1987).

8. *Extra!* Oct.–Nov. 1987. In a letter of March 11, 1988, Lelyveld informed FAIR that he had instructed LeMoyne "to devote an entire article to what the current evidence shows on this point" (*Extra!* Sept.–Oct. 1988, pointing out that "six months later, no such article has appeared"). See below.

9. Humberto Ortega, FBIS-LAT-87-239, Dec. 14, 1987; LeMoyne, Dec. 20, 1987.

10. *NYT,* Dec. 18, 1987.

11. *NYT,* Jan. 18, 1988.

12. J. D. Gannon, *Christian Science Monitor (CSM),* Aug. 26, 1988.

13. *NYT,* Feb. 7, July 4, 1988, emphasis added.

14. Trainor, *NYT,* April 3, 1988; Rivera y Damas, Oct. 26, 1980, cited by Bonner, *Weakness and Deceit* (New York: Times Books, 1984), 207.

15. "Salvador Rebels: Where Do They Get the Arms?" *NYT,* Nov. 24, 1988. Whether by accident or not, this article appeared a month after FAIR had made public the failure of the *Times* to deal with the issue despite the promise of the foreign editor; see note 8.

16. See my introduction to Morley and Petras, *Reagan Administration and Nicaragua.*

17. Others too have put the doctrine aside. *Newsweek* Central America correspondent Charles Lane writes in the *Wall Street Journal (WSJ)* (always irate about Sandinista attempts to overthrow the government of El Salvador and others) that the Salvadoran guerrillas "capture or make most of their own

weapons." Still, history has passed them by, he writes, in part because of the "disillusioning Sandinista experiment," a "once-promising revolution" (we now read) that "turned into an embarrassing Cuban-style economic basket case [for unstated reasons] and a U.S.–Soviet battleground" (*WSJ*, Dec. 23, 1988).

18. On the Miranda testimony and the media/State Department version of it, see my article in *Z Magazine*, March 1988; Holly Sklar, *Washington's War on Nicaragua* (Boston: South End, 1988), 383f.

19. Marcio Vargas, Mexico City, interview with Arce, *Central America Information Bulletin* (Guatemala City), Dec. 21, 1988; Rubén Montedonico, *El Día* (Mexico City), Nov. 6, 7, 1988, reprinted in translation in *Honduras Update*, Nov.–Dec. 1988. On Lau, see Chomsky, *Turning the Tide* (Boston: South End, 1985), 104.

20. Addendum to *NI*, 81.

21. For discussion of one example, see my review of Saul Bellows's *To Jerusalem and Back*, reprinted in *Towards a New Cold War* (New York: Pantheon, 1982), a review that aroused such anger that it caused the suspension of the journal in which it originally appeared, so I was informed. For many more examples, see other chapters in the same book, my *Peace in the Middle East?* (New York: Pantheon, 1974, chapter 5), and *Fateful Triangle* (Boston: South End, 1983; extended edition, 1999).

22. See *NI*, appendix V, section 4.

23. "Statement by the AFL-CIO Executive Council on Israel," Feb. 16, 1988.

24. Wiesel, Op-Ed, *NYT*, June 23; Reuven Padhatzur, *Ha'aretz*, May 16, 1988. On Wiesel's long-held doctrine that it is obligatory to maintain silence in the face of atrocities of the state one loves, and that only those in power are in a position to know so that he must refrain from comment on atrocities, see *Fateful Triangle* and *Turning the Tide*. For his reiteration of the obligation of silence at the peak of the recent repression, see his article in *Yediot Ahronot*, Jan. 22, 1988, where he explains, "I refuse to criticize Israel, I have always refused to do this," among other similar sentiments, familiar from apologists for other states in earlier days. It would be unfair, however, to note Wiesel's practice without reference to those who now condemn him for his silence while effacing their own much worse records over many years. On the unacceptable facts, see the references of note 21. Wiesel, at least, had the integrity to adhere to his long-held position when it became unpopular.

25. Zeev Sachor, "Getting Accustomed to Atrocities," *Hotam*, April 1, 1988; one of many items translated from the Israeli press in the 1988 Report of the Israeli League for Human Rights, Tel Aviv, which give the flavor of the pogroms organized by the Defense Ministry to teach the beasts of burden a lesson. This highly informative material is next to unknown in the United States, though it is arguably of some relevance to those who are expected to pay the bills.

26. *Ha'aretz*, July 15, 4; *Jerusalem Post (JP)*, July 6; Ya'akov Lazar, *Hotam*, July 15, reporting from Jabaliya; William Montalbano, *Los Angeles Times (LAT)*,

May 31, 1988, AP, May 30, on Dahariya, one of the atrocities reported by Dedi Zucker based on testimony by reservists, *Yediot Ahronot*, June 10; *Yerushalayim*, June 17, on Jericho; AP, June 22, 24, citing charges by Knesset member Ran Cohen; *JP*, Aug. 3, 1988, on the release of Mohammed Dari after three months in prison. For extensive documentation, see *Punishing a Nation: Human Rights Violations during the Palestinian Uprising, December 1987–December 1988* (Al Haq-Law in the Service of Man, Ramallah, December 1988).

27. Yizhar Be'er, *Kol Ha'ir*, Aug. 26, 1988; Joshua Brilliant, *JP*, Aug. 26, 1988.

28. Eitan Rabin, *Ha'aretz*, Sept. 23, 1988.

29. Shimon Elkavetz, *Hadashot*, Sept. 28; Tali Zelinger, *JP*, Sept. 29, 1988.

30. *JP*, Nov. 17; *Ha'aretz*, Dec. 2, Nov. 15, 16; Yariv, *Yediot Ahronot*, Nov. 18, 1988. Michal Sela, *JP*, Jan. 26, Feb. 3; *JP*, Feb. 10, 1989. See also Glenn Frankel, *Washington Post (WP)*, Feb. 12; George Moffett, *CSM*, Feb. 15, 1989.

31. Reuven Padhatzur, *Ha'aretz*, Nov. 30, 1988. See also Eitan Rabin, *Ha'aretz Supplement*, Dec. 2, 1988, making the same points.

32. *Hadaf Hayarok*, supplement to *Al Hamishmar*, Aug. 23, 1988.

33. Almagor, *Ha'ir*, Dec. 16, 1988; *NYT*, March 18, 1968.

34. Gilat, *Hadashot*, Dec. 16; Gissen, Joel Brinkley, *NYT*, April 28; AP, *NYT*, Dec. 15; special, *NYT*, Dec. 5, 1988. Eiran Taus, *Al-Hamishmar*, Nov. 19; Judith Green, *News from Within (Jerusalem)*, Dec. 14, 1988. Green, a Jerusalem architect working with the "Beita Committee," which hopes to reconstruct the houses destroyed by the army, visited the village with a member of the U.S. consulate on the day when the child was killed and reported this story as well as the destruction caused by rampaging soldiers in a village that was quiet, with almost no villagers on the streets when the soldiers entered with riot control equipment. See my article in *Z Magazine*, July 1988, for more on the background, based in part on a personal visit a week after the incident with the hikers in April, while the village was still under military siege (reprinted in *Fateful Triangle*, 1999 edition).

35. Gad Lior, *Yediot Ahronot*, July 10, 1988.

36. For a few references to current discussion on transfer, see my article in *Z Magazine*, May 1988. Poll, *Ha'aretz*, June 8, 1988; the poll, excluding settlers and kibbutz members, found 41 percent in favor. A poll taken shortly after found 49 percent favoring "transfer" of Arabs from the occupied territories; *JP*, Aug. 12, 1988. Rav Kook, quoted by Eyal Kafkafi, *Davar*, Sept. 26, 1988. See Yehoshafat Harkabi, *Israel's Fateful Hour* (New York: Harper and Row, 1988), the first readily available source to deal with these important matters.

37. Michael Walzer, "Nationalism, Internationalism, and the Jews," in Irving Howe and Carl Gershman, eds., *Israel, the Arabs and the Middle East* (Bantam, 1972); Cockburn, *Nation*, Nov. 21, 1988.

38. Addendum to *NI*, 84.

39. *Extra!* Dec. 1987.

40. CBS News, 6:30 p.m., Dec. 7, 1987. The phrase in quotes is either an exact quote or a very close paraphrase; I do not have the transcript available.

41. Many did, however; see *NI*, chapter 2.

42. *NYT*, Dec. 4, 1987.

43. Steven Roberts, *NYT*, May 31; editorial, *NYT*, June 1.

44. Alexander Cockburn, *Nation*, June 18, 1988.

45. Editorial, *Globe and Mail*, June 10, 1988; James LeMoyne, *New York Times Magazine*, June 5, 1988. With regard to Father Carney, LeMoyne notes only the report that he was executed. On the follow-up to LeMoyne's account of torture, see *NI*, appendix V, section 6.

46. *New Statesman*, June 3, 10, 1988. For some exceptions, see a forthright editorial in *BG*, June 1, and Michael Parks, *LAT*, May 28, 1988.

47. Addendum to *NI*, 89.

48. *American-Arab Affairs*, Winter 1987–88.

49. Paul Lewis, *NYT*, Nov. 4, 1988.

50. "The U.N. versus the U.S.," *NYT Magazine*, Jan. 22, 1984.

51. Shirley Hazzard, *Defeat of an Ideal* (Atlantic Monthly Press, Little, Brown, 1973), 201. The only exceptions, she notes, were a Lao government initiative of 1959 and the Tonkin Gulf incident of 1964, when Adlai Stevenson falsely claimed that the alleged attacks on U.S. naval vessels were "a calculated, a deliberate act of military aggression against the United States."

52. *Times Literary Supplement* (London), Sept. 17, 1982.

53. *Defeat of an Ideal*, 9, 14ff., 60f., 65, 71.

54. Here named "General Ortega," in a slip of the pen; David Johnston, *NYT*, June 25, 1988. Lindsey Gruson, *NYT*, Nov. 14, 1988.

55. Paul Lewis, *NYT*, Oct. 16, 1987; AP, Feb. 28, 1988.

56. AP, March 22; *CSM*, March 25, 43 words; Treaster, *NYT*, March 27, 1988. See also Mary McGrory, *BG*, March 23, noting that Honduras refused to admit a U.N. observer team.

هوامش الفصل الرابع

NOTES

This article was originally delivered as the Davie Lecture at the University of Cape Town, South Africa, in May 1997, and later published in *Pretexts* (Cape Town), no. 1, *1998*, and in *Z Magazine* (Sept./Nov. 1997) 18 Millfield Street, Woods Hole, MA 02543; www.Znet.org.

1. UNICEF, *The State of the World's Children 1997* (Oxford: Oxford University Press, Oxford, 1997); UNICEF, *The Progress of Nations 1996* (New York: UNICEF House, 1996).

2. Thomas Friedman, *New York Times (NYT)*, June 2, 1992; National Security Adviser Antony Lake, *NYT*, Sept. 26, 1993; historian David Fromkin, *NYT Book Review*, May 4, 1997, summarizing recent work.

3. On the general picture and its historical origins, see, inter alia, Frederic Clairmont's classic study, *The Rise and Fall of Economic Liberalism* (Asia Publishing House, 1960), reprinted and updated (Penang and Goa: Third World

Network, 1996); Michael Chossudovsky, *The Globalization of Poverty* (Penang: Third World Network, 1997). Clairmont has been an UNCTAD economist for many years; Chossudovsky is a professor of economics at the University of Ottawa.

4. John Cassidy, *New Yorker*, Oct. 16, 1995; Harvey Cox, *World Policy Review*, spring 1997; Martin Nolan, *Boston Globe (BG)*, March 5, 1997; John Buell, *The Progressive*, March 1997. The sample is liberal-to-left, in some cases quite critical. The analysis is similar across the rest of the spectrum but generally euphoric.

5. John Liscio, *Barron's*, April 15, 1996.

6. Bernays, *Propaganda* (New York: Liveright, 1928), chaps. 1–2. See M. P. Crozier, S. J. Huntington, and J. Watanuki, *The Crisis of Democracy: Report on the Governability of Democracies to the Trilateral Commission* (New York: New York University Press, 1975).

7. Richard Cockett, "The Party, Publicity, and the Media," in Anthony Seldon and Stuart Ball, eds., *Conservative Century: The Conservative Party since 1900* (Oxford: Oxford University Press, 1994); Harold Laswell, "Propaganda," *Encyclopedia of the Social Sciences*, vol. 12 (New York: Macmillan, 1933). For quotes and discussion see my 1997 Huizinga lecture "Intellectuals and the State," reprinted in *Toward a New Cold War* (New York: Pantheon, 1982). Also at last available is some of the pioneering work on these topics by Alex Carey, in his *Taking the Risk Out of Democracy* (Sydney: University of New South Wales Press, 1995; Urbana: University of Illinois Press, 1997).

8. Ibid.; Elisabeth Fones-Wolf, *Selling Free Enterprise: The Business Assault on Labor and Liberalism, 1945–1960* (Urbana: University of Illinois Press, 1995). Also, Stuart Ewen, *PR!: A Social History of Spin* (New York: Basic Books, 1996). On the broader context, see my "Intellectuals and the State" and "Force and Opinion," reprinted in *Deterring Democracy* (London: Verso, 1991).

9. Editorial, *New Republic*, March 19, 1990.

10. Sanford Lakoff, *Democracy: History, Theory, Practice* (Boulder: Westview, 1996), 262f.

11. J. Toye, J. Harrigan, and P. Mosley, *Aid and Power*, vol. 1 (London: Routledge, 1991), 16, cited by John Mihevc, *The Market Tells Them So* (London: Zed, 1995), 53. On the Leninist comparison, see my essays cited in note 8 and *For Reasons of State* (New York: Pantheon, 1973), introduction.

12. Carothers, "The Reagan Years," in A. Lowenthal, ed., *Exporting Democracy* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1991). See also his *In the Name of Democracy* (Berkeley: University of California Press, 1991).

13. Cited by Gordon Wood, *The Radicalism of the American Revolution* (New York: Vintage, 1991), 190.

14. Lance Banning, the leading scholarly proponent of the libertarian interpretation of Madison's views, citing Gordon Wood. For further discussion and

sources, see my *Powers and Prospects* (Boston: South End, 1996), chap. 5; and "Consent without Consent," *Cleveland State Law Review* 44, no. 1 (1996).

15. Frank Monaghan, *John Jay* (Bobbs-Merrill, 1935), 323.

16. *Survey of Current Business* 76, no. 12, Dec. 1996 (U.S. Department of Commerce, Washington, D.C.).

17. Morton Horwitz, *The Transformation of American Law, 1870–1960* (Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1992), chap. 3. See also Charles Sellers, *The Market Revolution* (Oxford: Oxford University Press, 1991).

18. See Michael Sandel, *Democracy's Discontent* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1996), chap. 6. His interpretation in terms of republicanism and civic virtue is too narrow, in my opinion, overlooking deeper roots in the Enlightenment and before. For some discussion, see among others my *Problems of Knowledge and Freedom* (New York: Pantheon, 1971), chap. 1; several essays reprinted in James Peck, ed., *The Chomsky Reader* (New York: Pantheon, 1987); and *Powers and Prospects*, chap. 4.

19. See Carey, op. cit., and "Force and Opinion."

20. For details, see my *Turning the Tide* (Boston: South End, 1985), chap. 11 (and sources cited), including long quotes from Figueres, whose exclusion from the media took considerable dedication. See my *Letters from Lexington* (Monroe, N.H.: Common Courage, 1993), chap. 6, on the record, including the long obituary in the *New York Times* by its Central America specialist and the effusive accompanying editorial, which again succeeded in completely banning his views on Washington's "crusade for democracy." On media coverage of Nicaraguan and Salvadoran elections, see Edward Herman and Noam Chomsky, *Manufacturing Consent* (New York: Pantheon, 1988), chap. 3. Even Carothers, who is careful with the facts, writes that the Sandinistas "refused to agree to elections" until 1990.

21. Another standard falsification is that the long-planned elections took place only because of Washington's military and economic pressures, which are therefore retroactively justified.

22. On the elections and the reaction in Latin America and the U.S., including sources for what follows, see *Deterring Democracy*, chap. 10.

23. Original emphasis, op. cit.

24. For details, see, inter alia, Richard Garfield, "Desocializing Health Care in a Developing Country," *Journal of the American Medical Association* 270, no. 8 (Aug. 25, 1993); my *World Orders, Old and New* (New York: Columbia University Press, 1994), 131f.

25. Kinsley, *Wall Street Journal (WSJ)*, March 26, 1987; *New Republic*, March 19, 1990. For more on these and many similar examples, see *Culture of Terrorism*, chap. 5; *Deterring Democracy*, chaps. 10, 12.

26. Greenway, *BG*, July 29, 1993.

27. *NYT*, May 2, 1985.

28. Ruth Leacock, *Requiem for Revolution* (Kent, Ohio: Kent State University Press, 1990), 33.

29. David Sanger, "U.S. Won't Offer Testimony on Cuba Embargo," *NYT*, Feb. 21, 1997. The actual official wording is that the "bipartisan policy since the early 1960s [is] based on the notion that we have a hostile and unfriendly regime 90 miles from our border, and that anything done to strengthen that regime will only encourage the regime to not only continue its hostility but, through much of its tenure, to try to destabilize large parts of Latin America," so that Cuba is a national security threat to the U.S. and to Latin America—much as Denmark has been to Russia and Eastern Europe. Morris Morley and Chris McGillion, *Washington Report on the Hemisphere* (Council on Hemispheric Affairs, June 3, 1997).

30. David Sanger, "Playing the Trade Card: U.S. Is Exporting Its Free-Market Values through Global Commercial Agreements," *NYT*, Feb. 17, 1997. On the same day, *Times* editors warned the EU not to turn to the W.T.O. on Washington's sanctions against Cuba. The whole affair is "essentially a political dispute," they explain, not touching on Washington's "free-trade obligations."

31. Sofaer, *The United States and the World Court*, U.S. Department of State, Bureau of Public Affairs, Current Policy, no. 769 (Dec. 1985).

32. For detailed review of the very successful subversion of diplomacy, hailed generally as a triumph of diplomacy, see *Culture of Terrorism*, chap. 7; and my *Necessary Illusions* (Boston: South End, 1989), appendix IV.5 (pp. 84ff., above).

33. Letter, *NYT*, Feb. 26, 1997.

34. *Foreign Relations of the United States, 1961–63*, vol. 12, American Republics, 13f., 33.

35. Piero Gleijeses, "Ships in the Night: The CIA, the White House and the Bay of Pigs," *Journal of Latin American Studies* 27, part 1 (Feb. 1995), 1–42; Jules Benjamin, *The United States and the Origins of the Cuban Revolution* (Princeton: Princeton University Press, 1990), 186ff. On recent polls by a Gallup affiliate, see *Miami Herald* Spanish edition, Dec. 18, 1994; Maria Lopez Vigil, *Envío* (Jesuit University of Central America, Managua), June 1995 (reviewed in my "Passion for Free Markets," *Z Magazine*, May 1997); *Profit over People* (New York: Seven Stories Press, 1998), 81.

36. See *World Orders, Old and New*, 131ff. On the predictions and the outcome, see economist Melvin Burke, "NAFTA Integration: Unproductive Finance and Real Unemployment," *Proceedings from the Eighth Annual Labor Segmentation Conference*, April 1995, sponsored by Notre Dame and Indiana Universities. Also, *Social Dimensions of North American Economic Integration*, a report prepared for the Department of Human Resources Development by the Canadian Labour Congress, 1996. On World Bank predictions for Africa, see Mihevc, op. cit., also reviewing the grim effects of consistent failure—grim for the population, that is, not for the Bank's actual constituency. That the record

of prediction is poor, and understanding meager, is well-known to professional economists. See, for example, Paul Krugman, "Cycles of Conventional Wisdom on Economic Development," *International Affairs* 71, no. 4, Oct. 1995. He is, however, a bit selective in exempting professional economists from his withering censure.

37. Helene Cooper, "Experts' View of NAFTA's Economic Impact: It's a Wash," *WSJ*, June 17, 1997.

38. Editorial, "Class War in the USA," *Multinational Monitor*, March 1997; Bronfenbrenner, "We'll Close," ibid., based on the study she directed, "Final Report: The Effects of Plant Closing or Threat of Plant Closing on the Right of Workers to Organize." The massive impact of Reaganite criminality is detailed in a report in *Business Week*, "The Workplace: Why America Needs Unions, but Not the Kind It Has Now," May 23, 1994.

39. Levinson, *Foreign Affairs*, March–April 1996; *Workshop*, Sept. 26–27, 1990, Minutes, 3.

40. OECD, *Multilateral Agreement on Investment: Consolidated Texts and Commentary* (OLIS, Jan. 9, 1997; DAFFE/MAI/97; Confidential). Scott Nova and Michelle Sforza-Roderick of Preamble Center for Public Policy, Washington, "M.I.A. Culpa," *The Nation*, Jan. 13; Martin Khor, "Trade and Investment: Fighting Over Investors' Rights at W.T.O.," *Third World Economics* (Penang) Feb. 15; Laura Eggerston, "Treaty to Trim Ottawa's Power," *Toronto Globe and Mail*, April 3; Paula Green, "Global Giants: Fears of the Supranational," *Journal of Commerce* (Canada), April 23; George Monbiot, "A Charter to Let Loose the Multinationals," *Guardian* (U.K.), April 15, 1997. On the outcome and its significance, see *Profit over People*, chaps. 6–7.

41. Kenneth Roth, Executive Director, HRW, Letter, *NYT*, April, 12, 1997.

42. See Paul Farmer, *The Uses of Haiti* (Monroe, Me.: Common Courage Press, 1994); *World Orders, Old and New*, 62ff.; my "Democracy Restored," *Z Magazine*, Nov. 1994; NACLA, *Haiti, Dangerous Crossroads* (Boston: South End, 1995).

43. "Democracy Restored," citing John Solomon, AP, Sept. 18, 1994 (lead story).

44. Nick Madigan, "Democracy in Inaction: Did Haiti Fail US Hope?" *Christian Science Monitor*, April 8, 1997; AP, *BG*, April 8, 1997.

45. John McPhaul, *Tico Times* (Costa Rica), April 11, May 2, 1997.

46. Bairoch, *Economics and World History* (Chicago: University of Chicago Press, 1993).

47. Vincent Cable, *Daedalus* (spring 1995), citing *UN World Investment Report 1993* (which, however, gives quite different figures, noting also that "relatively little data are available" [164f.]). On the U.S. and Mexico, see David Barkin and Fred Rosen, "Why the Recovery Is Not a Recovery," *NACLA Report on the*

Americas, Jan.–Feb. 1997; Leslie Crawford, "Legacy of Shock Therapy," *Financial Times*, Feb. 12, 1997 (subtitled "Mexico: A Healthier Outlook," the article reviews the increasing misery of the vast majority of the population, apart from "the very rich"). On post-NAFTA intrafirm transactions, see William Greider, *One World, Ready or Not* (New York: Simon and Schuster, 1997), 273, citing Mexican economist Carlos Heredia.

48. 1992 OECD study cited by Clinton's former chief economic adviser, Laura Tyson, *Who's Bashing Whom?* (Institute for International Economics, Washington, D.C., 1992).

49. Alfred Chandler, *The Visible Hand* (Cambridge, Mass.: Belknap Press, 1977).

50. John Brewer, *Sinews of Power* (New York: Knopf, 1989).

51. Radhakamal Mukerjee, *The Economic History of India: 1600–1800* (Allahabad: Kitab Mahal, 1967); C. A. Bayly, *The New Cambridge History of India* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988); Dietmar Rothermund, *An Economic History of India* (London: Croom Helm, 1993); Bairoch, op. cit.

52. Hutton, *The State We're In* (London: Jonathan Cape, 1995), 128f. On the wartime revival of the U.S. economy, laying the basis for postwar economic growth, see Gregory Hooks, *Forging the Military-Industrial Complex* (Urbana: University of Illinois Press, 1991).

53. See, inter alia, Gerald Haines, *The Americanization of Brazil* (Wilmington, Del.: Scholarly Resources, 1989); Nathan Godfried, *Bridging the Gap between Rich and Poor* (Westport, Conn.: Greenwood, 1987); Michael Weis, *Cold Warriors and Coups d'Etat* (Albuquerque: University of New Mexico Press, 1993); David Rock, *Argentina* (Berkeley: University of California Press, 1987), 269, 292f.

54. On Colombia, see Walter LaFeber, "The Alliances in Retrospect," in Andrew Maguire and Janet Welsh Brown, eds., *Bordering on Trouble* (Bethesda, Md.: Adler and Adler, 1986). On Kenya, see Michael Phillips, "U.S. Is Seeking to Build Its Trade with Africa," *WSJ*, June 2, 1997. On Mexico, see David Sanger, "President Wins Tomato Accord for Floridians," *NYT*, Oct. 12, 1996.

55. See my *Year 501* (Boston: South End, 1993), chap. 8, and sources cited; Farmer, op. cit.; *Labor Rights in Haiti*, International Labor Rights Education and Research Fund, April 1989; *Haiti after the Coup*, National Labor Committee Education Fund (New York), April 1993; Lisa McGowan, *Democracy Undermined, Economic Justice Denied: Structural Adjustment and the AID Juggernaut in Haiti* (Development Gap, Washington, D.C., Jan. 1997).

56. *Turning the Tide*, chaps. 4–5; Frank Kofsky, *Harry Truman and the War Scare of 1948* (New York: St. Martin's Press, 1993); *World Orders, Old and New*, chap. 2.

57. Ibid.

58. Ibid, citing Secretary of the Treasury James Baker; Shafiqul Islam, *Foreign Affairs, America and the World* (winter 1989–90); Low, *Trading Free* (New York: Twentieth Century Fund, 1993), 70ff., 271.

59. Leslie, *The Cold War and American Science* (New York: Columbia University Press, 1993), introduction.

60. Winfried Ruigrock and Rob van Tulder, *The Logic of International Restructuring* (London: Routledge, 1995), 221–22, 217.

61. For discussion, see Eric Toussaint and Peter Drucker, eds., *IMF/World Bank/WTO, Notebooks for Study and Research* (Amsterdam: International Institute for Research and Education, 1995), 24–25.

62. UNICEF, *State of World's Children 1997*.

63. UNICEF, *State of World's Children 1997*; Kennan, PPS 23, Feb. 24, 1948 (FRUS, vol. 1, 1948), 511; Michael Hogan, *The Marshall Plan* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), 41, paraphrasing the May 1947 Bonesteel Memorandum.

رقم الإيداع ٢١٧٧٣ / ٢٠٠٥

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977-09-1471-1

أمريكا بأقلام أمريكية

أكدت الولايات المتحدة الأمريكية دورها كدولة مؤثرة فى شئون العالم بإنهائها الحرب العالمية الثانية، عندما قادت هجوم الحلفاء فى أوروبا على ألمانيا، وألقت بقنبلتيها الذريتين على هيروشيما ونجازاكى فى اليابان، فى إشارة إلى تفوقها العلمى والعسكرى.

منذ ذلك الوقت، يزداد نفوذ وتفوق الولايات المتحدة فى مختلف المجالات... علميًا وعسكريًا وماليًا وسياسيًا وإعلاميًا وثقافيًا...، ويتقلص نفوذ الدول الأخرى، بما فى ذلك الاتحاد السوفييتى - الذى انهار فى بداية العقد الأخير من القرن العشرين - وفرنسا، مع تذبذب دور بريطانيا صعودًا وهبوطًا، وبداية صعود الصين فى العقد الأخير.

يخطط الأمريكيون لجعل القرن الواحد والعشرين قرنًا أمريكيًا، تنفرد فيه الولايات المتحدة بقيادة العالم.

لأى درجة سينجحون فى ذلك؟ ولأى مدة؟.....لا يستطيع أحد الجزم.

تقدم هذه السلسلة كتبًا لمفكرين أمريكيين، فى مختلف المجالات ومن مختلف الاتجاهات.

هذا الكتاب

يستعرض تشومسكى قضايا التعليم والإعلام... الديمقراطية والسوق الحرة والليبرالية... الحقيقى منها والزائف والمعكوس فى الولايات المتحدة، وذلك من وجهة نظر اليسار الجديد الليبرالى.

6223002 801763